الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère De L'enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université Mustapha Stambouli

Mascara

الكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

القسم : علم الاجتماع

المخبر : البحوث الاجتماعية والتاريخية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: سوسيولوجية التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري

فرع: الإعلام والتحولات الاجتماعية في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية

العنوان

الإعلام الخاص ودوره في إعادة تشكيل المجال العمومي: قناة النهار نموذجا

تقديم الطالب: بوحلوان عبد الغاني

يوم: 14 جانفي 2019

أمام لجنة المناقشة:

الرئيس	جيلاني كوبيبي معاشو	أستاذ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر
المناقش	بشير محمد	أستاذ	جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان
المناقش	بوعمامة العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
المناقش	بلال ريم	أستاذ محاضر أ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر
المقرر	طيبي غماري	أستاذ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــداء

أهدي متعة البحث التي مررت بها الى كل باحث يمجد العلم والمعرفة كما لا أنسى إهداء العمل الى كل من قدم لي يد المساعدة وأخص بالذكر الصديق سيد علي وعمال مكتبة كليتنا.

أتشرف بإهداء العمل الى العائلة الكريمة التي قدرت المسار الذي اخترته يوما.

شكـــــــر

الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل.

تعجز الكلمات على وصف فضل المعلم الذي أنار لنا درب البحث العلمي

أ.د **طيبي غماري** فقد كان له الفضل في تعليمنا وتلقيننا قاعدة حفظناها عن ظهر قلب " الكتابة مسؤولية وتحتاج الى الجدية" كما أشكرك سيدي الكريم لحرصك على تعليمنا أخلاقيات البحث العلمي.

أتوجه بالشكر لكل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا ... لكم مني كل التقدير والاحترام.

أشكر كل الزملاء والرفاق والأصدقاء على مرافقتهم ودعمهم لنا طوال مسار البحث.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تهتم الدراسات في الحقول الاجتماعية والإنسانية بكل ما يرتبط بالإنسان كعنصر ديناميكي يحمل خلفيات في ممارساته الاجتماعية خلال تواصله مع الآخر داخل النظم الاجتماعية، تفهم حركية الفرد من علم الاجتماع في ظل التحولات التي يمر بها مجتمعه على كافة المستويات.

يفرض موضوع التحولات الاجتماعية نفسه في الأطر البحثية لارتباطه بالفاعل الاجتماعي "الفرد" بما أنه عنصر أساسي في عملية تحول المجتمع يؤثر ويتأثر في هذه العملية، وبالتالي فان ما يحدث في المجتمع الجزائري سيكون له تأثير على مستوى الفرد الذي يملك خلفيات ومخيال اجتماعي استثنائي حول العديد من قضايا الشأن العام، مما يجعلنا كباحثين في السوسيولوجيا نحاول فهم التحولات الإعلامية التي شهدها مجتمعنا في ظل ظروف أقل ما يقال عنها غير سلسة حيث الانتقال من الملكية العامة لوسائل السمعية البصرية، الى الملكية الخاصة لهذه الوسائل جاءت نتيجة الأحداث التي عرفتها دول الجوار من انفلات في التحكم بالمعلومة مثال الحالة التونسية والمصرية، بالاضافة الى موقع قطاع الإعلام في النظام العالمي الجديد الذي ظل وحيدا تابعا لسلطة النخبة الحاكمة جبهة التحرير الوطني وبالتالي وجدنا أنفسنا أمام ضرورة حتمية للانفتاح نحو الاستثمار في المؤسسة الإعلامية برأس مال خاص.

ممارسات النخبة السياسية الحاكمة التي لازالت تمرر الخطاب الشعبوي وتقدسه لينتج لنا شرعية متعبة، متمثلة في الشرعية الثورية جعلها تخمن أيضا في إنتاج مشهد اعلامي من نوع خاص بتشريع قانوني مر بمراحل لوضعه في أرض الواقع.

طبيعة التحول في ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية مر بمراحل تشريعية لتنظيم الاستفادة من رخصة إنشاء قناة تلفزيونية خاصة وقد شهدنا أول محاولة سنة 2011، من خلال عرض مسودة عرضت على البرلمان في الدورة الخريفية من نفس السنة والتي تم فيها إدراج لأول مرة مصطلح السمعي البصري والحديث عن ضرورة تأسيس سلطة تراقب العمل الإعلامي، حيث أطلق عليها بسلطة السمعي البصري وتم تعديل بعض البنود والتصويت عليها من طرف أعضاء غرفتي البرلمان لينتج عن هذا النقاش المطول صدور مشروع قانون الإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012، هذا القانون الذي سمح بافتتاح القنوات التلفزيونية منها قناة النهار لكن الوضعية لازالت في التحول فبعد سنتين من النقاش الفعلي لقانون الإعلام السابق من طرف الصحفيين والإعلاميين والمجتمع المدني والأحزاب السياسية شهدنا القانون العضوي متعلق بالإعلام سنة 2014.

اتسمت مرحلة الانفتاح الإعلامي بعد التبعية والهيمنة من طرف النخب الحاكمة على الإعلام التلفزيوني من منطلق الشرعية الثورية، والتحجج لعدم جاهزية المجتمع لهذا النوع من التحولات وبالرغم من ذلك شهدنا بنوع من الإقبال على فتح قنوات تلفزيونية خاصة من قبل مالكي للعناوين الصحفية كجريدة النهار المكتوبة التي رأى مديرها العام ضرورة فتح قناة فضائية تهتم بالمعيش اليومي للمجتمع الجزائري، ونحن كباحثين تموضعنا في مسار بحث عام تميز بالاشتغال على دور الإعلام الخاص ووضعيته اتجاه متغيرات المجال العمومي.

في الحقيقة نرى كباحثين أن موضوع المجال العمومي من بين المفاهيم التي تم إسقاطها على الواقع العربي في البحوث العربية بشكل مكثف خاصة في الدراسات السوسيولوجية والإعلامية، يعبر مفهوم المجال العمومي على وضعية عيش عقلانية يتم فيها مناقشة مواضيع التي تهم الشأن العام بشرط تقديم الحجة

والبرهان، فطبيعة المفهوم الذي نحن بصدد دراسته تعرض الى فوضى ترجماتية من اللغة الأصلية الألمانية الى اللغة الإنجليزية والى اللغة الفرنسية وأخيرا الى اللغة العربية، وفي هذا الصدد يرى تيري باكوت (Thierry Paquot) أن " كلمة (Espace) في اللغة العربية تعني المكان والفضاء وتعني مساحة الأرض ولكن أيا من هذين المصطلحين هو في الواقع مبني فلسفيا" (Thierry Paquot, 2009 : 60).

يرتبط مفهوم الأساسي لدراسة المجال العمومي بمفاهيم تنضوي تحته كمفهوم المشاركة السياسية، التي نبحث عن تموقعها داخل المنظومة الإعلامية الخاصة من خلال المضامين التي تستهدفها وتتناولها قناة النهار، نشير إلى أن مفهوم المشاركة السياسية يعني الانتخاب وفي نفس الوقت يعني الامتناع عن الانتخاب ونشهد هذه الممارسة خاصة في النظم الشمولية بشكل كبير وملفت للانتباه، هذه الأخيرة التي تعيد إنتاج ذاتها بآليات مغايرة ومزيفة حيث لا يمكن حصر المتغيرين السابقين كوصف للنظم الشمولية بل يتعدى ذلك في أوجه وممارسات أخرى متعلقة بالمفهوم لتمنح لنفسها استمرارية ومبرر لوجودها، فالنظم السياسية هي "عبارة علاقات متشابكة تنطوي على قدر كبير من القوة والهيمنة والسلطة"(Jean-Pierre cot et Jean- pierre Mounier, 1974, 162)، ممارسات المشاركة السياسية في الجزائر تشكل استثناءا من حيث أنها عملية تتم بشكل سريع للحفاظ على شرعيتها وتدعيمها بمختلف الخطابات الإعلامية.

التحولات الإعلامية من حيث نوع وطبيعة الملكية بالجزائر يجعلنا نقف على عدة تساؤلات حول تأثير نوع ملكية وسائل الإعلامية التلفزيونية في المتغير المركب لجزء من مفهوم المجال العمومي، ونقصد المجتمع المدني الذي يعبر في ماهيته عن ممارسات الفرد المدنية في الواقع اليومي المعيش حيث أن جل الإسهامات النظرية تعتبر المجتمع المدني مجموعة الجمعيات باختلاف أنواعها، والتي ترافق الفرد في منظومته الاجتماعية باعتباره فاعل أساسيا فيها، طبيعة المجتمع المدني في النظم

السياسية الشمولية التي لا تعترف بشرعية غير شرعيتها المؤسسة على مخيال الأب الوصي على أبناءه تحتاج الى تدعيم من طرف وسائل الإعلام التلفزيونية وبالتالي نرى أنه من العملي جدا محاولة فهم وتفسير من منطلق سوسيولوجي اهتمام المضمون الإعلامي بقناة النهار من خلال برامجها بموضوع الجمعيات والتنظيمات المدنية .

كما يحمل مفهوم المجال العمومي المنبعث من روح فلسفية سوسيولوجية على يد الباحث يورغن هابرماس، أحد المنظرين وأبرزهم في المدرسة النقدية وهو مفهوم يعبر عن ما يفكر به الفرد اتجاه المواضيع التي تهم الشأن العام ومجمل المسائل المتعلقة بالجماعة، من خلال استعمال وسائل الإعلام منها التلفزيونية ونشير هنا الى مفهوم الرأي العام والذي يعرفه معجم علم الاجتماع المعاصر بأنه " مجموعة أراء الناس حول مواضيع تخص المصلحة العامة وتحليلها يكون بواسطة تقنيات إحصائية"(معن خليل العمر، 2000: 350)، نحاول البحث في هذا المستوى من الطرح على تشكيل الإعلام التلفزيوني ممثلا في قناة النهار للرأي العام وعن طبيعة الرأي العام ولصالح من يتم تشكيله.

ضرورة فهم وقراءة استعمالات مفهوم المجال العمومي وكذا المتغيرات المكونة للمفهوم في ظروف انفتاح السمعي البصري يشكل ضرورة بحثية، ونرى أنها ستكون إضافة الى حقل البحوث السوسيولوجية خاصة وأننا سنتبنى تقنية تحليل المضمون لبرامج قناة النهار من خلال العمل المسبق مع عينة البحث بتقنية الاستمارة.

عملية تقسيم البحث مرت بمراحل مترابطة فأول مرحلة تم خلالها وضع إشكالية من خلال دراستنا المسبقة حول الموضوع، فلقد حاولنا طرح فكرة أن التحولات الإعلامية في المجال التلفزيوني من خلال الملكية سيكون له بالتأكيد تأثيرا على الفرد الجزائري، فمن هذا المنطلق وضعنا تساؤلا عاما وهو في الظروف

التي تمت السلطة السياسية خلالها فتح الاستثمار في مجال السمعي البصري كيف نقرأ وضعية الإعلام التلفزيوني من حيث نوع الملكية؟ وما هي الوضعية الجديدة لإفرازات المجال العمومي من المشاركة السياسية والمجتمع المدني والرأي العام؟

تميزت المرحلة الثانية من البحث في عرض تصورات نظرية تحليلية حول سوسيولوجية مفهوم المجال العمومي وإشكالية الترجمة التي مر بها من اللغة الأصلية الألمانية وصولا الى اللغة العربية، والتنويه بالجذور التاريخية التي أسس من خلالها هابرماس لمقاربته حول قيام المجال العمومي ينتهي بنا الى تبني الديمقراطية التي يسعى جاهدا لبنائها، الحديث عن المفهوم في الواقع العربي صراحة احتاج منا الى وقفات بحثية وتفكير لذلك تم إدراج عنصر يحاول مناقشة فعلية امتلاك مجتمعنا الجزائري لمجال عمومي وعن امكانية تأسيس لهذا الأخير وإعادة تشكيله في النمط الإعلامي الجديد.

أما المرحلة الثالثة من البحث حاولنا خلالها عرض أهم النتائج الإحصائية لمعطيات البحث الاستطلاعي، والذي استخدمنا فيه تقنية الاستمارة لمعرفة أنماط مشاهدة التلفزيونية ومدى تأثر المتلقي بالمضمون الإعلامي لبرامج قناة النهار.

متابعة لمراحل البحث وضعنا في الفصل المعطيات التي تحصلنا عليها بعد تطبيق تقنية تحليل المضمون على برامج قناة النهار التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، والذي يعتبر أحد أهم المفاهيم التي تندرج تحت مفهوم المجال العام فقد حاولنا وضع تحليل ارتباطي بين الخطاب الإعلامي الذي يحاول التأثر على الشباب كفئة مهمة في العملية الانتخابية، وتقديم تفسيرات عن مدى فاعلية الصورة في إنتاج صناعة سياسية تزيف الواقع المعاش، وكيف تساهم كل هذه المعطيات في مساعدة النخب الحاكمة على إعادة إنتاج هيمنة الشرعية الثورية في المجال السياسي.

في مرحلة ما قبل الأخيرة من تفكيك متغيرات المكونة لمفهوم المجال العمومي نقف على مفهوم المجتمع المدني، لفهم ممارساته في ظل الوضعية الجديدة التي عرفها قطاع الإعلام والتي تميزت ببروز عدة قنوات تلفزيونية خاصة منها قناة النهار التي تميزت بخطاب معين نحاول فهمه وتفسيره بأساليب منهجية بالاضافة الى معرفة وضعية المجال العمومي وظيفيا.

كما حظي مفهوم الرأي العام بنصيب من التحليل والتفسير من خلال محاولة فهم الحركات الاجتماعية للعمال حول قضية التقاعد النسبي وكشف الصراع الذي طال المجال العمومي وشكل لنا رأيا عاما يستحق الدراسة.

الفصل التمهيدي : الإطار المنهجـــي والـــتقني الـــعـــام:

1. الـــدراسات الســـابقة
2. الإشكالية
3. الـــفرضيات
4. المنهـــج
5. التقنية
6. أهـــداف الـــدراسة
7. أهمية الـــدراسة
8. مجتمع الـــبحث والـــعينة
9. مفـــاهيم
10. خلاصة

لا يمكن في أي حال من الأحوال التعامل مع موضوعات البحث السوسيولوجية التي تهدف لفهم الظاهرة الاجتماعية في سياق معين تجاهل الخطوات المنهجية المتفق عليها هذه الأخيرة التي تعطي معنى لمراحل بحثنا في الموضوع قيد الدراسة.

بناء موضوع بحثنا يمر بعدة مراحل منهجية متعارف عليها في أبجديات البحث العلمي والاجتماعي وذلك بداية بالدراسات السابقة لتوظيفها كمدخل فهمي وتراكم علمي يساعدنا في بناء الاشكالية.

1.الدراسات السابقة:

يمكننا تبرير أسبقية تناول الدراسات السابقة على الإشكالية، باعتماد بناء هذه الأخيرة المسح الشامل لحالة السؤال حول الظاهرة المدروسة، ومن ثم بالتراكمات المعرفية والقراءات متعددة والمتنوعة والمتقاطعة. تم التركيز في هذا المستوى على الدراسات التي تناولت مفهوم المجال العمومي كمتغير رئيسي، و على متغير وسائل الإعلام. من بين أهم الدراسات نذكر:

من أهم الدراسات التي تناولت جزءا من موضوع أطروحتنا دراسة الباحث نوري دريس حول استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية محاولا تفسير العوامل التي تحدث تغيرا في الاستعمال وفهم ممارسات استعمال المجالات التي تختلف في التركيبة المكونة له (شكل المجال العام) وكيف يبدو في كل مرحلة زمنية.

الفرضيات التي وضعها الباحث حاول إعطائها بعدين أساسيين الأول يتجلى في أن استعمالات المجال العام في المدينة مرتبط بشكل وموقع هذا الأخير والبعد الثاني هو علاقة معطيات الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تؤثر على الفرد الجزائري في استعماله للمجال العام الحضري.

تميزت مرحلة الثمانينات بمجانية الدخول إلى حديقة التسلية ثم تحولت إلى الدخول المدفوع في مرحلة التسعينات لتليها مجانية الدخول في أواخر التسعينات وانتشار التجار الفوضويين بسبب الأزمة، تحول المجال العام في المدينة إلى رهان للتيارات التي تعارض السلطة من جهة والسلطة الرسمية من جهة التي عمدت لإعادة إنتاج أفكارها للتحكم في الوضع الاجتماعي باستعمال هذه الأماكن.

حظي البناء النظري واستعمالات مفهوم المجال العام بأهمية من قبل الباحثين مثل دراسة نصر الدين لعياضي المعنونة ب: فضاء عمومي أم مخيال اعلامي؟ مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية حيث ناقش فيها الباحث

إسقاطات المفهوم لتفسير وفهم معطيات الواقع المعاش العربي من معطيات سياسية وتاريخية معبرا عن تخوفه من استعمال المفهوم إيديولوجيا.

لقد تم استخدام الملاحظة بالمشاركة والملاحظ المباشرة والاعتماد الكبير على المصادر المكتوبة لدراسة إسقاطات المفهوم في لبيئة العربية فيرى الباحث أن العلن نشر والبث وسيلة لمراقبة السلطة السياسية قد تحول الى وظيفة تبريرية لمعطيات الواقع المعاش للحفاظ على الوضع القائم وخدمة مصالح الحقل السياسي بمساعدة مخيال الإعلامي الذي يستغل للهيمنة على المجتمع.

كرؤية نقدية لعمل الباحث نتفق معه في استعمالات المتعددة لمفهوم المجال العمومي في المنطقة العربية لكن وضع كل المنطقة العربية وفق منطق أنها تملك نفس الظروف السياسية والتاريخية لتشكل المجال العام أو النسق الإعلامي فهذا ما سيجعلنا نعمم عدة تراكيب لا تتفق مضمونا لذلك نحن نرى أن المجتمع الجزائري ينفرد بتجاربه على كل المستويات لنشهد مجال عام تعرض للانزلاقات وتشوهات ان صح التعبير.

كما أننا نضيف إلى حلقة الدراسات السابقة مقال مهم لعبد القادر مالفي له علاقة تقريبا مباشرة مع موضوع الأطروحة تمثل عنوانه في : إمكانية تأسيس فضاء عمومي بالجزائر وفق المنطق النظري والتطبيقي لهابرماس فقد طرح الباحث مقارنة في تشكل مجال عام بين الأصل الغربي لنشأة المفهوم والواقع الجزائري حيث يرى أن ممارسات العرب (الجزائر) المثقفين للصحافة المكتوبة شكلت قادة رأي عام منشطة للحركات الجماهيرية المدعمة للوعي السياسي هذا الأخير يمثل النقطة المشتركة بين بيئتين الغربية والعربية الجزائرية.

اعتمد الباحث لفهم إمكانية تأسيس المجال العام، على متغير الاتصال وفعالية الحركات الجمعوية ورفع الطوق عن الممارسة الإعلامية كتطبيق لمنطلقات هابرماس التي أسست المجال العمومي الغربي.

لكننا ننوه إلى أن ممارسات الموجودة في المجال العام الجزائري لا تحتاج فقط إلى حرية إعلامية بقدر ما تحتاج إلى ممارسة سياسية تتبنى جميع التيارات لبناء مشروع الديمقراطية التشاركية وإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية الريعية.

2.الإشكالية:

عرفت المجتمعات الإنسانية تحولا في كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافة، نتيجة لتطور الفكر والتقنية، التي غيرت من ملامحها وحولتها من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة بفعل الاستخدامات التكنولوجية التي أدت إلى بروز وسائل الاتصال الجماهيرية، بدأت من مرحلة اكتشاف الطباعة مرورا بالصحافة التي هيئت المناخ للارتباط بالحقل السياسي والاقتصادي، حيث عرفت الصحافة خلال هذه الفترة بالسلطة الرابعة، لأدائها وقدرتها على مراقبة أعمال الدولة بشكلها الحديث.

يقوم بناء المجتمعات الأوربية في شكلها سياسي حديث، على بناء مؤسسات تمثل الأفراد وتشكل دولة كهيئة معنوية بفضل الأعمال التنظيرية لفلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز (Thomas Hobbes)، وجون لوك (John Locke)، وجون جاك روسو(Jean-Jacques Rousseau))، أي في المرحلة التنويرية التي تعد أهم محطة في الفكر الأوربي، لما تميز به هذا الفكر من التمرد على سلطة الكهنوت.

لم تتجه انتفاضة أوربا ضد السلطة الكنسية في أوربا نحو المجهول، بل اتجهت نحو تأسيس مشروع سياسي يكفل لجميع الفاعلين حقهم في المنظومة الاجتماعية، ففي نفس الوقت عرفت ألمانيا أيضا انتفاضة ضد الفكر النازي، أو بالأحرى، بقايا النازية في المجتمع، وخاصة في الجامعة، حيث قام هابرماس حاملا على عاتقه تصفية النازية من الوسط الجامعي، ومهتما بشكل جدي وفعال بتقديم فلسفة اجتماعية قادرة على تفسير الواقع الألماني المعيش.

يحتاج فهم الظاهرة الاجتماعية عموما، لتأطير نظري مسبق، وإلى ترسانة مفاهيمية تعبر عنها وتفهمها في سياقها التي أنتجت في خضمه، ففي نفس هذا السياق عمل هابرماس على تأسيس نموذج نظري لفهم، الحراك في المجتمع الألماني، من خلال إنتاجه لمقاربة المجال العام، انطلاقا من دراسته للطبقة البرجوازية التي يعتقد أنها فاعل أساسي، ساهم في تشكيل أبجديات مفهوم المجال العمومي.

تشكل مفهوم المجال العام تاريخيا من المنطلقات التنظيرية للباحث يورغن هابرماس، ظهر بشكل واضح في كتابه بعنوان: المجال العمومي :**أركيولوجية الإعلان** كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي» في عام 1962 ركز فيه على دور المنطق الاقتصادي الذي تتحكم فيه الطبقة البرجوازية، ومطالبة الدولة بإشراكها في تسيير الشأن العام، وأن يكون لها دور في اتخاذ القرارات التي تهدف للمحافظة على الصالح العام، من منطلق إيديولوجيتها، حيث لا يخفى علينا، أنه عندما يتعارض الاقتصاد مع الحقل السياسي، ينتج لنا شلل، على مستوى البني الفوقية والتحتية، فمطالبة الطبقة البرجوازية الدولة بمنحها الحق في تشكيل المجال العام يتم فيه النقاش حول مختلف قضايا التي تهم المجتمع، لكن في نفس الوقت سيتحرر المجال العام من رقابة الدولة ليمارس وظيفة النقد الموجه إلى أعمالها وقراراتها وفعلا حدث ذلك حين خرج بالنقاش إلى التجمعات العامة وإلى المقاهي والصالونات.

تختلف الظروف التي تم خلالها تأسيس المجال العام القائم على النقاش والعقلانية في أوربا، فحسب فورستر (F.G.Forster) « لم تكن ألمانيا تتوفر على برجوازية مدينية في الفترة التنويرية، بالمفهوم الذي يؤسس لمجال عمومي برجوازي، قادر على استيعاب التحول البنيوي للحياة العامة في البلاط، على عكس ما حدث في فرنسا حيث شكل البلاط أول العموم في عهد لويس السادس عشر»(مولاي حيسون، موقع الكتروني)، ففي ظل هذه المعطيات عمد هابرماس إلى مأسسة مجال

عمومي يقوم على العقلانية التواصلية، وطوره من خلال استفادته من تطورات المرحلة التنويرية، لأنه كان من أشد المعجبين بها.

نجحت البرجوازية في مأسسة المجال العام، يحترم الحجاج العقلاني، ويؤسس للمواطنة التي تهدف، حسب مشروع هابرماس، إلى تأسيس ديمقراطية تداولية، بحيث عرفت الطبقة البرجوازية كيفية موقعة نفسها، لتخلق مجالا لممارسة أهم وظيفة يحتوي عليها المجال العام، ألا وهي النقد، للحفاظ والدفاع على مصالحها، لكن بالارتكاز على البرهان والحجاج العقلي.

يتكون المجال العام من مفاهيم تؤسس له ولقوته، استعملها هابرماس لمأسسة مشروعه البحثي، ويتعلق الأمر بمفهوم المجتمع المدني، والرأي العام، والمشاركة السياسية، فقد سعى جاهدا إلى إقناع المحيط الأوربي، أن المجال العام هو وحدة أساسية لبناء نظام ديمقراطي، يستند على العقلانية بعيدا عن الاثنيات والمرجعيات الدينية، فهو يتصوره بأنه يمثل «دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة، أي بين دائرة المصالح الخاصة، والمتعددة والمتنوعة والمتناقضة، ودائرة السلطة الموحدة والمجردة، فهو الفضاء المفتوح، الذي يجتمع فيه الأفراد، ليصوغوا رأيا عاما، وليتحولوا بفضله إلى مواطنين يتبادلون بطريقة عقلانية، وجهات النظر حول مسائل تخص الصالح العام».(حسن مصدق، 2005: 271)، في مشروع هابرماس نرى متغيرات عديدة وصيلة الثقة تهدف لبناء مجال عمومي عقلاني يحيلنا الى تبني نوع من الديمقراطية تتجسد بفضل ممارسة أفرادها للمواطنة التي تتقبل الآخر.

يبقى مفهوم المجال العام ضاربا في أعماق تاريخ الفلسفة الاجتماعية، لدى كل من هيغل وكانط، من خلال استعمالهما تعبير الاستعمال العمومي للعقل، حيث ارتكز هابرماس على أعمالهما، خاصة وأن الفلسفة الألمانية تعرف بقوة بنائها، وعمق تحليلاتها، وصرامة منهجيتها، فاستعمال المفهوم في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، أصبح ضرورة ملحة لفهم معطيات الواقع العربي، بالرغم

من أن الكثير من الباحثين لا يتفق على عملية تبيئة هذا المفهوم الذي أنتج في بيئة غربية، بحجة أن الواقع العربي له خصوصياته المختلفة، لكن في الحقيقة التنظير الغربي يحمل في طياته بناءا منهجيا ومفاهيميا، يستحق توظيفه كما أننا مع فكرة أن تكون للعلوم كونية، خاصة ما تعلق منها بالفرد ودوره في المجتمع.

انطلاقا من مقولة دومنيك ولتون (Dominique Wolton) بأن المجال العام يكون قويا بوسائل الإعلام، التي تثبت أن تحديث المجال العام من خلال توسعه في وسائل الإعلام له ارتباطات متشابكة بالحقل السوسيو اتصالي. هذا ما كتبه هابرماس في دور الصحافة، ومساعدتها للبرجوازية لإيصال النقد للجماهير، ومراقبة أعمال الحكومة، خاصة فيما أسماه بصحافة الرأي، التي عززت النقاش العقلاني المتزن، الذي يقوم على الحجة، وفي محاولة منا لإسقاط هذه الفكرة على دراستنا نطرح سؤالا في غاية الأهمية هو هل يمكن للإعلام في الجزائر أن يؤسس لمجال عمومي؟، نقصد بالإعلام في الجزائر، جميع المؤسسات المتولدة عن الانفتاح الإعلامي في مجال السمعي البصري، حيث عرف المجتمع الجزائري تحولات كبيرة وملحوظة، في فترة تميزت بوجود اضطرابات على مستوى المحيط الجهوي، خاصة ما ميز المغرب العربي من أحداث، كما حدث في تونس، وما ميزها من انفلات غير متوقع للمعلومة وللحراك نتيجة استخدام وسائل الاتصال الجماهيري.

بقي الإعلام تحت وصاية الدولة لفترة طويلة، إلا ما تعلق منه بالصحافة المكتوبة، التي ظهرت في فترة الثمانينات نتيجة التحولات الكبرى التي عرفتها البلد، واستجابة لمطالب المهنيين، وأيضا بسبب التطور السياسي الداخلي والخارجي، لكن السمعي البصري ظل مغلقا في وجه القطاع الخاص لسنوات عديدة، إلى غاية سنة 2012 أين تم وضع مشروع قانون خاص بالسمعي البصري، يسمح للخواص بفتح القنوات التلفزيونية ذات استقلال مادي عن الدولة، ليتم التصويت على قانون الإعلام في البرلمان سنة 2013. ولعل أهم ما ميز هذه

الفترة، إلى غاية اليوم، هو إنشاء قنوات تلفزيونية جزائرية، مثل قناة النهار التي تبث من خارج الجزائر، لكن بكوادر إعلامية وصحفيين ومحتوى جزائري، خلق وهذا الوضع إشكالا فيما يتعلق بوضعيتها القانونية، وتم تصنيفها على أنها قنوات جزائرية تخضع للقانون الأجنبي، وفق قانون الإعلام التوضيحي لسنة 2014.

نتيجة لتصنيف القنوات التلفزيونية الخاصة ومن بينها قناة النهار كقنوات أجنبية، بأنها لا تخضع لقانون الإعلام، ودفتر الشروط الذي تم إعداده، وتم تسيير هذه الوضعية بمنح قناة النهار رخصة مدتها سنة قابلة للتجديد، وذلك يكون حسب تقدير سلطة الضبط السمعي البصري.

تهتم قناة النهار بكل المواضيع السياسية، وبكل ما يتعلق بالانتخابات والمشاركة السياسية، والمواضيع الاجتماعية التي لها صلة بدور الجمعيات، ونشاطاتها باعتبارها جزء من المجتمع المدني، كما تهتم بالمواضيع التي تهم الشأن العام، والتي من شأنها تكوين الرأي العام، ففي ظل هذه الاهتمامات التي تعد متغيرات رئيسية لمفهوم المجال العام نطرح السؤال الآتي:

هل يستطيع الإعلام الخاص، من خلال برامج قناة النهار إعادة تشكيل المجال العمومي؟ وبشكل آخر ، هل نملك فعلا مجالا عاما في الجزائر حتى نتحدث عن ارتباطاته بحقل الإعلام الخاص؟ وإذا كان فعلا بمقدور الإعلام الخاص تشكيل وإعادة تشكيل المجال العمومي، فكيف تظهر هذه الممارسة في برامج قناة النهار؟

3.الفرضيات:

1/ تدعم قناة النهار إيديولوجية وهيمنة السلطة السياسية لضمان استمرار النظام السياسي من خلال إنتاج سياسة تهدف لتشكيل وتوجيه المشاركة السياسية.

2/ تعمد القناة إلى إفراغ المجتمع المدني من محتواه النقدي في برنامجها لتنميط حركات الشباب.

3/ اهتمام وتناول قناة النهار قضية التقاعد النسبي بخلفيات تلائم تصورات السلطة السياسية.

4.المنهج:

تبنينا في هذه الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة الإعلامية في سياق علم الاجتماع، حيث لابد من نقل معطيات الدراسة بشكل يسمح لنا بتحليل الموضوع سوسيولوجيا، خاصة في ظل التحول في نمط ملكية وسائل الإعلام التلفزيونية بالجزائر. فالهدف من توظيف المنهج الوصفي هو تحقيق الفهم السوسيولوجي لمعطيات الواقع المعيش بعلاقته مع النسق الإعلامي وتفسير تمظهراته التي تنجم عن التحول الذي يعرفه مجال السمعي البصري حيث يتم التعامل مع بيانات رقمية نحاول من خلالها إعطاء رؤية تحليلية للإشكالية العلائقية بين المتغيرين اللذين يشكلان محور دراستنا.

5.التقنية:

استدعى موضوع بحثنا لاستخدام تقنيتين في البحث السوسيولوجي تمثلتا في توزيع الاستمارة، على اعتبار أنها أداة مهمة، خاصة لمعرفة أنماط واستخدامات الجماهير لوسيلة إعلامية معينة، ولنثبت إحصائيا أن هناك متابعة فعلا لقناة النهار التلفزيونية، والأداة الثانية هي تقنية تحليل المضمون التي تم بفضلها تحليل 09

برامج تبثها قناة النهار، حيث ربطنا بين كل ثلاثة برامج ومتغير من متغيرات المجال العام.

6.أهداف الدراسة:

أولا: محاولة تقديم إسهام بحثي حول الانفتاح الذي مس النسق الإعلامي، لنقف على التحول في الملكية من القطاع العام، إلى منح فرصة للاستثمار في الإعلام الخاص، ليصبح ممكنا وجود إعلام جزائري خاص.

ثانيا: التعرف على أهم التحولات والتغيرات التي مست المجال العام نتيجة التحول في ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية.

ثالثا: البحث في دور قناة النهار في تشكل الرأي العام، والمشاركة السياسية والمجتمع المدني، كإحدى أهم الشروط لقيام المجال العمومي.

رابعا: تقديم تحليل سوسيولوجي لتمظهرات التحول الذي طرأ على البناء الاجتماعي، بعد تعرضه للتلاعب الإعلامي من قبل مصادر محلية غير حكومية.

7.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة التي أجريناها فيما يلي:

أولا: نوع الخطاب الذي تطرحه قناة النهار كإعلام خاص في المجال العمومي.

ثانيا: إشكالية تأثر المجال العمومي ببرامج قناة النهار، وفي أي اتجاه يسير؟

ثالثا: معرفة مدى تأثير القناة على الجماهير في المجال العمومي، والتعرف على آليات إعادة تشكيل القناة للمجال العمومي.

رابعا: من خلال استخدام تقنية تحليل المضمون نحاول اكتشاف مظاهر التحول التي مست المجتمع نتيجة لفتح قنوات تلفزيونية خاصة.

8.مجتمع البحث:

تمثل مجتمع بحثنا في المشاهدين الذين يتابعون قناة النهار التلفزيونية – الجماهير- حيث استخدمنا معهم تقنية الاستمارة للتأكيد الإحصائي على وجود قاعدة جماهيرية لقناة النهار، وعلى تواجدها الفعلي في أنماط مشاهدة مجتمع البحث وفي عادات المشاهدة للقناة، وعليه قمنا بتوزيع 160 استمارة تم استرجاع منها 115، واستبعاد 15 استمارة لعدم الإجابة على معظم الأسئلة، إذن تحصلنا على 100 استمارة فعلية وتمت عملية تفريغ البيانات في وترميزها لتسهيل معالجة البيانات وللدقة الحسابية.

البيانات السوسيومهنية:

الجدول رقم (1): الجنس

الجنس	تكرار	النسبة المئوية
ذكر	45	45%
أنثى	55	55%
مجموع	100	100%

تتشكل عينة مجتمع البحث التي تعاملنا معها في الميدان من 45% ذكور، و55% إناث، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث على الذكور، ويرجع ذلك إلى التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري، والتي تتميز بارتفاع في نسبة الإناث، حتى أن حضورهم في الأوساط الاجتماعية يؤشر بوضوح على ارتفاع عددهم مقارنة بعدد الذكور.

الجدول رقم (2): السن

السن	تكرار	النسبة المئوية
25-18	49	49%
45-26	42	42%
46 سنة فأكثر	09	09%
مجموع	**100**	**100%**

تتنوع عينة بحثنا التي تمثل مجتمع البحث، من حيث متغير السن، فعند ملاحظة الفئات العمرية، نجد أن نسبة 49% من المبحوثين يوجدون في الفئة العمرية التي تتراوح بين (18-25) وهي أعلى نسبة، ثم الفئة العمرية (26-45) بنسبة 24 %، كما سجلنا نسبة 09% للفئة العمرية (+46).

نلاحظ بالنسبة لمتغير السن غلبة فئة الشباب، وهذا ما ينسجم مع نسبة فئة الشباب في المجال المجتمعي، وهذا ما يثبته خطاب المعهد الوطني الإحصاء، حيث يؤكد على أن عدد الولادات أكثر من عدد الوفيات فقد بلغت الفئات العمرية سنة 2015 " من 20 إلى 24 حوالي 3551 والفئة 25 إلى 29 حوالي 3800 والفئة 30-34 حوالي 3646 ثم فئة 35-39 حوالي 3024 وأخيرا نسبة 40-44 عدد 2483"(حاج محمد رابح و حلوان نريمان، 2016: 10). إلا أننا نفضل تبني طرح «بيير بورديو»(Pierre Bourdieu)، الذي يعتبر أن مرحلة الشباب، لا يمكن حصرها في فئة عمرية محدد بين حد أدني وحد أقصى (من-إلى)، أي ربطها بمتغير السن. لا يمكن القول عن فترة ما هي مرحلة الشباب وانتهت، والآن نحن في مرحلة الشيخوخة أو الكهولة، لأنها عملية نفسية معقدة جدا وسنتعرض للفكرة بشكل موسع في الفصل الثاني.

الجدول رقم (3): المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	60	60%
ثانوي	27	27%
متوسط	10	10%
ابتدائي	03	03%
مجموع	**100**	**100%**

تعطى في الدراسات الميدانية أهمية لمتغير المستوى التعليمي، لتفسير ظاهرة معينة، مادامت من إنتاج فاعلين اجتماعيين، لهم مستوى معين وذلك لدوره في فهم الممارسات السلوكية، والفعل الاجتماعي للأفراد، وكذا لتحقيق الفهم السوسيولوجي لعلاقة مستوى التعليمي بالظاهرة التي تدرس، حيث تحصلنا في دراستنا على 60% من الذين لديهم مستوى جامعي، على نسبة 27% من حملة المستوى الثانوي، بالإضافة إلى 10% من مستوى متوسط، وأخيرا 03% من مستوى ابتدائي. كملاحظة ارتفاع معدل التعليم في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة عرف ارتفاعا كبيرا لدرجة أن الجامعة أصبحت تخرج آلاف الطلبة في جميع التخصصات مما يجعلها عرضة للبطالة أما نسبة المستوى الثانوي المرتفعة فيمكن إعطائها دلالة التعليم عن بعد الذي يساهم في رفع نسبة المتعلمين بالجزائر.

الجدول رقم (4): المهنة

المهنة	التكرار	نسبة المئوية
موظف	46	46%
طالب	32	32%
عامل حر	03	03%
عامل يومي	07	07%
بطال	12	12%
مجموع	**100**	**100%**

يقدم نوع المهنة في الدراسات الميدانية والسوسيو إعلامية تصورا للباحث من أجل فهم المبحوثين، حيث تختلف استخدامات مشاهدة التلفاز من فئة مهنية إلى أخرى، وكذلك نوع المشاهدة. لقد مثلت نسبة 46% فئة الموظفين، لأن القدرة الشرائية والأجر وغيرها من المواضيع التي تعرض في التلفزيون تهم الموظف أكثر من الطالب باعتباره في مرحلة متقدمة من امتلاكه التزامات عائلية. وتليها نسبة 32% تمثل الطلبة الذين ما زالوا يتابعون تكوينهم في المؤسسات التعليمية خاصة الجامعة، وتم إدراجها ليس كتعبير حرفي لكلمة مهنة، بل كممارسة اجتماعية وكدور لهذه العينة في المجال الاجتماعي، ثم نسبة 12% من فئة البطالين، التي إذا نظرنا إلى تجلياتها في الواقع المعيش، فهم يمثلون مجموعة من الأفراد المتحصلين على شهادات جامعية، لكن سياسة التوظيف العقيمة حالت دون حصولهم على مهنة، فبالرجوع إلى معطيات الجدول الثالث الذي يبين ارتفاع نسبة مستوى أصحاب المستوى الجامعي في العينة، وبالنسبة إلى فئة عامل يومي بلغت 7% و 3% يمارسون مهن حرة. هذه الخصائص التي تجعل العمل الميداني الأولي متنوعا ويغطي أفراد مجتمع البحث على اختلاف تركيبتهم المهنية والسوسيو أنثروبولوجية.

9.المفاهيم:

الإعلام الخاص:

يشمل الحديث عن الإعلام الخاص في الجزائر النشاط الإعلامي الذي أطره قانون الإعلام المعدل في المادة 61 سنة 2012، (قانون الإعلام:2012)، والذي يعرفه على أنه كل نشاط سمعي بصري من قبل هيئات عمومية من مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي والمؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري، وهذا ما نص عليه قانون الإعلام لسنة 2014 بعد ما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بالإضافة إلى وضع شرط مهم جدا هو امتلاك الجنسية الجزائرية لفتح المؤسسة السمعية البصرية.

ما يهمنا في حقل الإعلام الخاص هو السمعي البصري، خاصة ما يتعلق بالتلفزيون.

إجرائيا:

الإعلام الخاص هو كل مؤسسة إعلامية سمعية بصرية تفتح من قبل مستثمرين وبدعم مالي، خارج إطار المال العام، ويهتم نشاطه بمواضيع مختلفة محلية ودولية، علما أن هذه المؤسسات تبقى دائما تحت رقابة سلطة الضبط للسمعي البصري.

المجال العمومي:

هو «فضاء للتوسط يقوم فيه الأفراد بالاستخدام العمومي للعقل من أجل بناء توافق سياسي من خلال مناقشة القضايا المرتبطة بالشأن العام» (برهان غليون، 2005: مدونة برهان غليون الكترونية)، كما نوضح أننا نستعمل الترجمة اللغوية للمفهوم بكلمة المجال العمومي وليس فضاء والذي سنناقشه في عنصر مستقل في البحث.

إنتاج المفهوم يعود ليورغن هابرماس خلال دراسته لتكوين المجتمع الألماني ليمنحنا رؤية فلسفية بروح سوسيولوجية، حيث يعتبر دومنيك ولتون أن المجال العمومي يكون قويا بواسطة وسائل الإعلام، لذلك وجدنا من الضروري وضع ارتباطات مفهوم المجال العام والإعلام الخاص في الجزائر.

إجرائيا:

بالنسبة لنا المجال العام عبارة عن وسيط بين الفرد والدولة يمنح الفرصة للجميع لمناقشة قضايا الواقع المعاش بطريقة عقلانية تنتج لنا مشاركة سياسية وتكوين رأي عام وممارسة في المجتمع المدني.

المشاركة السياسية:

يقترن المفهوم دائما في الأبحاث الاجتماعية والسياسية مع مفهوم الديمقراطية، كونها عنصر مهم يتحصل من خلالها الأحزاب على الشرعية، حيث يعرفها جرنستين F.Greenstein بأنها «تلك الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الانتخابات والأخرى، والتي يحاول فيها المواطن التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق أساسا بالمشكلات التي تهمهم» (أحمد بدوي، 2004: 14).

إجرائيا: نقصد بالمشاركة السياسية هي كل نشاط وممارسة يقوم بها الأفراد في المجال السياسي خلال مرحة الانتخابات للحصول على منصب سياسي أو دعم مرشح للوصول إليه للتأثير في قرارات السلطة السياسية.

المجتمع المدني:

يرى توكفيل (Alexis de Tocqueville) أن المجتمع المدني «كوسيط يواري الدولة ويحد من تأثيراتها المباشرة على الأفراد» (أحمد بدوي،2004 :24)، ارتبط التنظير الخاص بالمفهوم بشكل جدي بإسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي وبالتحديد خلال فترة التنويرية.

إجرائيا:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني في تصورنا بالممارسات الجمعوية التي تأسست في أحضان النظام السياسي كدعامة أساسية لفلسفته في الجزائر.

الرأي العام:

سمحت الدراسات السوسيولوجية التي عالجت أهم المفاهيم المنبثقة من تفاعل الأفراد داخل المنظومات الاجتماعية، بصياغة مفاهيم تفسر من منطلقها الظواهر الموجودة في الواقع المعاش فقد عرف الرأي العام بأنه «الرأي السائد بين أغلبية الشعب، الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية في قيمها الإنسانية مسا مباشرا» (مختار التوهامي، 1974 :17)

إجرائيا:

مفهوم الرأي العام الذي نشتغل عليه هو مجموعة الآراء التي صدرت من طرف فئة العمال حول قانون التقاعد النسبي وخاصة فئة الأساتذة الذين تبنوا النقاش العلني باستعمال التلفزيون للدفاع عن قضيتهم.

برنامج تلفزيوني:

هو كل «مادة سواء كانت صوتية أو مصورة تقدم من خلال التلفزيون ضمن فترة البث والهدف منها هو مخاطبة جمهور المستمعين أو المشاهدين» (محمد الجفيري، د س: 11)

إجرائيا: هو برنامج نقاش على المباشر الذي يعرض في قناة النهار التلفزيونية في شكل بث مباشر الموجه إلى فئات من الجمهور حسب نوع المواضيع.

قناة تلفزيونية:

هي حيز ذبذبي ذو نطاق معين يمثل ممرا الكترونيا أو الكترومغناطيسي مثل قناة سنتمتريه أو سلكية تستخدم للإرسال ونقل برامج التلفزيون.(محمد منير حجاب، 2004: 428)

إجرائيا: يتمثل تعريفنا لقناة التلفزيونية إجرائيا في قناة النهار التلفزيونية التي أنشأت خلال مرحلة انفتاح السمعي البصري بالجزائر من طرف مجموعة من الصحفيين.

الفصل الأول: تاريخية المجال العمومي .....إسهامات هابرماس

1. تمهيد.
2. إشكالية الترجمة المفاهيمية للمجال العمومي.
3. الخلفية السوسيولوجية والتاريخية لمفهوم المجال العام.
4. تصورات النظرية لمفهوم المجال العام.
5. إشكالية مأسسة المجال العمومي والديمقراطية.
6. إمكانية تأسيس مجال عمومي في المنظومة الإعلامية الجزائرية.
7. خلاصة.

تمهيد:

تعمل الكثير من الأبحاث في المنطقة العربية على استعمال المفاهيم المنتجة في الأطر الغربية بحذر، لكن في نفس الوقت هذه المفاهيم هي قادرة على تفسير معطيات الواقع المعاش العربي، ومن بين أهم المفاهيم التي تتمثل في مقاربة المجال العام تحمل في طياتها تحليل نوعي للظاهرة السياسية وعلاقتها بالحقل الاقتصادي والظاهرة المدنية والرأي العام كما أنها أثبتت قدرتها على تجاوز المرجعيات الدينية والعرقية في النقاشات العامة.

يعتمد مشروع هابرماس على العقل كحامل أساسي للنقاشات العمومية بين الفاعلين وفق مبدأ الحرية وقبول تعدد الأفكار ووجهات النظر، ومع ذلك تعرض هذا الطرح إلى نقد من طرف الكثير من الباحثين في الدراسات النقدية مثل نانسي فريزر (Nancy Fraser) وحنت ارنت (Johanna Arendt) وأوسكار نيغيث (Oskar Negt)، مركزين على إقصاء هابرماس لمجموعة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تكون المجال العمومي البرجوازي في بداياته الأولى.

إن وجود دور المعطى الاقتصادي في المنظومة الاجتماعية كفيل بإنتاج ممارسات وتشكيلات في أي لحظة، لأن فرضية تحطم البني الفوقية والتحتية يعرض جميع الأنساق إلى التلاشي والانهيار، كما أننا سنقدم خلال هذا الفصل إشكالية تاريخية تتعلق بترجمة المفهوم، ومحاولة قراءة معطيات الحقل الإعلامي كمتغير رئيسي في ظل المتغيرات الديناميكية للمجال العام، خاصة وأن خطابات وسائل الإعلام تؤثر على مستوى وعي ولا وعي المتلقي للمضمون الإعلامي، ويكون بشكل كبير وواسع عند تحول المشهد الإعلامي من ناحية التشريع والممارسة والاستخدامات والاشباعات، مثل ما حدث في الجزائر في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية يومنا هذا، وما حملته الفترة من تشريع قانوني ونقاش عام ومهني لسماح الدولة للخواص بالاستثمار في مجال السمعي البصري.

ترتب عن قانون الإعلام فتح عدة مؤسسات سمعية بصرية تعالج القضايا ومواضيع التي تهم المجتمع الجزائري، في إطار مستقل حسب فهم مفهوم الإعلام الخاص، لكن في الممارسة سنجد معطيات أخرى لا توجد إلا في الأنظمة الشمولية التي تتعارض في ممارساتها مع المشروع الحقيقي لهابرماس، وفق مقاربة بنائية لمجال عمومي عقلاني تواصلي يضمن للجميع الحق في المشاركة في النقاش باستعمال البرهان والحجة.

تظهر علاقة الحقل الإعلامي والحقل السياسي في الأيديولوجية التي تدعمها الأنساق الإعلامية، وفي الامتيازات التي يمنحها النظام الشمولي للقناة التلفزيونية، حيث نريد توضيح فكرة مهمة وهي أن وسائل الإعلام تحاول الهيمنة على الواقع المعيش بكل ما يحمله من إشكالات، وبالتالي إخضاعه للأطر البنائية للحقل السياسي.

2.إشكالية الترجمة المفاهيمية للمجال العمومي

تعد الترجمة عملية معقدة وفي نفس الوقت تحتاج إلى جهد كبير من طرف الباحثين في المجالات العلمية، لكن الأمر يختلف كثيرا ويزداد تعقدا في الحقول المعرفية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، لأن الأمر يتعلق بمفاهيم أنتجت في وسط اجتماعي يختلف سوسيو أنثروبولوجيا عن الأوساط الاجتماعية التي تريد استخدامها. فالموروث الحضاري المتنوع، من ثقافي وفكري دائما، ما يحتاج إلى الانتقال من بيئته الأصلية كمعلومة البيئات الأخرى في نوع من التمازج والانتشار، كذلك العلم وانجازات المفكرين دائما ما تستدعي الترجمة حيث أن المجتمع العربي اعتاد على هذه العملية بنقل المعنى، فالترجمة هي نقل النص المكتوب والنص المسموع، ما يهمنا كباحثين في هذا العنصر الذي ارتأينا إدراجه هنا، هو ما شاب مفهوم المجال العام من ضبابية وتداخل التراكيب اللغوية التي ترجمت مفهوم (Espace Public)، مرة إلى الفضاء العمومي، ومرة أخرى إلى الفضاء

العام والمجال عمومي، ومن ثم حاولنا التعريج على الإشكال القائم في هذا المستوى.

نحن نعلم أن المفهوم مصدره المفكر السوسيولوجي بروح فلسفية "يورغن هابرماس" خلال عمله على المجتمع الألماني وصدور كتابه المعنون بـ: أركيولوجيا الإعلان كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي، بإشراف الباحث وأستاذه "أدورنو"، المنتميين إلى نفس المدرسة النظرية، مدرسة فرانكفورت، وظف مفهوم «Offentlichkeit» الذي يعني الشفافية والعقلانية والانفتاح، الذي ربطه هابرماس ببروز مجموعات أفراد تفكر وتشارك أفكارها المنحدرة من الأصل الاجتماعي البرجوازي في الصالونات والنوادي والمقاهي المعنية بالآداب في أوربا من القرن الثامن عشر.

خلال دراستنا تبنينا الترجمة اللغوية للمفهوم على أنها "مجال عمومي" كما أكد الباحث «نصر الدين لعياضي» في مقاله بعنوان فضاء عمومي أم مخيال إعلامي، حيث تناول المفهوم على أنه خلق بعض الإشكاليات بالنسبة لبعض اللغات فمن المؤكد أن يحصل التباس أو ثغرة في انتقال المفهوم من اللغة الأصلية الألمانية إلى الانجليزية ثم الفرنسية، ليصل إلى الحقل اللغوي العربي، مشيرا إلى أبحاث كل من "لاسول ميشال"(Lussault Michel) حول (Public Space) فقد رأى أن المفهوم يجمع في اللغة الفرنسية بين معناه الفيزيائي (ساحة عامة، حديقة عامة، ملعب، جامعة، مدرسة) ودلالاته المجردة. في حين عمل كل من مياج برنار (Miege Bernard)، وباترين نانسي (Nansi Patrinia) على الفصل بين المعنيين عبر الاستعانة بمصطلح (Sphère Publique) للدلالة على بعده الملموس أو الفيزيائي أو المؤسساتي غير أن الغموض لم يبرح نهائيا الاستخدام الفرنسي للمفهوم.

أما في اللغة الانجليزية التي تميز بين (Public Space) كمفهوم مجرد و (Public Sphère) كمفهوم فيزيائي ملموس وأيضا خلافا للغة الألمانية التي تعد مصدرا مهما

من خلال إسهامات يورغن هابرماس حول:الفضاء العام: أركيولوجية الإعلان كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي فبالنسبة لكلمة (Offentlichereit) تعني العمومية وعبارة (Offen) تعني مفتوحا وكثيرا ما تترجم الكلمة الأولى بما هو مشترك والكلمة الثانية حيز نقاش عام.

وبالحديث عن المنعرج الثالث المتعلق بالترجمة إلى اللغة العربية نجد أن المفهوم لم يحظ بترجمة واحدة بل تنوع واختلف في التسميات وهذا ما يمكن ملاحظته في جل الدراسات السابقة والتي وظفت كل من كلمة المجال والفضاء ونادرا الميدان، فخلال البحث في القواميس والمعاجم وجدنا أن كلمة الفضاء مرتبطة بشكل وثيق بالمكان أي إضفاء الجانب المادي على بعد الفهمي للمفهوم، لكن كلمة المجال التي تترجم عن عبارة (Espace) تعطي روحا للمفهوم من خلال إضافة العلاقات الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين وكذلك أبعاد المفهوم تجعلنا نتبنى كلمة المجال التي لا نستعملها مرادفة لكلمة الميدان، وللتوضيح أكثر نستعين بدراسة نوري دريس حول استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية يقول أن "كلمة (Espace) في اللغة الفرنسية تحمل هي الأخرى المعنى الحقيقي للكلمة الألمانية التي استعملها هابرماس للإشارة إلى المجال العام فعوض ترجمة (Effentlichkeit) بكلمة (Sphère) التي تعني الحيز، تم ترجمتها عند أغلب المؤلفين بكلمة (Espace) التي يقترب معناها من كلمة (Lieu)، هذه الترجمة هي التي أدت حسب باتريك بوشرون (Patrick Boucheron) إلى تقريب مفهوم المجال العام إلى مفهوم الأماكن العامة" (نوري دريس، 20116/ 2007: 10-11).

كما قد عرف لاروس المجال العام على النحو الأتي: "بأنه شبيه بالواجهة، الكتلة أو الحجم، منطقة تتأثر بالاستخدام العام" (grand dictionnaire Larousse,388 :1983)

وسنقوم بمجموعة من التوضيحات اللغوية لفك اللبس بين عبارة المجال والميدان والفضاء في مجال اللغة العربية لكننا نؤكد على استعمالنا عبارة «المجال» لحملها المعاني المراد التعبير عنها من خلال المفهوم الأصلي.

3.الخلفية السوسيولوجية والتاريخية لمفهوم المجال العام:

مهدت انطلاقة السوسيولوجيا في المجتمع الغربي بشكلها الجديد والمختلف، عقب التحولات الاقتصادية والاجتماعية العلائقية والتكنولوجية، للباحثين ميدانا خصبا تم استغلاله، للانطلاق في محاولات جادة لفهمه وتفسيره من خلال أطر نظرية ومفاهيمية معينة، ضمن ما سماه دولوز (Deleuse) وغاتراري (Guatrari) باختراع المفاهيم، التي عبرا عنها في فكرة مهمة «لا ننتظر من المفاهيم أن تقوم بكل شيء مثلما الأجسام السماوية، لا توجد سماء للمفاهيم، يجب استحداثها، صناعتها أو إبداعها وهذا لا يكون إلا من توقيع من أوجدها» (محمد ناشي، 2013: 20)، كما قد وضحها نيتشه كذلك أنه على الفيلسوف ترك بصمته الخاصة في عمله وعدم تقبل المفاهيم ببساطة التي يجدها الباحث.

لقد حاولت جل الدراسات العربية فهم الواقع وتجلياته من خلال الكتابات السوسيولوجية والفلسفية التي توافدت علينا من البيئة الغربية، بالاستناد إلى آلياتها النظرية، من مفاهيم وفرضيات، ثم حاولت إسقاطها على الواقع العربي، ومن بين أهم الأعمال التي وصلتنا هي أعمال يورغن هابرماس الوريث الشرعي للمدرسة النقدية، التي تميزت بأعمال سوسيولوجية وفلسفية وتاريخية، انطلاقا من إيمانها بقاعدة أساسية تؤسس لمدرستها، وهي انفتاح الحقول المعرفية للعلوم الإنسانية والاجتماعية على بعضها البعض.

عرفت كتابات هابرماس، المنتمي إلى الجيل الثاني والمجدد لمدرسة فرانكفورت، بارتكازه النظري على الأعمال الماركسية، والفكر الكانطي والهيغيلي والفيبري،

مستمدا قوة أطروحاته من صلابة الفلسفة الألمانية، وللغوص أكثر في أبعاد المفهوم التاريخية، ننطلق من مقولة أساسية لهابرماس "إن التاريخ ليس ممكنا بحق إلا على أساس افتراض وجود الاتصال، وفي غياب هذا الأساس يصبح التاريخ ليس له معنى فحسب، بل غير ممكن على هذا النحو" (نصر الدين لعياضي، 2005 :158)، الاتصال الذي يتحدث عنه هابرماس يرتبط بتحليله وتفسيره لمكانة الإعلان كوسيط داخل المجتمع البرجوازي، وإيمانا منه بالنموذج الليبرالي للديمقراطية، وتأثراته بكتابات وإسهامات «برسونز» (Talcott Parsons) في مرحلة الستينات فصاغ سوسيولوجية الفعل الاتصالي سنة 1981 منوها إلى ضرورة الاهتمام بشبكات التفاعل في المجتمع المتكون من علاقات لا تخلو من الاتصال.

قبل الحديث عن كتاب هابرماس، الذي درس من خلالها المجتمع الألماني وخروجه، بمفهوم المجال العام، علينا أولا الالتزام بالتسلسل التاريخي والرجوع إلى الخلفيات المعرفية والتاريخية، التي أسست للمفهوم فقد وجدنا للفيلسوف «كانط» (Immanuel Kant) لمسته في الموضوع، خاصة وأن أعماله كانط لها دور كبير في صياغة براديغم نقدي لمدرسة فرانكفورت، والتي استندت إلى أعمال كل من هيغل (Friedrich Hegel) وكارل ماركس(Karl Marx)، هذا ما صرح به مدير معهد فرانكفورت في بداية الافتتاحية للمدرسة النقدية.

أكد كانط على ضرورة العقل في تسيير الشؤون العامة، فنجده ميز في استعمال العقل أولا الاستعمال العمومي للعقل، ويقصد «ما يقوم به العلماء أمام الجمهور الذي يقرأ، أي ما يتم مناقشته من قضايا تهم الشأن العام، مكونين بذلك مجالا حرا للنقد، إلا أن هذا الأخير مهدد من قبل مالكي النفوذ السياسي، بتعريضه للتهميش» (محسن الخوني، 2009 :174)، كما وضح النوع الثاني من استعمال العقل وهو الاستعمال الخصوصي له قاصدا به "هو ما نقوم به من خطة مدنية أو وظيفية معينة" (محسن الخوني، 2009 :174). العقلانية التي يرتكز عليها

هابرماس في تأسيسه لمفهوم المجال العام، والتـأكيد على دور العقلانية في تسيير وترتيب الواقع المعيش، الذي يعتبره كانط "مجالا للتحرر من التبعية وهو الممثل فعلا للتنوير والمعول عليه فهو مجال لممارسة النقد وتحقيق الإصلاح الفعلي" (محسن الخوني، 2009 : 309)، حيث يؤمن كانط بالتنوير الذي حدث عقب تحول أنساق المجتمعات الغربية، ويركز على النموذج الألماني في التنوير، لأنه تنوير قائم على حركية النخبة والمثقفين، ومحاولات تحرير الفرد من الهيمنة والتخلص من التحكم الأحادي بتسيير الشأن العام.

انطلاقات التنوير الفلسفية ومناقشتها لمواضيع مثل الحرية والحق والمساواة إلى غير ذلك، لم تتوقف عند هذا الحد، بل أسست للفكر النقدي لجل الباحثين، مثل هوركهايمر وأدورنو وميلز وهابرماس، الذي حاول تطوير النظرية بأعماله، مثل تقديم نظرية الفعل التواصلي ودراسة أركيولوجية الإعلان الذي وضع من خلالها المجتمع الألماني تحت مجهر ملاحظاته، خاصة الطبقة البرجوازية التي أنتجت مجالا عاما، ارتبط بروزه وتجليه بانتشار الصالونات والمقاهي والأماكن، التي تهتم بالأدب والثقافة، يقوم دور المجتمع البرجوازي نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر في تشكيل مجال عام على النقد ونقاش المواضيع التي تهم المجتمع، ليس نتاج اللحظة والفترة التاريخية التي تحدث عنها.

المرحلة التاريخية للحضارة اليونانية عرفت نفس الظاهرة بأسلوب آخر وتسمية أخرى، حيث تمثلت في التجمع داخل الأسواق [1] التي كانت تقام بشكل مستمر ودوري، "وكان من يملك الحق في النقاش هم الأحرار ومالكي الأموال ووسائل الإنتاج، أي الأسياد الذين لديهم الحقوق القانونية والمدنية فقد سميت بـ (La Sphère De La Polis) كوسيط عمومي يناقش فيه أمور الحرب والسياسية،

1 عرف المجتمع اليوناني ميلاد ثقافي علمي للعديد من الحقول المعرفية خاصة ما تعلق منها بالفلسفة حيث كانت الأسواق l'agora مجالا للنقاش حول قضايا الشأن العام وحتى المرتبطة بالجديد في العلوم.

والطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج، من عاملين وطبقة الفقراء التي تسمى (La Sphère De L'oikos)، يفقدون الحق في مشاركة أسيادهم وأرباب أعمالهم في (La Polis)[2]" (فلة بن عربية، 2008/ 2009: 53)، عند ملاحظة الشروط التاريخية لتكون المجال العام حسب هابرماس في المجتمع الألماني وكيفية قيامه في المجتمع اليوناني. نجد توافقا كبيرا بين المرحلة اليونانية والمجتمع الألماني، من حيث تشكل المجال العام، خاصة في السمات، وتتمثل في نقطة مهمة، وهي حصره في من يملك وسائل الإنتاج أي الطبقة البرجوازية، بمعني حضور المتغير الاقتصادي كفيل بإدراج أي شخص داخل هذا المجال العام، مادام ملكيته لوسائل الإنتاج تعطيه الحقوق المدنية والقانونية، بالإضافة إلى حضور الجانب الفكري مادام الطبقة البرجوازية تتمتع بدرجتها العلمية والثقافية العالية، كان لزاما عليها الاهتمام بتعليم أبناءها لتصبح مالكة شرعية أيضا للحقل الثقافي، كل هذه المؤشرات تحيلنا إلى القول أن الطبقة البرجوازية تمكنت من تقرير مصير وصيرورة المجتمع وتمثيلها للسلطة المطلقة.

وبالرجوع سريعا إلى المرحلة الإقطاعية خلال القرن الخامس عشر، عرف المجتمع آنذاك المجال العام، وقصد به سلطة الأمير فهو الحاكم والمقرر والمنفذ للأوامر، وكل من يعيش داخل حيز ممتلكاته عليه الامتثال للأوامر، فقد عبر عنها هابرماس قائلا «إن كلمة الأمير (Seigneur) مرادفة لكلمة (Publicar) أي العمومي، وبتقديم قراءة لمعطيات تشكل المجال العام نجده وثيق الصلة ومرتبط بالملكية ومؤشرات الاقتصادي»، (فلة بن عربية، 2008/ 2009: 54) فحتى المجتمع الأوربي الذي برز فيه المجال العام شهد تحولا كبيرا على مستوى الأنساق الاقتصادية.

2 Polis: تعني أمر مشترك بين الأفراد الأحرار وهي عكس كلمة l'oikos التي تشير الى الفقراء الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ليتم إدراجهم في المجال العام

اقتصر النقاش حول مأسسة المجال العام سواء في المجتمع اليوناني، أو الإقطاعي، على احتكار الطبقة البرجوازية التي كانت مسيطرة على قرارات الشأن العام، أي أن استعمال العقل والمشاركة في الحياة السياسية، كان انتقائيا مستندا على الملكية وعامل الامتلاك، إن الخوض في مسألة المجال العمومي بأوروبا حصره صاحب المفهوم في المجتمع الألماني والانجليزي والفرنسي، هذا الأخير الذي اعتبر الراعي الرسمي والمحتضن للثورة التنويرية، فقد احتل خلالها الأدباء في العمومية والمجتمع مكانة مرموقة، لانتمائهم غالبا إلى الطبقة البرجوازية، واستيلائهم على مناقشة أمور الشأن العام وقيادته، وتوجيه الرأي العام منبهين على ضرورية استعمال العقل في تسيير الحياة الاجتماعية والسياسية والتخلي عن مجمل الأعراف والتقاليد التي كانت تتحكم في المجتمع.

وجد هذا النقاش في البلاط الملكي خاصة في فترة لويس السادس عشر، ليخرج بعدها إلى الصالونات الأدبية ويشكل «الأنتلجنسيا» [3] التي تشكلت من كبار الموظفين والبرجوازيين، وكيفية خروج المجال العام من داخل السلطة إلى خارجه في مجالات ثقافية خارج السلطة، لمراقبة أعمال وممارسات السلطة في تبني دور الرقيب على مشاريع المجتمع، ليبرز الطابع والأصل النقدي في المجال العمومي الفرنسي. «أما تطورات المجتمع الانجليزي الذي عمدت فيه إلى تبني العزلة وتوجه المفكرين إلى الصالونات والمقاهي على غير غرار ما نجده في ألمانيا التي تأخرت في استيعاب التحول البنيوي للحياة العامة والمهيكل سياسيا» (مولاي حسيون،2010: موقع الكتروني)، طبيعة التحولات الهيكلية التي مهدت لمأسسة

3 هي كلمة بولندية الأصل تعني ذلك المثقف الذي يقف على مسافة بعيدة من النظام القائم أنظر:
http://www.siironline.org

المجال العمومي اختلفت من فرنسا إلى انجلترا وألمانيا حيث أن الصالونات الأدبية أعطته دفعا قويا مكنه من الاستمرارية والتواجد بشكل إرادي.

عرف المجتمع الألماني مراحل تاريخية تميزت بتفككه وإعادة بناءه من جديد نتيجة مخلفات الحرب العالمية والفكر النازي مما جعل هابرماس «يعد إطارا تفكيريا فيما بعد النازية» (رشيد العلوي، 2015: 4) التي تسببت بالكوارث حسب أغلب الباحثين للمجتمع الألماني، حيث أخذ هابرماس على عاتقه مواجهة بقايا النازية في الجامعة الألمانية، لدرجة أن تم إقصاءه من العمل الجامعي، كما اعتبر المجال العمومي مشروعا ضمن الحداثة الغربية «فهو جزء لا يتجزأ من منظومة الحداثة الغربية، بل إن المفهوم جاء في محاولة لإنقاذ الحداثة والحفاظ على بقائها» (سمية عبد المحسن، 2016: موقع الكتروني)، لقد دافع هابرماس في كثير من اللقاءات على فكرة أننا نعيش مرحلة ما بعد الحداثة حيث يرى بأن مشروع الحداثة لم يكتمل بعد.

يتجاوز المنطق الذي عمل عليه يورغن هابرماس الحدود بين الحقول المعرفية، كونه يؤمن أن فهم الواقع المعاش يحتاج إلى انفتاح العلوم الإنسانية والاجتماعية على بعضها البعض، فالحديث عن مفهوم المجال العام في خضم الخلفية الفكرية الفرانكفورتية، قدم على شكل أطروحة درس الإعلان، المنبثق من الدور الذي تلعبه الصحافة المكتوبة، فهي أداة للتعبير عن حرية الرأي والحق في إصدار وتكوين الرأي العام كمفتاح للممارسة الديمقراطية منذ سبعينات القرن الماضي، حيث يتصور برهان غليون المجال العام «أنه دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة عن طريق التبادل العقلاني لوجهات النظر حول مسائل تخص المصالح العامة» (برهان غليون،2005: مدونة الكترونية)، توفر المجال العام على مبدأ انفتاح على رأي الأخر رغم الاختلاف ونقاش العلني للأفكار والقضايا التي تهم

الشأن العام جعله في مركز المتخوف منه من طرف النظام السياسي اذا ما واصل بنفس الجوهر.

أنتجت لنا هذه الأخير رأيا عاما يتحول بفضله أفراد المجتمع إلى مواطنين فقد «شكلت الاتجاهات النقدية للصحافة المكتوبة منعرجا للطبقة البرجوازية في رفع مستوى وعيها وثقافتها، الذي يؤهلها إلى الاحتكار التام للمجال العام، في حين كان النظام الفيودالي يعتمد على الحق الإلهي الخاضع للضغط البرجوازي الذي كان يدعوا إلى العقد الاجتماعي» (محمد كامل عجلان: 2010)، ومع ظهور الأمكنة التي استعملها الأفراد كمجال للالتقاء والحديث عن مختلف المواضيع، لتنتج لنا هذه الممارسة دورا يراقب أعمال السلطة والدولة ويمارس وظيفة رقيب على الحياة الاجتماعية والسياسية، بشكل مكثف كما أن رواسب الثورة التكنولوجية ساهمت في تحديث المجال العام وتحرير الفرد وإقحامه في خوض المسائل والعلاقات الاجتماعية وفق منطلق عقلي.

يكمن دور الصحافة بشكل خاص ووسائل الاتصال الجماهيري بشكل عام لدى هابرماس في الارتقاء بالفكر البرجوازي، ليمنحها الحق بالظهور وممارسة السياسة داخل المجال العام، والذي تعمل السلطة السياسية على تقويضه وتشويهه بضرب الثقافة وجمهرتها، والتعامل معها وفق سلعة تعرض في السوق، أي وفق مبدأ المنطق الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح المادي، لتتحول إلى وسيلة هيمنة على المجتمع بطريقة مقنعة وممنهجة، في قالب اتصالي يحمل دلالات ومعاني ظاهرية وأخرى خفية.

معظم النقاد الراديكاليين من بينهم مايكل شودسون (Michael Schudson) وبيتر أوي (Away Peter) يعلقون على المجال العام بأنه قابل للتحقيق والتواجد بكل شروطه وممارساتها بشكل اجتماعي، إذا توفرت كل من المساواة والمعاملة بالمثل والعقلانية، في نقاش وتبادل الأفكار والواقعية في ذلك، فقد اكتسب إنتاج

هابرماس للمجال العام ومكوناته وشروط قيامه، واهتمام العديد من الباحثين في مختلف الحقول المعرفية حيث عرف المفهوم استعمالا واسعا في بداياته الأولى في علم الاجتماع الحضري إلى غاية وصوله للدراسات الاتصالية خاصة في الدراسات العربية لوضع المفهوم على المحك.

4.التصورات النظرية لمفهوم المجال العام:

يتم تناول مفهوم المجال العام في مختلف الدراسات، التي غالبا ما لم تستعمل استعمالا واحدا في التوظيف والتعامل، مع ترجمة واحدة للمفهوم، حيث نوضح أننا سنجد استعمال كلمة الفضاء بدل المجال التي تبنيناها، لذلك سوف نستعمل كلمة الفضاء في بعض الأحيان لاحترام قناعات الباحثين وللأمانة العلمية، لقد استخلصنا من التصورات التي وجدناها حول المجال العام، أن هابرماس وضع الشروط الأساسية لتكون المجال العام تتمثل في: الرأي العام والمشاركة السياسية والمجتمع المدني.

يعرف معجم علم الاجتماع المعاصر المجال العام بأنه " الحياة العامة، تشكيل الحكومة، الاشتراك في الأمور خارج المنزل والعمل.مجادلة حول اهتمامات عامة مشتركة حتى بناء بنايات عامة ليست هي شكل عام لمجتمعات ما قبل التصنيع" (معن خليل العمر، 2000: 350)، الفكرة الأولى التي طرحت حول المجال العام هو ذلك الوسيط والفاصل بين الأسرة والدولة لكنه يوفر ساحة للنقاش العلني لجميع الأفكار التي تخص نقاش قضايا الشأن العام.

وظف المجتمع المدني للملاحظة والتنويه في الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية على أنه مجال عام من حيث التشابه في أداء الوظيفي لكل منهما، لكن يوصف « الفضاء العمومي بديناميات المشاركة في الفعل السياسي، والاجتماعي بصفته مفهوما سيروراتيا، ويوصف المجتمع المدني بأنه مفهوم بنيوي ستاتيكي»

(محمد ناشي، 2013: 26) فالمجتمع المدني هو جزء من المعادلة المفاهيمية التي تكون المجال العمومي، والذي يهدف إلى بناء مشاركة جماعية عقلانية تهدف إلى رسم ملامح الديمقراطية للمجتمع في علاقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ليكون فيها العقل أداة تنظيمية وتواصلية.

كما ينظر إلى المجال العام على أنه «أماكن فيزيقية ورمزية للتعبير عن الآراء وممارسة مختلف أشكال الالتزام، فهي أماكن تشكل المشاكل السياسية» (محمد ناشي، 2013: 28)، تقدم لنا هذه الرؤية الجانب النقدي من المجال العام، الذي يتمرد على السلطة الحاكمة بإثارة المشاكل أي قضايا عمومية تؤثر على مصلحة الجماعات في المجتمع. يتجلي البعد العقلاني للمجال العام في اشتراك كل الجماعات في المجتمع للنقاش بطريقة عقلانية تواصلية، وخلال عرض هذا التصور نجد الباحث قد ركز على شرط واحد من شروط تكون المجال العمومي، وهو الفعل السياسي الذي يظهر في المشاركة السياسية للتوجه نحو السلوك الديمقراطي والعمل السياسي الجماعي.

وينظر برهان غليون في الكتاب الذي يحمل عنوان «هابرماس في الفكر العربي المعاصر»، الصادر سنة 2005، والذي تم فيه تعريف للمجال العمومي على أنه «دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة، فهو فضاء مفتوح يجمع بين الأفراد لصوغ رأي عام والتحول بفضله إلى مواطنين تجمعهم غايات واحدة» (حسن مصدق، 2005: 271). تم التعامل في كثير من الأعمال البحثية مع مفهوم المجتمع المدني والمجال العام بتصور واحد، مما أدى إلى لبس في توظيف المفهومين، وذلك ناتج لتقاربها في الدلالة والتوظيف، هذا ما جعلنا نأخذ على عاتقنا ضرورة التحديد المنهجي والفواصل الابستمولوجية لتوضيح حدود ومميزات كل مفهوم.

يوظف برهان غليون مفهوم المجتمع المدني كشرح لحالة المجال العام تقريبا، بما أنه شرط بناء وممارسة الديمقراطية العقلانية، بالإضافة إلى توظيف الرأي العام

كبعد تأسيسي معرفي للمجال العمومي، بما أنه محور العملية الديمقراطية، لكنه تجاهل عامل المشاركة السياسية، التي تفهم في طار وجود نظام سياسي ووعي سياسي داخل المجتمع. كما أن تصورات المفهوم الذي نتعامل معه تختلف في انطلاقاتها وفهمها لأعمال هابرماس فقد جاء في تعريف (Louis Quéré) بأنه «فضاء رمزي (Symbolique) أين يسمح للأفراد بالتموقع والتموضع داخل المجتمع واتجاهه، حيث نجد فكرتين أساسيتين: الأولى أنه مجال عمومي للتعبير الحر، وينظر إليه كفضاء للاتصال؛ والثانية أن الأفراد بداخله يبرزون أرائهم خلال النقاش العلني باللجوء إلى دلالات عقلانية» (نصر الدين لعياضي، 2011: 49)، إن الفكرة التي أسس عليها الباحث هذا التصور ارتبطت بالرأي العام الذي يتكون ويتبلور في شكل مناقشة المسائل العامة، بشرط وجود حرية تضمن ذلك في علاقة اتصال عقلانية.

حصر مفهوم واسع الأبعاد مثل مفهوم المجال العمومي في مؤشر واحد الرأي العام لا يحقق فعليا مجالا عاما يمكنه أن يشكل ممارسة ديمقراطية في غياب ما له علاقة بالفعل السياسي أي المشاركة السياسية والمجتمع المدني لارتباطاته بالحياة الاجتماعية والمدنية فدراسات الاتصال أقحمت مفهوم الرأي العام الذي يعد موضوعا هاما تشتغل عليه هذه الأخيرة، لذلك ارتأينا أننا ما دمنا في تقاطع مع اهتمامات الدراسات التي تهتم بالظاهرة الاتصالية أن نذكر إسهامها.

خلال محاولات فهم كتابات هابرماس حول المجال العمومي البرجوازي الذي يتسم بعدم التصور الموحد، في ظل ارتباطاته بالوسط الاجتماعي للمجتمع والقائم على العقلانية في بناء العلاقات الاجتماعية يحتم علينا فهم الترابط الإيديولوجي والتاريخي للمفاهيم التي نتدرج تحت ظل المجال العام مثل المشاركة السياسية والرأي العام والمجتمع المدني.

فسر المشتغلون على مفهوم المجال العام على مختلف خلفياتهم الفكرية أبعاده من خلال الأطروحة المقدمة حول المجتمع البرجوازي، وأثرت الدعاية على النسق الاجتماعي وتشكل الوعي السياسي والاجتماعي حيث تقول حنت ارندت خلال تناولها المجال العمومي، إن «إضفاء صفة العمومية على الفضاء يوضح تبادل الآراء والأفكار، فالرأي العام أصبح مرتبطا بمفهوم الفضاء العمومي وهو كذلك حسب هابرماس إنه أماكن نظامية ديمقراطية مستقلة في تكوين الرأي العام والإرادة السياسية» (نور الدين علوش، 2013: 51)، ما تم تناوله في تصور الباحثة حول مفهوم المجال العمومي لم يكن محصورا على الطبقة البرجوازية كما أسس له هابرماس، بل تعداه إلى أبعد من ذلك وقد انتقدته كونه تناسى أو غض النظر عن الطبقة الفقيرة من المجتمع الذي انصهر مجالها الخاص ليصبح مجالا عموميا بفعل الاحتكاك والمصير الواحد للمجتمع كما ارتبطت تصوراتها في اتجاهات المواطنة والمدينة، وكيف يكسب الفاعل الاجتماعي مواطنته في المجال العمومي بواسطة الممارسة السياسية التي تؤسس له ذلك.

تهدف خلفيات ومنطلقات هابرماس حول المجال العام، للوصول إلى تبني الديمقراطية وممارستها كحل وحيد للتسيير العقلاني للشأن العام، حيث تعرض (Eric Dacheux) في كتابه حول دور الجمعيات في المجال العام الأوربي في الفصل الرابع إلى المجال العام الذي يعتبره «المساحات العمومية هي التي تعطي شرعية للمجال العام داخل أماكن طبيعية مخصصة للنقاش العام حول القضايا السياسية لتشكل حدث ديمقراطي من طرف فاعلين كونوا مجتمعا سياسيا للتكفل بنقاش قضايا الشأن العام» (Eric Dacheux :2000,62).

تناول الباحث لمفهوم المجال العام الذي تم من خلاله ربط مفهوم الحقل السياسي بالحقل الإعلامي، لفهم تجليات كل منهما كأنساق اجتماعية على النظام الاجتماعي أو الواقع المعاش، بالإضافة إلى تناول نقطة مهمة وهي العمل

الجمعوي، وكيف يمكن لهذا الأخير أن يكون مجالا عاما مادام يعبر عن الوجود الممارساتي للمجتمع المدني، وقد غاب عن رؤية الباحث مفهوم الرأي العام كأحد أهم المؤشرات التي أعطت دفعة قوية للمجتمع الأوربي خاصة.

وفي مقال آخر من إعداد ابراهيم البيومي غانم بعنوان «الاجتماع السياسي الإسلامي: المجال العام وهوية المدينة»، حيث يعتبر أن المجال العام هو «فضاء للتفاعل أو التواصل اللفظي والفكري من أجل بناء حد أدنى من الإجماع الوطني حول القضايا والإشكاليات المرتبطة بالولاء والمشاركة والتوافق السياسي في اتساع المشاركة السياسية» (ابراهيم البيومي غانم: 2018، موقع الكتروني)، دائما ما يتم في أغلب التصورات مناقشة أدوار المجال العام التي يجب الالتزام بها من أجل تحقيق التوافق أو ما نسميه بتقبل الآخر بشكل عقلاني، بعيدا عن الرواسب الثقافية التي يحملها، وضرورة الحذر من تدخل السلطة، التي تحاول في كل مرة إفراغ المجال العام من محتواه النقدي، ليصبح أداة تساعده في عملية الهيمنة الممنهجة على التنظيم الاجتماعي.

5.مأسسة المجال العمومي والديمقراطية

انبثق عن ما عايشه المجتمع الأوربي في مرحلة التنوير رؤية سوسيولوجية جديدة أو حديثة تمثلت بإعادة النظر في الموروث الثقافي الذي عمد هربرت ماركيوز (1979. 1998) على توجيه النقد الراديكالي لها، أين يلتقي هابرماس من خلال كتاباته مع ماركيوز خاصة في نظريته حول العقلانية التقنية التي ضمنها كتابه المعنون بـ «التقنية والعلم كأيديولوجية» سنة 1968 (La technique Et Le Science Comme Idéologie).

يتساءل العديد من الباحثين في كتاباتهم حول الفكر الهابرماسي عن تصنيف هذا المفكر، هل يصنف في الحقل الفلسفي؟ أو في حقل علم الاجتماع؟ لكننا

كباحثين في نفس المجال نؤمن بأن هابرماس باحث فلسفي، فتح المجال لتحليلاته لكي تغوص إلى ما بعد الفلسفة، والانفتاح على الحقول المعرفية الأخرى كتقليد فرانكفورتي، يعبر عن راديكالية في الفكر، فقد عمل جاهدا من أجل الدفاع على أفكاره خاصة المتعلقة بفرضية وجود الروح النقدية داخل المجال العمومي، ويعطينا فرصة أكثر لممارسة الديمقراطية التي ترتكز على العقلانية في التعامل مع مواضيع الشأن العام فحسب تفكير هابرماس "أنه من الضروري توفير الفرص للمواطنين للانخراط في ما يسميه التفاعل التواصلي" (أنور محمد فرح محمود، 2017: 79)، عمليا أفكار هابرماس استقت جزءا لا بأس به من فلسفة المرحلة التنويرية التي يرى أنها ساهمت في بناء ممارسة المواطنة لتحقيق العيش المشترك.

يعتقد هابرماس أنه «لا بد من إعادة بناء العقلانية الغربية التي يعتقد بأنها مريضة بداء الأداتية» (نور الدين علوش، 2012: موقع الكتروني) هذه الرؤية هي الإنطلاقة النقدية للوضع الاجتماعي للمجتمع الأوربي، كما أنه يحدد نوع الديمقراطية التي على المجال العام إنتاجها وينتقد الديمقراطية التقليدية، «المتمثلة في البرلمان والهيئات الحزبية (لأنها) غير كافية، ومن الضروري أن تدعم بتفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية» (خالد مخشان،2014: موقع الكتروني)، فبالنسبة له أن مفهوم المجال العام عند تفكيكه تتحصل على الرأي العام والمشاركة السياسية والمجتمع المدني، كشروط أساسية لتكون المجال العمومي الذي يواجه أو بإمكانه مواجهة أعمال السلطة ومراقبتها ويضيف محمد ناشي أنه وحسب هابرماس، فإن «الديمقراطية ضمن الحد الأدنى لمفهومها، هي نظام سياسي مؤسس على مبدأ وجود فضاء الوساطة بين المجتمع المدني والدولة، وتتسع لجلب الرأي العام بواسطة النقاش المتناقض، فهذا الفضاء لا يوجد ضمن الأنظمة الشمولية، إنه الفضاء العمومي» (محمد ناشي، 2013: 29)، مرحلة وجود مجال عام هي التي تؤسس للمرور إلى الديمقراطية التشاورية التي يمهد هابرماس الى تبرير فاعليتها.

يؤمن هابرماس في كل أعماله بالديمقراطية التداولية، التي يراها مخرجا من الأزمة التي حلت بالمجتمع الغربي، ولطالما اعتبر الرأي العام وتحولاته وطريقة تكونه من مؤشرات ممارسة الديمقراطية في كثير من المجتمعات، حيث وبالعودة إلى التاريخ اليوناني تكون بفعل الطبقة البرجوازية التي امتدت إلى غاية القرن السابع عشر والثامن عشر، عبارة عن ممارسة عقلانية داخل مجال عام يقبل الاختلاف والتناقض.

إن الأسئلة التي تفرض نفسها حول مأسسة المجال العمومي والديمقراطية هي: هل يمكن الحديث عن الديمقراطية في المجتمع العربي في ظل المعطيات التي نعيشها؟ وهل فعلا نملك مجالا عموميا؟ وإذا كنا نملك مجالا عموميا فما هي حدوده؟ وهل فعلا نملك مجالا عموميا مؤسسا على الشروط التي يقتنع بها هابرماس: ـ مشاركة سياسية، ورأي عام، ومجتمع مدني ـ تمكننا من العيش بطريقة ديمقراطية؟ في الحقيقة يمكننا إقحام أنفسنا في هذه التساؤلات وارتباطاتها مع بعضها البعض، من فهم معطيات الواقع المعيش الذي يكون وجودنا وممارساتنا المختلفة.

إن الاستعانة بمفهوم المجال العام وإسقاطه المتكرر على المجتمعات العربية لفهم تجليات واقعها، يبقى أمرا غير متفق عليه، فحسب نصر الدين لعياضي الذي يحذر من استعمال مفهوم المجال العمومي وإسقاطه على المجتمع العربي، ويعتبره مغامرة خطيرة مادام أن المفهوم نشأ في بيئة غربية فسرت واقعها برؤية خاصة بها، إلا أنه وبالرجوع إلى الممارسات الاجتماعية خاصة المجتمع الجزائري في محاولة لفهم الواقع لا ضرر في القول بأن هناك محاولات لتأسيس المجال العمومي ليس بنفس التطابق للتصور الهابرماسي طبعا، فالمجتمع الجزائري منذ مرحلة الاستقلال يحاول بناء دولة تسمح للرأي العام أن يتكون بخلفية إيديولوجية مرسومة من طرف النظام السياسي بالرغم من الانفلات الذي يمكن حدوثه في عملية التحكم بالرأي

العام، مادام في ممارساته غير ثابت، مما يمكنه أن يؤثر على السلطة السياسية ويشارك في صنع القرار، هذه الخطوة التي لم يتقبلها ولن يتقبلها النظام السياسي، هذا الأخير الذي يهدف إلى تحوير وتوجيه المجال العام حسب أهدافه والاستيلاء عليه.

أما بخصوص المشاركة السياسية التي يعتبرها هابرماس أساسية لممارسة الفعل السياسي فواقع ممارستها في المجتمع الجزائري والمجتمع العربي تكاد تكون ممارسة أقرب إلى علاقة الشيخ بالمريد، تقوم على الطاعة والولاء وإفراغ المشاركة السياسية من محتواها بطريقة ممنهجة باستعمال عدة طرق لضمان الحصول الدائم على الشرعية، منها اعتماد على مبدأ القبيلة والذهنية القبلية لأن « حصول الفاعل السياسي على مكانة مرهون بانتماءاته القبلية» (منصور مرقومة،2013: 95)، سيادة المنطق القبلي على المشاركة السياسية وأشكال الهيمنة المنتجة من طرف النظام السياسي كفيلة بوضعنا أمام واقع مشوه ضمنيا.

أما واقع المجتمع المدني في المجتمعات العربية فينم عن اختلاف صريح في عمله وتنميطه، وكمثال على ذلك المجتمع المدني في المجتمع الجزائري ملخص في العمل الجمعوي ذي الطابع الخيري، وهذا ما سنحلله في الفصول الخاصة بالبحث الميداني، إن أهمية المجتمع المدني كفيلة بإنتاج ممارسات على مستوى الفرد والجماعة، ممارسات تقدمية تطورية إذا ما تم تركه يعمل وفق المنطق الذي وجد من أجله فحسب هابرماس « أن النظام السياسي يؤدي وظيفته جيدا عندما تستوعب مؤسسات صنع القرار مداخلات المجتمع المدني، عندما يكون لديه القنوات السليمة التي يمكن للمدخلات الواردة من أدني (المجتمع المدني، الرأي العام) التأثير في مخرجاته (السياسات والقوانين)، عمليا تحقق الدول الديمقراطية هذا التوازن أفضل من الأنظمة اللاديمقراطية» (أحمد محمد الروبي،2015: 117)، التأكيد على تفعيل الأساسيات التي تشكل المجال العمومي يحيلنا إلى واقع

ديمقراطي، ونقصد هنا تصور هابرماس للديمقراطية التداولية التي تعطي الفرصة للمجتمع المدني في المشاركة بعملية بناء القرارات السياسية وضمان حق الرأي العام في نقاش مختلف القضايا التي تهم الصالح العام.

6.إمكانية مأسسة مجال عمومي في المنظومة الإعلامية:

يحتاج التنظير في العلوم الاجتماعية إلى إبراز الارتباطات التاريخية والابستمولوجية للمفاهيم التي ينتجها الباحثين لفهم الظواهر الاجتماعية المنبثقة من تفاعلات الفاعلين داخل الأنساق الاجتماعية، وفي محاولة من الباحثين العرب لفهم ظواهر المجتمعات العربية يتم الاستعانة بمفاهيم غربية لإسقاطها على بيئات عربية من بينها البيئة الجزائرية، التي تعرف استعمالا واسعا في دراساتها السوسيولوجية للعديد من المفاهيم من بينها مفهوم المجال العام.

ارتباط مفهوم المجال العام بمتغير الإعلام ليس وليد اللحظة بل أنتج في سياقات تاريخية رافقت بروز المفهوم إلى حقل البحث العلمي، وذلك بفضل مجهودات الألماني يورغن هابرماس حيث يعتبر أن الصحافة بشكل خاص ساعدت الطبقة البرجوازية على نشر إيديولوجيتها، وممارسة وظيفة النقد من خلالها كإحدى وظائف المجال العمومي، عن طريق أعمدة الرأي في الصحافة، فالمجال العام يصبح قويا من طرف وسائل الإعلام على حسب تعبير دومنيك ولتون.

فسر هابرماس علاقة مفهوم المجال العام ومتغير الإعلام في إطار سوسيو تاريخي في كتابه حول المجال العام البرجوازي وكيفية تشكله المرتبط بالصحافة المكتوبة، التي « قامت بتحديث المجال العام، فصناعة الثقافة التي انتشرت منذ القرن السابع عشر مثل الروايات والجرائد ميزت المنعطف نحو إمكانية تقاسم الأفكار داخل المجتمع بواسطة صحافة الرأي» (نور الدين علوش، 2013: 54)، إن قدرة

تأثير وسائل الإعلام على المتلقي كفاعل اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي، تجعلنا أمام تساؤل مهم للغاية، وهو هل يستطيع الإعلام اليوم تشكيل وإعادة تشكيل مجال عام؟.

في الحقيقة فعالية وسائل الإعلام في التأثير أكدها كل من شيكن وايجلي (Chaiken, Eagly) ودراسة أندريولي وويرشل (Andereoli, Worchel)، فقد توصلوا إلى «أن كل وسيلة إعلامية تملك خاصية منفردة حسب نوع الاستعمال، وأن الرسائل الحية المسموعة والمرئية تكون عموما أكثر الوسائل فاعلية في تعيير الاتجاهات»(صالح خليل أبو أصبع، 2006: 232ـ233)، علاقة الوسيلة الإعلامية بالمجال العام هي علاقة تحديث وتوسعة وتجاوز المتغير المكاني الذي كان موجود سابقا، فظهور "المجال العام في بداية القرن الثامن عشر تطور بوصفه فضاءا اجتماعيا متميزا عن الدولة والاقتصاد والعائلة فيه يمكن للأفراد أن يتواصلوا فيما بينهم كمواطنين مستقلين من أجل التداول في الصالح العام" (فلاح مريم، 2013: 21)، يمكن تميز الفضاء العام عن النسق العائلي والدولة والاقتصاد في أنه يتشكل من مجموعة أفراد لهم الحق في النقاش العقلاني غير المقيد بسلطة الأنساق المذكورة.

انطلاقا من مقولة ماكلوهان (Marshall Macluhan) أن الوسيلة هي الرسالة أي أن التأثير يعتمد على استخدام المتلقي للخصائص الفنية للوسيلة التي تساعد القائم بالاتصال للتأثير عليه، ومن بينها التلفزيون متميزا عن باقي الوسائل الأخرى بوضع المتلقي مباشرة مع المضمون الإعلامي باستخدام الصوت والصورة وحتى النص المكتوب، مما يجعله أكثر الوسائل استقطابا وإقناعا، رغم المنافسة الشديدة مع وسائل الإعلام البديل المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي.

عرف الحقل الإعلامي في الجزائر العديد من التغيرات والتحولات منذ فترة الاستقلال إلى غاية اليوم حيث أن قطاع السمعي البصري [4] عرف تحولا على مستوى القانوني والممارساتي، فقد ارتبط ظهور التلفزيون في الجزائر بتواجد الاستعمار الفرنسي «الذي أوجده خدمة لمصالحه ومشاريعه حيث بدأ البث بتاريخ 24 ديسمبر 1956 في محطة إرسال بتمنفوست» (رمضان بلعمري، 2011/2012: 13)، فكانت استعمالات التلفزيون تقتصر على بعض سكان الجزائر حيث استعمله الاستعمار الفرنسي في الترويج لأفكاره الكلونيالية ونشر إيديولوجيته لضمان بقاءه واستمراريته في الجزائر.

بحلول سنة 1962 تحصلت الجزائر على الاستقلال وتم خلالها استرجاع قطاع الإعلام وخاصة التلفزيون لصالح السلطة الجزائرية الفتية، تحت الإشراف المباشر لجبهة التحرير الوطني، ما دام أنها كلفت نفسها بأحقية قيادة المجتمع وتم توجيه وظائف قطاع الإعلام التلفزيون بشكل مباشر إلى مساندة ودعم مشاريع بناء الدولة الوطنية، حيث وبعد مرور خمس سنوات صدر مرسوم رقم « 67-2008 في 19/10/1967 يقر بإعادة هيكلة الإدارة المركزية لوزارة الإعلام»(زهير احدادن، 1991: 98)، فكان الهدف الأساسي منها هو الدعم المرحلي لبناء مؤسسات الدولة وتدعيم مخططات المجال السياسي.

وخلال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانون للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية بما في ذلك القطاع السمعي البصري، وهذا ما جعلنا نعيش حالة جمود إلى غاية بداية الثمانينات أين تم مناقشة قانون الإعلام يوم 06 أفريل 1982 رقم 82-01، فقد جاء في مادته الأولى « الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني وهو في إطار

4 يعرف في معجم المصطلحات الإعلامية أنه كل ما يستخدم الصورة والصوت معا مثل السنما والتلفزيون أنظر: كريم شلبي، 1989، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، القاهرة.

الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق عن إدارة الثورة، وترجمة لمصالح الجماهير الشعبية ويعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنمها لتحقيق الأهداف الوطنية»(رمضان بلعمري، 2011/ 2012: 21)، كما أنه ولأول مرة تم ذكر كلمة سمعي بصري في المادة 04 [5] منه، وبالرغم من ذلك علق معظم الباحثين أن القانون جاء لتنظيم مهنة الصحافة فقط.

استحدثت جبهة التحرير الوطني سنة 1984 هيئة رقابية مستقلة سمية بالمجلس الأعلى للاتصال وفي سنة 1986 تم تحديد وضعية التلفزيون بأنه « مؤسسة وطنية للإنتاج السمعي البصري (ENPA) فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وهدف اجتماعي وثقافي تتميز بالشخصية والاستقلالية المالية» (رمضان بلعمري، 2011/ 2012: 22)، فقد عرفت هذه المرحلة إعادة تنظيم قطاع الإعلام فيما يخص التلفزيون وخلال فترة قريبة جدا تم طرح قانون للإعلام سنة 1990 استجابة لمطالب الحركات الاحتجاجية نتيجة الأزمة التي تعرض لها المجتمع الجزائري سنة 1988 التي نصفها بأنها نوعية من منطلق مطالبة الفاعلين الاجتماعيين بإشراكهم في تسيير الشأن العام وبالفعل.

تمت الاستجابة لمطالب الفاعلين في دستور 1989 الذي جاء بقانون 1990 [6] الذي ينص على أهم شيء في المادة 56 التي تتضمن « إعداد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزيونية»(قانون الإعلام: 1990) أي التحدث لأول مرة عن إمكانية استغلال الخواص للأملاك العمومية في المجال الإذاعي والتلفزي، حيث تحددت مهام المؤسسة طبقا لدفاتر الشروط بموجل مرسوم سنة 1991 الذي نص على احترام حرية التعبير وتعدد وتقبل الآراء لكن ونتيجة للأوضاع التي مر بها المجتمع من عنف مسلح شهدت

5 تتضمن مادة رقم 04: « مع العمل دوما على استعمال اللغة العربية وتعميمها، ويتم الإعلام من خلال نشريات إخبارية عامة، ونشريات متخصصة ووسائل سمعية بصرية» أنظر في الملاحق قانون الإعلام 1982

6 قانون رقم 90-70 المؤرخ في 08 رمضان 1410 الموافق ل 03 أفريل 1990

الساحة الإعلامية على مستوى الممارسة والمطالبة بالانفتاح جمودا أكثر حيث وجهت كل الجهود الإعلامية نحو التخلص والخروج من الأزمة وتنوير الرأي العام الدولي.

أكد المشروع التمهيدي سنة 1998 على ضرورة إعطاء الحرية الكاملة للصحافة بكل وسائلها في المادة 28 كما جاء لمنح الفرصة للخواص بالاشتراك في رأسمال المؤسسة العمومية في جانبها السمعي البصري لكن الأمر لم ينجح بسبب تجميد هذا المشروع من طرف المؤسسة البرلمانية ومجلس الأمة.

إن طبيعة التحولات التي عرفها الحقل الإعلامي في الجزائر منذ صدور قانون 1990 إلى غاية اليوم راجع إلى قوة تأثير النظام العالمي الجديد الذي لا يمكنه قبول مجتمع ثابت ستاتيكي فإما أن يتحرك وفق التيار أو يصبح لا محل له من الإعراب في ظل المنظومة التكنولوجية ويصبح عرضة للهيمنة خاصة في ظل « ما يمكن أن سميه بالايدولوجيا الناعمة التي تتمثل في تلك الجرعات اليومية بل اللحظية التي تبثها وسائل الإعلام»(درويش الحلوجي، 2004: 24)، وخلال سنة 2002[7] عرف مشروع تمهيدي لقانون السمعي البصري توسعا وتركيزا على المجال السمعي البصري لكن الغموض اكتنف التطبيق والتشريع.

بالإضافة إلى التغيرات التي عرفتها دول الجوار من بينها دول المغرب العربي لما أسمته وسائل الإعلام بالربيع العربي وضع السلطة السياسية في الجزائر في مركز غير ملائم بالنسبة لتصورات النظام السياسي، حيث تم التفكير مليا فيما حدث بتونس من انفلات للمعلومة باستعمال تقنيات الإعلام الجديد وعدم قدرة النظم الشمولية على مواجهة ووضع حواجز لسير المعلومة مما جعل السلطة السياسية

7 أنظر أكثر: محمد شطاح،2007، الإعلام التلفزيوني – نشرات الأخبار، والمحتوى والجمهور، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

تتحرك بشكل سريع وسلس لإعادة تشكيل المشهد الإعلامي خاصة ما تعلق منه بالإعلام السمعي البصري.

مما نتج عنه إصدار قانون للإعلام في 12 يناير 2012 موضحا في الماد 61 منه طبيعة ممارسي النشاط السمعي البصري الذي يكون من طرف « هيئات عمومية، مؤسسات أجهزة القطاع العمومي، المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري، ويمارس هذا النشاط طبقا لأحكام هدا القانون العضوي والتشريع المعمول به» (قانون الإعلام، 2012: 08)، وهنا نلاحظ السماح للخواص بالاستثمار في قطاع السمعي البصري وبعدها مباشرة المادة 63 التي تتحدث عن الموضوعاتية [8] والترخيص أن «إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري والتوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو والتلفزي، وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية يخضع إلى ترخيص بموجب مرسوم كما يجب إبرام اتفاقية بين سلطة الضبط السمعي البصري والمستفيد من الترخيص ويعد هذا الاستعمال طريقة شغل خاص للملكية العمومية للدولة» (قانون الإعلام، 2012: 08)كملاحظة فقط بالنسبة للمادة 63 تعتبر أن السلطة التنظيمية التي تقوم بمراقبة ممارسة السمعية البصرية للقنوات التلفزيونية سميت بسلطة الضبط السمعي البصري لتقوم مقام المجلس الأعلى للإعلام .

اختلفت الآراء حول فتح المجال للسمعي البصري هذا الشعار الذي يرى فيه نصر الدين لعياضي بأنه « يخفي أفكار مضمرة لأن هذا المجال كان مفتوحا على مصراعيه منذ النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي، أي بعد أن أصبح بإمكان المشاهد الجزائري التقاط برامج الفضائيات الأجنبية» (نصر الدين لعياضي، 2013: موقع الكتروني)، والمقصود من هذه الرؤية هو أن الحقل الإعلامي مغلق

8 هي عبارة عن برنامج تلفزيوني أو سمعي موجه الى فئة معينة من الجمهور يتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع متخصصة.

على المستوى المحلي أو الوطني لكن في ظل التطور التكنولوجي والتحول في اهتمامات المشاهد جعلته يتوجه إلى قنوات أجنبية في ظل توفر تقنية البرابول.

كما علق محمد السعيد على قانون الإعلام لسنة 2012 أن « الحكومة عازمة على المضي في فتح المجال السمعي البصري بواقعية وتدرج، وأنه من مصلحة الجزائر أن تفتح المجال تدريجيا أمام القنوات الخاصة التي يبادر بها المعنيون جزائريون حتى لا يضطر المواطن إلى التقاط قنوات فضائية أجنبية تروج لأفكار ومعتقدات بعيدة عن واقعنا وطموحاتنا» (محمد شبرى، 2012: موقع الكتروني)، لكن يجب أن نتنبه إلى أن الارتباط وثيق بين الحقل الإعلامي والسياسي حيث أن السياسي في الجزائر هو المتحكم الأول والموجه الوحيد لسير الممارسة السمعية البصرية.

في ظل التوافد الكبير على إنشاء قنوات جزائرية حدث إشكال في المنظومة الإعلامية وهو أن جميع القنوات تبث من خارج الوطن لكن بمحتوى إعلامي جزائري وبكوادر إعلامية جزائرية حيث خصصت في نفس السياق جريدة الوطن ندوة نقاش طرحت فيها هذه الفكرة لتقول أن «هناك قنوات جزائرية تبث من الخارج، وتنشط بدون دفتر شروط ولا اعتماد، وهذه القنوات نجدها تشتكي من العمل دون ترخيص قانوني» (ثريا زرفاوي، 2012/ 2013: 143)، ليتشكل بعد هذا النقاش قانون توضيحي سنة 2014 حيث تضمن في المادة رقم 01 منه أنه «وطبقا لأحكام القانون العضوي رقم 12.05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 والمتعلق بالإعلام، يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بممارسة النشاط السمعي البصري وتنظيمه» (قانون العلام، 2012: 07)، كما أن القانون جاء ليوضح طريقة الحصول على رخصة في المادتين (20، 21، 22) فقد تم تحديد مدة الرخصة بـ 12 سنة.

في خضم كل هذه التحولات في المشهد الإعلامي نحاول البحث في إشكالية تشكيل المجال العمومي من طرف وسائل الإعلام وبالتحديد الإعلام الخاص في الجزائر الذي نتعامل معه وفق تصور إعلام موازي بتبريرات تحليلية في الفصول الميدانية.

خلاصة:

يرتبط تشكيل المجال العام في ممارساته بدرجة الحرية الموجودة في النظم السياسية التي تسمح بوجوده في الواقع المعيش كحق ديمقراطي يمارس وظيفة المعارضة والنقد الموجه ضدها، بشرط أن لا تكون المعارضة شكلية فقط، لتنتج لنا مجال حديث صوري، لنؤسس سلوك المواطنة المرتبط بمشروع هابرماس الذي يقتنع بأن المجال العام العقلاني يسير بنا إلى ممارسة الديمقراطية التداولية.

خلال عرضنا للفصل التشريحي السوسيو تاريخي لمفهوم المجال العام وبوادره في المجتمعات الأوربية، والمرتبط أساسا حسب تصورات يورغن هابرماس بالطبقة البرجوازية أي علاقة عامل الاقتصاد الذي طالبت من خلاله البرجوازية الدولة بحماية حقها في إنشاء مجال عام عقلاني يعالج القضايا التي تهم الشأن العام بالبرهان والحجة بالإضافة إلى استعماله للضغط على السلطة السياسية للحصول على مطالبها.

نؤكد دائما خلال تناول موضوع الأطروحة على استعمال الترجمة العربية لمفهوم (Espace public) المجال العام لأسباب لغوية وضحت في متن الفصل ومع ذلك نعيد الإشارة إلى أن إشكالية الترجمة تفرض نفسها في أغلب الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع، مع أننا في بعض الأحيان استعملنا كلمة (فضاء) لاحترام قناعات الباحثين حول المفهوم.

نتساءل بشكل دائم حول أحقية ومشروعية الحديث عن مجال عمومي بالجزائر، الذي عرض خلال ولادته المتكررة في كل مرة إلى عملية إجهاض ممنهجة لتحل محله الممارسات الشعبوية والشرعية التاريخية البعيدة كل البعد عن الممارسة الديمقراطية البنائية، وفي الحقيقة لم نجد تصنيفا أكثر سوسيولوجيا يتلاءم لوصف واقعنا المحلي من تصنيف عبد الإله بلقيز لمفهوم المجال العام وعلاقته بالحقل السياسي في البيئة العربية حيث يرى « أن هناك ثلاثة أوجه تتمثل في مجال المنعدم يتميز بالانغلاق ويتم تصميمه على مقاس النخبة الحاكمة وعلى مقاس مصالحها، ثانيا المجال التقليدي كما يسميه يتميز بمحاولاته الناجحة في إعادة إنتاج نفسه من خلال العصبية، وثالثا المجال الحديث صوريا يحاول إيجاد مظاهر حديثة للسياسية يغلب عليها طابع الشكلية» (عبد الإله بلقيز، 2001: 20-22)، حيث سنرى كيف يأخذ المجال السياسي في الجزائر سمات من كل نوع من أنواع المجال العام ليشكل مشهدا سياسيا يستحق الدراسة.

الفصل الثاني: البحث الميداني الاستطلاعي

1. تمهيد
2. أنماط مشاهدة التلفزيون
3. تأثير التحول الإعلامي في الجزائر على المتلقي
4. الأداء الإعلامي لقناة النهار
5. خلاصة

تمهيد:

تشكل المعطيات الإحصائية لدراسة الظاهرة الاجتماعية والسوسيو إعلامية قاعدة بنائية تبريرية كمية، لمدى ممارسة الأفراد سلوكيات من شأنها إنتاج ظاهرة اجتماعية نتيجة التفاعل بين مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين داخل الأنساق الاجتماعية المكونة للمجتمع خاصة إذا تعلق الموضوع مشاهدة الفرد للبرامج التلفزيونية التي يتحول فيها الى متلقي لمضامين إعلامية تهدف للتأثير على إحدى معطيات الواقع المعاش من مجالات سياسية واجتماعية ومدنية ....الخ

في هذه المرحلة التي نحن بصدد التمهيد لها سنعرض نتائج الاستمارة بعد توزيعها في مجتمع البحث الذي يشاهد ويتابع برامج الإعلام الخاص نموذج قناة النهار الذي نتج عن التحول في المشهد الإعلامي.

انطلاقا من إجابات المبحوثين اخترنا ثمانية برامج نطبق عليها تقنية تحليل المحتوى حيث وجدنا ثلاثة عناوين لبرامج تلفزيونية تعرض بقناة النهار وعمدنا الى توزيعها حسب متغيرات التي يحتوي عليها المجال العام وهي كالاتي:

وضع خطة عمل تحتوي على ثلاثة حلقات من برنامج نقاش على المباشر لمفهوم المشاركة السياسية، حلقتين من برنامج قهوة وجرنان لمفهوم المجتمع المدني وأخير ثلاثة حلقات من برنامج قضية ونقاش حول الرأي العام.

2.أنماط المشاهدة التلفزيونية:

الجدول رقم (5): عادات المشاهدة

نمط المشاهدة	تكرار	نسبة المئوية
دائما	37	37%
أحيانا	63	63%
لا أشاهد	/	/
مجموع	**100**	**100%**

يمثل هذا الجدول الإجابات عن الأسئلة التي تم إعدادها لمعرفة أنماط المشاهدة الخاصة بالعينة، حيث سجلنا نسبة 63% من الذين يشاهدون المضامين الإعلامية، والذين يشاهدون التلفزيون كوسيلة إعلامية، للحصول على مختلف المعلومات، وكأداة اتصال جماهيري يشاهدها أفراد العينة «أحيانا»، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها منافسة الميديا الاجتماعية، التي تتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتحديد الفاسبوك، بالإضافة إلى ارتباط المبحوثين بطبيعة المهنة التي يمارسونها، إذ يتم اللجوء إلى التلفزيون كمعطى اتصالي، لمعرفة معطيات الواقع المعيش، والحصول على معلومات حول المواضيع التي تهمهم بشكل كبير، وهذا استنادا إلى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وتليها نسبة 37% إجابة المبحوثين بالمشاهدة المستمرة واليومية (دائما)، ولم نسجل أي نسبة تمثل عدم المشاهدة.

الجدول رقم (6): الرفقة لدى مشاهدة التلفزيون

مع من يشاهد	التكرار	نسبة المئوية
بمفردك	34	34%
مع العائلة	64	64%
مع الأصدقاء	02	02%
مجموع	**100**	**100%**

إن فهم كل متغيرات أنماط المشاهدة خاصة طبيعة التلقي أي عند تلقي البرامج الإعلامية، أو مع من يتواجد المتلقي خلال هذه الفترة، مسألة مهمة لفهم تشكل الرأي العام، فقد توصلنا إلى نسبة 64% التي تعبر عن مشاهدة أفراد العينة للتلفزيون مع العائلة، ونسبة 34% مشاهدة فردية للتلفزيون، وفي الأخير نسبة 02% مشاهدة مع الأصدقاء، ويكون ذلك في فضاء المقهى كمجال يتم فيه اللقاء.

الجدول رقم (7): مدة مشاهدة التلفزيون

مدة المشاهدة	التكرار	نسبة المئوية
ساعة	40	40%
ساعتان	28	28%
أكثر من ساعتين	32	32%
مجموع	**100**	**100%**

تساعدنا مدة تعرض المتلقي للمحتوى الإعلامي على فهم ومعرفة مدى تأثير البرامج التلفزيونية على الجماهير، كما أن افتراضات نظريات التلقي، والتي تقرر أنه كلما تعرض المتلقي لمحتوى التلفزيوني لأكبر مدة زمنية، كلما كان التأثير عليه ممكنا وواضحا، بلغت نسبة مشاهدة التلفاز لمدة ساعة 40%، وتليها مشاهدة لمدة

تفوق الساعتين نسبة 32%، ثم نسبة 28% مشاهدة لمدة ساعتين، مما يعني أن من اهتمامات العينة متابعة البرامج التلفزيونية، لما تتمتع به هذه الوسيلة الإعلامية من قدرات تقنية وفنية، والأهم هو قدرتها على الجمع بين الصوت والصورة والنص المكتوب، لجذب المتلقي لأكبر مدة ممكنة.

الجدول رقم (8): القنوات المفضلة

متابعة القنوات	تكرار	نسبة المئوية
القنوات الجزائرية	33	33%
القنوات العربية	03	03%
القنوات الأجنبية	01	01%
القنوات الجزائرية والعربية	41	41%
القنوات الجزائرية والأجنبية	21	21%
القنوات العربية والأجنبية	01	01%
مجموع	**100**	**100%**

تمثلت الإجابة الأعلى نسبة، في فئة المتابعين للقنوات الجزائرية والعربية بـ 41%، وهذا راجع إلى طبيعة اهتمامات المشاهد، الذي لا يكتفي بمعرفة ما يجري في واقعه المحلي المعيش، بل يبدي اهتماما ومتابعة لما يجري في العالم العربي، من خلال مشاهدته للقنوات العربية، ويرجع الاهتمام بأخبار بلدان الوطن العربي لارتباطات تاريخية اثنيه وعرقية، وكذلك إلى عامل الدين (الإسلام)، الذي يتجلى في مفهوم الأمة، أما تفسير جانب متابعة القنوات الجزائرية فيرجع، إلى عامل انفتاح الإعلام وتداول المعلومة، بشكل مختلف عن تداولها من قبل المصدر الحكومي – إعلام دولة– وهذا ما يعزز ارتفاع نسبة مشاهدة القنوات الجزائرية، التي تمثلت في 33% مقارنة بالقنوات العربية التي بلغت نسبة مشاهدتها 03%.

انخفاض اهتمام ومتابعة قنوات العربية كالجزيرة والعربية وغيرها، نابع من مناورات السلطة السياسية التي سعت إلى تحويل اهتمامات المواطن ومصدر حصوله على المعلومة من القنوات العربية، إلى القنوات الجزائرية، حيث أعطيت لها الموافقة على ممارسة وامتلاك مؤسسات تلفزيونية وسمحت بشكل من الحرية في العمل الإعلامي، حتى قبل صدور القوانين التنظيمية للمجال الإعلامي في الجزائر، وتليها نسبة مشاهدة 21% التي تمثل مشاهدة القنوات الجزائرية والقنوات الأجنبية مثل (قناة النهار والمغاربية أو الجزيرة) وبمقارنة نسبة هذه الإجابة بنسبة مشاهدة القنوات الأجنبية، نجدها 01%، يعني أن هناك تحولا في اختيارات المشاهد واهتماماته، من حيث تلقي المعلومة والمصدر الذي يعتمد عليه في ذلك، في السابق كان يتجه المتلقي الجزائري لمعرفة معطيات واقعه، خاصة في القضايا بمجاله الاجتماعي والسياسي والثقافي والديني إلى القنوات الأجنبية.

الجدول رقم (9): الأوقات المفضلة لمشاهدة التلفزيون

الأوقات	تكرار	نسبة المئوية
صباحا	/	/
في الظهيرة	06	06%
في المساء	26	26%
ليلا	21	21%
لا وقت مفضل	47	47%
مجموع	**100**	**100%**

ترتبط فترات المشاهدة بأدوار المتلقي في الواقع اليومي المعيش، وتعدد الأدوار في الوسط الاجتماعي داخل الأسرة والعمل والدراسة إلى غير ذلك، تسببت هذه التباينات في اختلاف إجابات المبحوثين عن سؤال فترة المشاهدة ومتابعة التلفزيون، فكانت أعلى نسبة لمن لا يرون بوجود أي وقت مفضل للمشاهدة، والتي قدرت

بـ 47%، وهذا نتيجة لارتباطات المبحوثين بالأدوار المختلفة في حياتهم اليومية، كما أن طبيعة هذا النوع من المشاهدة يكون بطريقة متقطعة ومنفصلة زمنيا، تليها المشاهدة المسائية (في المساء) بنسبة 26%، لأن معظم أفراد العينة ينهون انشغالاتهم اليومية والرسمية في حياتهم الاجتماعية في الفترة المسائية، ثم المشاهدة «ليلا» بنسبة 21%، وهذا كمحاولة لمعرفة واستدراك كل تفاصيل اليومي، خاصة وأن سياسة القائم بالاتصال يتعمد استغلال الفترة الليلية لإعادة كل البرامج التي تم بثها في الفترة المسائية، وأهم الأخبار حسب ترتيب أولويات الوسيلة الإعلامية، مع مراعاة طلبات جماهير المشاهدين.وسجلنا نسبة 6% من مشاهدة في الظهيرة، وقد ترتبط هذه النتيجة ارتباطا مباشرا بفئة البطالين لعينتنا، أو للفتيات المتحصلات على شهادة جامعية والماكثات بالبيت، وكملاحظة لم نسجل أية نسبة من المشاهدة للقنوات التلفزيونية في الفترة الصباحية.

3.تأثير تحول المشهد الإعلامي على المتلقي الجزائري:

الجدول رقم (10): القنوات الجزائري أكثر مشاهدة

القنوات التلفزيونية	تكرار	نسبة المئوية
قناة النهار	48	48%
قناة الشروق	02	02%
قناة الوطنية	08	08%
قناة الشروق والنهار	34	34%
قناة الوطنية وقناة النهار والقناة الشروق	08	08%
مجموع	**100**	**100%**

احتل معدل مشاهدة قناة النهار المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 48%، أي النصف تقريبا، مما يعني أن تلقي البرامج التي تبثها قناة النهار من قبل المشاهد

الجزائري مرتفعة نسبيا بمقارنة مع القنوات التلفزيونية الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد القناة على اللغة البسيطة، وعلى الأخبار المحلية والجوارية، وإشراك المتلقي في صناعة المضمون الإعلامي للكثير من البرامج، والتعبير عن مواقفه اتجاه القضايا التي تهمه، ثم نسبة 08% من المشاهدة لقناة الوطنية (القناة الأرضية)، ويعود هذا التراجع في نظري إلى تمثلات المشاهد الجزائري، الذي يرى القناة الوطنية كقناة للدولة، وبذلك فهي ولا تعبر عن اهتماماته بشكل واضح ومقنع، حيث لا تعمل على تغطية ما يحدث في المجتمع من مطالب وحركات اجتماعية.

أما نسبة 2% فعبرت عن مشاهدة قناة الشروق، وخلال جمع اختيار مشاهدة قناة النهار والقناة الشروق تحصلنا على 34% مما يحيلنا إلى محاولة فهم اتجاه المشاهد الجزائري إلى القنوات الخاصة أو القنوات جديدة النشأة والممارسة التي تحمل دلالات بطبيعة الحال عن تحول في اهتمامات المشاهدة، وضعنا اختيار جمع قناتين أو أكثر في إجابة واحدة كون المبحوث في بعض الأحيان لا يملك قناة واحدة مفضلة، بل أكثر من ذلك بالإضافة إلى اختيار مشاهدة القناة الوطنية والشروق والنهار منخفضة جدا بنسبة 8% وهو ما يعبر عن إقصاء وتجاوز الاهتمام بالقناة الوطنية، إذا قمنا بوضع مقارنة بسيطة حول مشاهدة قناة النهار في وضعها باختيار منفرد في إجابة الاستمارة ووضعها مع مختلف قنوات الخاصة والقناة الوطنية تجعلنا نقول أن فعلا اهتمامات المتلقي في الجزائر وجهت إلى قنوات خاصة تهتم بالمحلي وتضعف نسبتها إذا ما تم وضعها في اختيار يتضمن عدة قنوات.

وفي إجابة عن سؤال فرعي حول ما الذي لفت انتباه المبحوثين في برامج قناة النهار؟ يبرر أغلب أفراد العينة المتابعين لبرامج قناة النهار بأنها تهتم بمشاكل البلاد، وهذا لارتكاز القناة على نقل الخبر المحلي ـ تغطية الأخبار البلدية والولائية ـ مما أعطاها مكانة وقاعدة جماهيرية، وقابلية لدى المتلقي لمشاهدة القناة باعتبارها مجالا عاما، يفصح فيه الجميع على أفكارهم واحتياجاتهم، كما يتم اعتبارها وسيط

بين المتلقي (المواطن)، وبين السلطة من خلال النظر إلى القناة على أنها حلقة وصل بين الفرد والمسئولين، ليتضح ذلك جليا في إجابات العينة، كقول أحدهم «لفت انتباهي حرصها على نقل انشغالات المواطنين»، فمن الطبيعي أن يعجب المشاهد بها، خاصة عند الحديث عن المشاهد الجزائري والجماهير الجزائرية في برامج القناة، فهو غير متعود على مشاهدة انشغالاته واحتجاجاته، ونقل انطباعاته ومطالبه الاجتماعية عبر إعلام تلفزيوني وطني، مختلف في طريقة العمل ونقل المعلومة مقارنة بالإعلام الحكومي.

حيث وقبل مرحلة الانفتاح الإعلامي السمعي البصري، كانت وسيلة الاتصال الجماهيري الوحيدة، ممثلة في التلفزيون في قبضة السلطة السياسية والنظام السياسي الحاكم، وفي إجابة أخرى يقول المبحوث «تتحدث القناة عن مشاكل الجزائري البسيط هي تاع مساكين وتعاونهم»، يمكن التعليق على هذه الإجابة من خلال عمل القناة استنادا على قاعدة معروفة في الوسط الإعلامي، مفادها: أعط المشاهد ما يريد، كما تقوم القناة بأداء دور وسيلة للضبط الاجتماعي للمتلقي وذلك من خلال تنميط انفعالاته تجاه السلطة السياسية وتصبح تمارس ما يعرف في أدبيات الدراسات الإعلامية دور الإبرة تحت الجلد لتتحول إلى ممارسة وظيفة تبريرية للأوضاع القائمة وتوجيه خطابات تمويه وتزييف الوضع خاصة إذا ما تآمر النسق الإعلامي مع الحقل السياسي وينتج لنا قبول الفوضى في أنها إحدى تركيبات التي تفرض نفسها في الوجود وتمارس جوهر البراد يغم الوظيفي.

الجدول رقم (11): أنماط مشاهدة برامج قناة النهار

المشاهدة	تكرار	نسبة المئوية
أحيانا	67	67%
دائما	31	31%
لا أشاهدها	02	02%
المجموع	**100**	**100%**

يبين الجدول معدلات مشاهدة أفراد العينة لقناة النهار، حيث حصلنا على نسبة 67% من إجابات أفراد العينة المشاهدين لبرامج قناة النهار بشكل قليل أي (أحيانا)، و31% من يشاهدونها بشكل دائم، مما يجعلنا نستنتج أن هناك إقبال محترم على مشاهدة برامج قناة النهار، من المتلقي الجزائري، أما إجابات أفراد العينة بـ «أحيانا» فيمكن تفسيرها بمنافسة القنوات الأخرى، مثل الشروق وقناة الخبر (التي كانت تعمل أثناء إجراء البحث)، وغيرها من القنوات العربية، في حين تبقى أكبر منافسة يواجهها الإعلام التلفزيوني الخاص، هي تلك التي تمارسها الميديا الاجتماعية، التي أصبحا تملك القدرة على الجمع بين كل خصائص وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى، مما أعطاها حرية اكبر في الحركة، ومن ثم بلوغ نسب مشاهدة معتبرة، يمكن أن تحجب الرؤية عن باقي الوسائط الإعلامية. تمثل الإجابات التي تعبر عن المشاهدة المستمرة لقناة النهار التلفزيونية مؤشرا مهما على مدى تأثير القناة على المتلقي، خاصة وأن نسبة 2% فقط أجابت بأنها لا تشاهد القناة إطلاقا، وهذا قد يبرر بما يفضله كل مبحوث في القناة.

الجدول رقم (12): أنواع البرامج التي تتابعها العينة

نوع البرامج	تكرار	نسبة المئوية
اجتماعية	20	20%
سياسية	12	12%
دينية	04	04%
رياضية	06	06%
ثقافية	09	09%
اجتماعية وسياسية	13	13%
دينية واجتماعية	08	08%
اجتماعية ودينية وسياسية	28	28%
المجموع	**100**	**100%**

بعد التناول الإحصائي للمشاهدة الفعلية لقناة النهار، من قبل مجتمع بحثنا، سنحاول الآن معرفة نوع البرامج التي يفضلها وشاهدها المتلقي الجزائري، حيث وجدنا أن نسبة 20% تشاهد البرامج الاجتماعية، التي يرى فيها المبحوثون أنها تمس وتحاكي اهتماماتهم وتلامس انشغالاتهم ومطالبهم في الواقع، ونسبة 12% تهتم بمشاهدة البرامج السياسية، فبالرغم من أن هذه النسبة ضئيلة، فإنني أفضل ترك تفسير هذه الملاحظة أثناء تحليل نتائج البحث الميداني، حتى نكون أكثر موضوعية ونتفادى قدر المستطاع الأحكام المسبقة التي قد نقع فيها، وتليها نسبة 06 % مشاهدة البرامج الرياضية كبرامج ترفيهية، يبحث عنها المتلقي بغرض تحقيق التسلية وتخفيف الضغوطات التي يعيشها الفرد داخل النظام الاجتماعي.

أما البرامج الثقافية فتحصلت على بنسبة 09% في محاولة من المتلقي للبحث عن تحصيل الأفكار والتعرف على التاريخ ومقومات الثقافة، التي لا تتوقف عند هذا، بل تتعداها إلى الفن وغيره من مؤشرات التثقيف، كما أن وجود اهتمام بالبرامج الدينية، يعتبر أمرا طبيعيا، مادام أن المرجعية الدينية العامة تبقى إسلامية تحصلنا على 04% من إجابات المبحوثين، وخلال دمج اختيارات مشاهدة واهتمام المتلقي بالبرامج السياسية والاجتماعية ووضعها في اختيار واحد بلغت نسبته 13% لاعتبارهما أهم المجالات التي يتفاعل معها الفرد الجزائري مثل الاجتماعي القدرة الشرائية وغيرها والسياسي ما له علاقة بالعملية الانتخابية وأداء مؤسسات الدولة حيث قمنا بوضع اختيارين معا نتيجة تطبيق مرحلة تجريبية للاستمارة ووضع علامة (x) في كل الخانات مما جعلنا نغير الاستمارة ونضع بعض الاختيارات مع بعضها استنادا الى التوزيع التجريبي الأولي للاستمارة.

ثم تليها نسبة 08% برامج دينية واجتماعية وفي الأخير نسبة 28% التي تحصلنا عليها عند جمع كل من اختيارات البرامج الاجتماعية والدينية والسياسية، نجد في المشهد السوسيولوجي للمجتمع الجزائري أمكانية تفسير ذلك بتأثير الاجتماعي والحركات الاجتماعية في السياسي، وتأثير الديني في السياسي، وهذا ما عايشه المجتمع الجزائري منذ بدايات تأسيس الدولة الوطنية.

4.الأداء الإعلامي لبرامج قناة النهار:

الجدول رقم (13): عناوين برامج قناة النهار الأكثر مشاهدة

البرنامج	تكرار	نسبة المئوية
نقاش على المباشر	20	20%
قضية ونقاش	27	27%
قهوة وجرنان	24	24%
90 دقيقة أخبار	05	05%
عين وحدث	11	11%
انصحوني بتعبير مبحوثين(تاع شمسو)	13	13%
المجموع	**100**	**100%**

سنقوم بتحليل النتائج التي تحصلنا عليها حول البرامج التي يشاهدها أفراد العينة، الفصول التي سنعرض فيها نتائج البحث الميداني، في المتغيرات التي تشكل مجالا عاما والبحث في دور قناة النهار في إعادة تشكيل المجال العام، ولذلك قمنا باختيار ثلاثة برامج الأكثر متابعة من طرف العينة لدراسة كل من المشاركة السياسية والمجتمع المدني والرأي العام.

كما هو مبين في الجدول أعلاه، كانت نسبة 27% لمشاهدة برنامج (قضية ونقاش)، وتليها نسبة 24% لبرنامج (قهوة وجرنان)، ثم برنامج (نقاش على المباشر) بنسبة 20 % من إجابات المبحوثين، وهذا ما يمكن تبريره إحصائيا وميدانيا بكيفية اختيار البرامج التي سوف نطبق عليها تقنية تحليل المضمون لنحصل على 08 برامج سوف نقوم بمعالجتها.

أما بالنسبة للبرامج المتبقية فنجد نسبة 13% ممن يتابعون برنامج انصحوني، وهو برنامج ديني أو ما عبر عنه أفراد العينة (برنامج تاع شمس الدين)،

فاهتمامات المتلقي بهذا النوع من البرامج يتعلق بارتباطات وانتماءات المبحوث إلى الأطر المرجعية، وإلى البحث عن الفتوى المحلية البسيطة، وإلى طريقة عرض البرنامج، وطريقة القائم بالاتصال الشيخ شمس الدين، والتي يرى فيها المشاهد نوعا من الترفيه، نتيجة للأسلوب الشعبوي الذي يعتمده المرسل، ويليه برنامج عين وحدث بنسبة مشاهدة قاربت الـ11%، حيث يتناول هذا البرنامج المواضيع السياسية والاجتماعية وأحداث الواقع المحلي، وأخيرا نسبة 05% من المستجوبين يتابعون برنامج تسعون دقيقة أخبار، والذي يهدف إلى جمع أكبر قدر من الأخبار وإلقائها على المشاهدين.

الجدول رقم (14): تحقيق الإشباعات لدى مشاهدة قناة النهار

إيجاد كل المعلومات في القناة	تكرار	نسبة المئوية
نعم	68	68%
لا	32	32%
المجموع	**100**	**100%**

البحث عن مدى إشباع قناة النهار للرغبات الإعلامية والاتصالية للمتلقي، وحول ما يريد معرفته بشأن القضايا التي تهمه وتهم مجتمعه المحلي والوطني، فقد عبر 68 % من أفراد العينة بأنهم وجدوا كل المعلومات التي تريدونها في قناة النهار، أما نسبة 32% فلا تجد ما تبحث عنه في برامج قناة النهار. تتحقق الوظائف الإعلامية على تعددها عندما تنجح الوسائط الإعلامية في معرفة وتلبية الحاجات والرغبات التي يطلب من التلفزيون والإعلام عموما تحقيقها للمتلقي، فعملية توفير المعلومات للجماهير ضرورية في العصر الحالي، حيث يؤكد هابرماس على «أن وسائل الإعلام تجعل المواطنين يفهمون ما يحدث في العالم» (عيسى عبد الباقي، 2015: 35) فالرابط الأساسي بين المجتمع الواحد، وبين الأنا والأخر، هو المعلومة التي تصل إليه، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة.

الجدول رقم (15): رأي الجماهير حول برامج قناة النهار

رؤية المواضيع	تكرار	نسبة المئوية
جيدة وصريحة	36	36%
مقبولة المستوى	53	53%
رديئة	11	11%
المجموع	**100**	**100%**

وضحت نتائج البحث الميداني مدى تأثير قناة النهار التلفزيونية على المتلقي، ومدى تحقيق اشباعاته، بخصوص الحصول على المعلومة في محيطه الاجتماعي، حيث نعرض في هذا الجدول رؤية المتلقي بخصوص المواضيع التي تتناولها القناة. اعتبرت نسبة 53% من المبحوثين، أن مواضيع القناة مقبولة المستوى، ونسبة 36% بأنها جيدة وصريحة، ونسبة 11% اعتبرتها رديئة، وهذا يعني أن هناك رضا المشاهد الجزائري عن المواضيع التي يتم طرحها في قناة النهار، وذلك بالرجوع إلى نسبتين في اختيار إجابات (مواضيع جيدة وصريحة) و(مواضيع مقبولة المستوى). حيث أنها مرتبطة بعرض القناة لانتقادات الأفراد لسياسة الحكومة وعرض انشغالات المواطن وأنها تنقل المعلومة كما هي خاصة ما تعلق منها بأداء المسئولين.

جدول رقم (16):استقبال قناة النهار لجميع الأفكار حول مختلف المواضيع

منح قناة النهار الفرصة للجميع لطرح أفكارهم	تكرار	نسبة المئوية
نعم	71	71%
لا	29	29%
المجموع	**100**	**100%**

رضا المتلقي عن المضامين الإعلامية لقناة لنهار التلفزيونية، يظهر أيضا في إجابة أفراد العينة عن السؤال في الجدول رقم 15، حيث تم التوصل إلى أن قناة

النهار تعطي للمتلقي الفرصة لطرح أفكارهم بنسبة 71%، وهذا يرجع إلى اعتماد القناة على عدد من الأساليب الفنية الإعلامية، لوضع المتلقي محور اهتمام القناة، وخلق مجال عام، حتى وإن كان هذا المجال العام عشوائيا، ويتميز بغلبة الشعبوية في الطرح، سواء من جهة المتلقي أو من جهة القناة بحد ذاتها، أما نسبة من يعتقدون أن القناة لا تعطي أية فرصة لطرح الأفكار فكانت 29%، وهذا الذي قد يرجع إلى توجه القناة التي تدعم الطرح الحكومي، برغم بثها في بعض الأحيان ما يتعارض مع سياسات السلطة، لتحقيق أهدفا خفية سنتناولها في الدراسة الميدانية.

جدول رقم (17): مقارنة برامج قناة النهار مع القنوات الأخرى

منافسة قناة النهار للقنوات الأخرى	تكرار	نسبة المئوية
نعم	54	54%
لا	46	46%
المجموع	**100**	**100%**

أفرزت إجابات المبحوثين المعبر عنها في الجدول رقم 16، بخصوص قدرة قناة النهار على منافسة القنوات العربية والأجنبية، عن تأييد 54% من أفراد العينة لقدرة هذه القناة على المنافسة، بينما عبر 46% من المستجوبين عن عدم قدرتها على منافسة القنوات الكبيرة. نلاحظ هما تقاربا في نسب الموقفين، تقارب يمكن إرجاعه إلى تأثير قناة النهار التلفزيونية، ثانيا إستراتيجية القناة التي تبحث عن لفت انتباه المتلقي، وتحويله اهتمامه عن القنوات التلفزيونية العربية والأجنبية، التي لا تخدم المسار العام للنظام السياسي بالجزائر، نحو قناة النهار التي تكرس وتعلن الولاء للنظام السياسي، وهذا ما سوف نحاول تبريره ميدانيا من خلال تطبيق تقنية تحليل المضمون.

الجدول رقم (18): إجابات تبريرية لمقارنة برامج قناةا لنهار مع قنوات اخرى

تبرير إجابة المبحوثين «نعم تنافس قناة النهار القنوات العربية والأجنبية»	تبرير إجابة المبحوثين «لا تنافس قناة النهار القنوات العربية والأجنبية»
نوعية المادة الإعلامية وصدق الأخبار	نقص الإمكانيات البشرية والمادية
الصدق في نقل الخبر والسرعة	لأنها قناة جديدة مقارنة مع القنوات العربية والأجنبية
قناة صريحة وتعطي الفرصة للمواطنين والاستماع إلى آرائهم	نقص الخبرة
لأنها تعمل على إيصال المعلومة بتكنولوجيا معاصرة	برامجها ليس احترافية بالشكل المقنع
الوضوح في نقل المعلومة	طرحها ذاتي للمواضيع ولم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب
تحصلت على المرتبة الأولى وطنيا وحتى عربيا	مواضيعها قاصرة على ما هو وطني فقط على عكس القنوات العربية والأجنبية
تطرح مواضيع تمس المواطن الجزائري في الصميم	ربما تنافس القنوات الوطنية فقط
تطلعنا على مشاكل المجتمع وخصوصا نوايا وخرايب السياسيين	لا تتمتع بالحرية التامة

كان الغرض من هذا السؤال هو محاولة تفسير خلفيات إجابات المبحوثين عن السؤال السابق له، فبالنسبة لإجابات المؤكدة على أن قناة النهار يمكن أن تنافس القنوات العربية والأجنبية، فان أغلب الإجابات تمثلت في كونها قناة صريحة وتعطي الفرصة للمواطنين وتستمع إلى آرائهم، ولأنها تطرح مواضيع تمس المواطن الجزائري في الصميم، يعبر الانفتاح الذي عمل النظام السياسي على تأطيره ومراقبته عن آلية من آليات الهيمنة والإخضاع التام للمجتمع.

كيف ذلك؟ يبرز ذلك في ممارسة عملية نفسية على الفرد والفاعل في المجتمع الجزائري، من خلال القيام بإفراغ مكبوتات وشحنات المتلقي الناتجة عن غضبه حول تسيير مختلف مؤسسات السلطة، ويبرز ذلك من خلال تغطية الحركات

الاحتجاجية، التي جاءت كرد فعل ضد السلطة، التي كانت تتعامل معه قبل الانفتاح السمعي البصري بطريقة اقصائية، سواء في الواقع المعيش، أو عبر إستراتيجيات الإعلام الوطني لتجميل كل شيء، من منطلق قاعدة كل شيء جيد، وتجميل كل ما تقوم به السلطة، مما يوصل المجتمع إلى حالة انسداد حقيقي وكبت جماعي، هذا الكبت نفسه تسبب في حدوث تحولات في المجتمع التونسي والدول المجاورة، لأن التضييق على الحريات والممارسة التي تعطي للفرد المطالبة بحقوقه واللجوء إلى الحركات الاجتماعية من إضراب ومقاطعة وغيرها حق طبيعي حيث أن هذا الأخير يهدد الأنظمة الشمولية التي وبرغم اعترافها الشكلي بحق الفرد في الاحتجاج إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك تماما.

قيام قناة النهار بالتركيز على انشغالات الفرد في المجتمع للفت انتباهه وهذا ما تم فعلا ويظهر ذلك في إجابات المبحوثين، حيث يعتبرون أنها تطلعهم على مشاكل المجتمع وعلى غبن المواطن، وخصوصا نوايا وخبايا السياسيين. وهذا ما يعكس أثار تلقي المضامين الإعلامية ومحاولة تحقيق النظرة الواحدة لدى جميع المشاهدين. فكل ما يعانيه الفرد هو معمم ولا يقتصر على حالات فقط، وبذلك تعمم حالة الاغتراب التي يشعر بها الفرد داخل مجتمعه، والدفع كما قلنا سابقا بالمتلقي إلى وعي حقيقة «الكل يعاني داخل هذه المنظومة الاجتماعية»، مما يعطيه نوع من الأريحية لمشاركة الآخر نفس مشاكله، لأنه إذا عمت خفت. ونفهم الجزء الثاني من الإجابة التي عبر عنها بالدارجة (خرايب السياسيين)، من المتعارف عليه عند تشريح الواقع المعيش أننا نعيش أزمة ثقة بين الفاعل الاجتماعي والفاعلين في المجال السياسي، بما يحتويه من أفراد ومؤسسات، حيث لا تعرف العلاقة بينهما الثقة، وهنا تعمل القناة على الفصل بين الأفراد من جهة والمؤسسات من جهة ثانية، وتحاول إلصاق أسباب الفشل بالأفراد، كما تحاول القناة تقسيم رجال السياسة إلى مستويين، مستوى السلطة الممثلة في السلطات العليا التي تكون دائما

رشيدة وفي المستوى المقبول، ومستوى المنفذين الذين تلصق بهم كل عيوب النظام ومساوئه، وبالتالي تحدث بهذا التلاعب نوعا من التشكيل للرأي العام الذي يمتص الغضب الشعبي ويشرعنه من جهة، ويضمن الولاء الأعمى للسلطة السياسة، وهو الوضع المثالي الذي يريده النظام الحاكم.

كما تضمنت إجابات المبحوثين سببا لآخر يبرر ميلهم لمتابعة قناة النهار يرون أن الدقة والوضوح هي ما يعجبهم في القناة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها أولا: عامل اللغة الذي تتبناه القناة في مضامينها الإعلامية باستعمال اللغة العربية سهلة الفهم وممزوجة باستعمال العامية (اللغة الدارجة) كإحدى المعطيات المجتمعية، لإيصال المعلومة إلى المتلقي بوضوح، ثانيا: كل خبر تقريبا يتم بثه باستخدام ريبورتاج توضيحي من مكان وزمان وقوع الخبر، خاصة ما يتعلق منها بالمحلي على مستوى الدوائر والبلديات وحتى الأماكن النائية، كل هذه الممارسات يمكن وصفها بالإعلام الجواري الذي يلامس الجزائر العميقة، والأجزاء الأكثر حميمية من الحي أو من القرية أو حتى من الدوار، هذا الإعلام الجواري هو الذي جعل المتلقي الجزائري يفر من الإعلام الشمولي العام الذي يركز على القضايا الكبرى، لا ترتبط بالمعيش اليومي للمواطن، وهذا ما يعتبره المواطن العادي دقة ووضوحا، لأنه يلامس انشغالاته عن قرب.

كما يعتبر بعض المستجوبين أن قناة النهار تتميز بالصدق والسرعة في نقل الخبر، يعد الصدق والسرعة في نقل الخبر، عاملان أساسيان في عملية بناء الخبر الصحفي ونجاحه، وإذا قمنا بقياس هذين العاملين على ضوء معايير الإعلام الجواري، فإننا نستطيع القول أن قناة النهار قد نجحت في كسب قاعدة جماهيرية تمتد إلى الجزائر العميقة، بقدرتها على إيصال أخبار الأجزاء البعيدة من الوطن إلى أوسع نطاق، وخلقت بذلك شكلا من الطمأنينة، على اعتبار أن معاناة المواطن قد وصلت إلى الأب المخلص، رأس النظام السياسي الحاكم، الذي يعمل جاهدا على

حلها، وهذا في حد ذاته مكسب إعلامي كبير يجعل المواطن البسيط يعتبر أن القناة سريعة وصادقة.

لكن يجب التنويه إلى أن الصدق في مخيال المبحوث لا يعني بالضرورة التعامل مع المعلومة بأخلاقيات العمل الإعلامي، ولكن بالنسبة له كلما عرضت القناة فضائح السياسيين والمسئولين وتقصيرهم في أداء وظائفهم كلما تحقق الصدق، ومادام الخبر أو المضمون يتناول حالة الاحتجاجات الفردية، فلا وجود للشك فيها، وبالنسبة لعامل السرعة في انتقال الخبر يسمى في أدبيات الدراسات الإعلامية بالسبق الصحفي ويقصد به بث الخبر في حينه وعلى المباشر، والوصول إلى المعلومة والتعامل معها بمبدأ من يملك المعلومة أولا يكسب الجماهير ويضمن ارتفاع نسبة الأوديمات.

كما ترتبط السرعة في نقل المعلومة باستعمال القناة آليات متعددة منها منح الفرصة للمتلقي ليكون فاعلا ومساهما في بناء المضمون الإعلامي، ليتحول إلى شريك في بناء المضمون، وذلك من خلال استقبال مقاطع فيديو عبر موقعها عن ما يحدث على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى إشارة أفراد العينة حول أداء القناة وتقديمها لمختلف المعلومات الشاملة والمختلفة حول اليومي، فاختلافها يكمن في الاهتمام بجميع القضايا السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والشمولية في تغطيتها لجميع أنواع الخبر عبر الوطن، كملاحظة فقط حول احتياجات ورغبات المتلقيين التي نرى أنها تتنافى مع مشروع السلطة حول الموضوعاتية المذكورة في دفتر الشروط الذي أصدرته سلطة الضبط السمعي البصري، حتى وإن كانت الموضوعاتية صعبة التحقق حاليا، في ظل غياب رؤية جادة وغياب دراسات جماهيرية.

أما بخصوص إجابات المبحوثين حول عدم قدرة قناة النهار على منافسة القنوات العربية والأجنبية، فتم إرجاعها إلى عدة عوامل منها نقص الإمكانيات المادية والبشرية لقناة النهار، أي إبراز فارق التطور التكنولوجي العالي الذي تملكه القنوات العربية والأجنبية، ويقصد هنا الاحترافية في نقل المضمون الإعلامي، وكيفية التعامل معه وقولبته في شكل فني يحقق الأهداف المعلنة والخفية، حيث يرى بعض المبحوثين أن طرح قناة النهار ذاتي كثيرا، مما لا يجلها ترقى إلى المستوى المطلوب، الطرح الذاتي الذي يقصده المبحوث هو توجه القناة الذي تبنته منذ بداية عملها، وليس غريبا أن تكون لكل قناة أو مؤسسة إعلامية إيديولوجية تحاول الترويج لها والهيمنة من خلالها على المتلقي وتوجيهه نحو برامجها .

أظهرت إجابات أخرى تؤكد على عدم القدرة على المنافسة، بل على صعوبة المقارنة بين قناة النهار والقنوات العربية والأجنبية، لأن مواضيعها قاصرة على ما هو وطني ومحلي، وهذا هو الهدف من إنشاء القناة هو تحويل اهتمام المشاهد ومصدر المعلومة الذي يأخذ منه كل الأخبار، وبشكل أدق الأخبار الوطنية التي كان المتلقي الجزائري يحاول الحصول عليها، في وقت مضى نتيجة انغلاق المجال الإعلامي، من القنوات الأجنبية، حيث نجحت السياسة الإعلامية الجديدة في تحويل أنظار الجزائريين إلى المصادر الوطنية من قنوات خاصة.

هناك إجابات أخرى ركزت على مؤشر الحرية الذي لا تتمتع به القناة، كغيرها من القنوات التي تريد منافستها، سواء العربية أو الأجنبية، حيث أن النظام السياسي في الجزائر عمل على رسم إطار محدد وواضح للحرية التي يوفرها للقنوات الخاصة.

يقف عامل الخبرة دون تحقيق منافسة بين قناة النهار والقنوات الأخرى، العربية والأجنبية، ويتضح ذلك جليا في إجابات أفراد العينة، كنقص الخبرة، ولكن رغم ذلك يمكننا الجزم أن الهدف الأول والحقيقي للقناة قد تحقق، من خلال توجيه

اهتمامات المشاهد من القنوات العربية والأجنبية، التي تسير وفق إيديولوجية وأجندات معينة، لا تخدم بالضرورة النظام القائم، ومن ثم كانت القنوات الوطنية الخاصة هي الحل السحري، الذي يضمن قدرا من حرية التعبير التي لا تهدد جوهر النظام السياسي القائم.

خلاصة :

تحققت نظرية القرية الكونية مع ظهور وسائل الاتصال الجماهيري التي شكلت نقلة نوعية في مجال الإعلام والتواصل، التي أكد عليها ماكلوهان خاصة عندما يتعلق الأمر بالتلفزيون الذي يجمع بين الصوت والصورة والنص المكتوب والدور الذي يقوم به لإعادة تشكيل معطيات الواقع المعيش.

ضمن حتمية وجود النظام العالمي الجديد في جانبه الإعلامي فان مشاهدة التلفزيون بالنسبة للفرد أمر ضروري لمواكبة المستوى التكنولوجي ومستوى الحصول على المعلومة، فقد أضحى من يملك هذا الأخير يسيطر ويهيمن على المنظومة المعلوماتية وبالتالي إنتاج رأي عام محلي ودولي وفق إيديولوجية سياسية واقتصادية وتعزيز المجتمع المدني، ليتحول الى قناة من قنوات تمرير الرسائل الإيديولوجية للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

تبني ولوج مشروع النظام العالمي الجديد لم يمر بسلام في دول الإفريقية التي تنتمي الى الأنظمة ذات الطابع المغلق حيث جاءت الممارسات الإعلامية بفعل تراكمات واكراهات، فرضها الحراك الذي حدث في دول المغرب العربي مثل الحالة التونسية التي جعلت ودفعت السلطة السياسية إلى إعادة تشكيل المشهد الإعلامي في جانبه السمعي البصري.

نتج عن هذا الانفتاح بروز قنوات تلفزيونية خاصة مثل قناة النهار التي تملك قاعدة جماهيرية برهنت عليها الإحصائيات التي تحصلنا عليها خلال تقسيم

الاستمارة على عينة من المجتمع البحث حيث عمدت القناة على تحقيق أهدافها غير المنجزة فرديا بل بتأطير سياسي كوربوراتي.

تمثلت في العمل على تحويل اهتمامات المشاهد من متابعة القنوات العربية مثل (الجزيرة والعربية والمغاربية) الى قنوات محلية وطنية خاصة شكليا تتناول مواضيع من عمق المجتمع الجزائري، حيث أننا نعلم أن إيديولوجية القنوات التلفزيونية تختلف حسب الأجندة التي تعمل بها خاصة عندما يتعلق الأمر بتناول قضايا السياسية ولرأي العام.

تصدرت قناة النهار أعلى نسبة مشاهدة لدى عينة دراستنا كونها عمدت على تبني إستراتيجية عرض انشغالات الجماهير، واستقبال جميع المضامين الإعلامية من طرق المتلقي ليتحول الى قائم بالاتصال وعنصر فعال في انتاج الرسالة الإعلامية حول مواضيع تهم الشأن العام، أو تعبر عن حالات احتجاجية في شكل حركات اجتماعية.

طبيعة البرامج التي يتابعها المتلقي الجزائري ذات طابع الحوارات التلفزيونية والتي تمثلت في برنامج " نقاش على المباشر" و " قضية ونقاش" و "قهوة وجرنان"، حيث أن المبحوثين يعتبرون القناة تحقق اشباعاتهم ورغباتهم في الحصول على المعلومة المحلية خاصة التي تتعلق بانشغالات الأفراد في المناطق النائية والدواوير والريف مما يجعلها مقبولة المستوى، وتملك نوعا من المصداقية في نقل الحدث كما هو فبالنسبة للمتلقي تمثل قناة النهار متنفسا وفضاء للتعبير عن أفكاره واحتياجاته ومنصة لتمرير تفاعلاته مع أداء النسق السياسي والاقتصادي المسير من طرفه.

محاولات قناة النهار في تفعيل والقيام بدور وسيلة للضبط الاجتماعي وإفراغ مكبوتات المتلقي من خلال، إفساح المجال الميدياتيكي ليعبر عن مطالبه المشروعة

من المنظومة السياسية تهدف لتخفيف التوتر وتسير وفق منطق الحكومة في تطبيق عدة آليات لممارسة الضبط الاجتماعي مثل سياسية السلم الاجتماعي.

الفصل الثالث: تمظهرات إعادة إنتاج الهيمنة في المجال السياسي ببرنامج نقاش على المباشر .

1. تمهيد
2. التصورات النظرية لمفهوم المشاركة السياسية.
3. أشكال المشاركة السياسية وممارساتها.
4. وصف برامج قناة النهار.
5. الشباب والمشاركة الانتخابية في ظل التعبئة الإعلامية.
6. الديمقراطية والصناعة السياسية بالصورة الإعلامية.
7. إعادة إنتاج هيمنة الشرعية الثورية على المجال السياسي في برنامج نقاش على المباشر.
8. خلاصة.

تمهيد:

يعبر الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية، والذي تناولته مختلف الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عن مدى أهمية المفهوم باعتباره ظاهرة نابعة من المجتمع وتنظيماته المؤسساتية التي تسير من طرف الفاعلين الاجتماعيين بطريقة منظمة، فيما يعرف بالدولة كمفهوم سياسي واجتماعي، يعتمد على طريقة تحاورية ديمقراطية، تمكن الفرد من المشاركة في التأسيس لمشروع مجتمعه، وفق حوار عقلاني حول مختلف قضايا الشأن العام التي يراها هابرماس ركيزة أساسية في بناء مجال عام بروح نقدية ملازمة.

وضع الباحث الألماني هابرماس تصورا لمفهوم المجال العمومي مكون من مؤشر المشاركة السياسية، الذي سنبحثه في هذا الفصل من العمل الميداني، علما أنه يضع متغيرا آخر هو المجتمع المدني، لقد حاولنا ربط المفهومين في فصل ميداني واحد انطلاقا من تصورنا البحثي للمجال السياسي والمجال المدني، هذا الأخير الذي يكون وعيا سياسيا يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، فما سنتطرق إليه في الجانب الميداني هو العناصر التي تمكننا من معرفة دور وارتباطات المفهومين عمليا.

تختلف تركيبة المجال السياسي من مجتمع إلى آخر، وذلك من حيث عدة منطلقات، تتمثل أولا في الاختلافات التاريخية التي أسست له، والاختلاف في الممارسة السياسية، والاختلاف في درجة الحرية ....الخ، تملك الدول المغاربية مجالا سياسيا يشكل «الاستثناء»، فالجزائر التي عانت من مخلفات ويلات الاستعمار الفرنسي، حيث تميزت هذه الفترة بانغلاق المجال السياسي، رغم ذلك وجدت إيديولوجيات وتيارات سياسية، حاولت وضع مشروع للتخلص من الاستعمار، وهو ما يتجلى في الحركات الوطنية (مصالي الحاج، فرحات عباس، حسين آيت بلقاسم،) وغيرهم من المناضلين من أجل القضية الوطنية.

اتسمت هذه الفترة بالصراع بين هذه التيارات السياسية، ليتم في الأخير إعلان جبهة التحرير الوطني، كجبهة حاولت احتواء تناقضات مختلف التيارات السياسية في تلك الفترة، حيث اتفقت على مشروع واحد، وهو التخلص نهائيا من السلطة الاستعمارية الفرنسية.

لم يمنع توحد الحركة الوطنية في جبهة للتحرير الوطني من استمرار التناقضات والصراعات، التي أصبحت الآن تتم في الخفاء، وبعضها أصبح مؤجلا إلى ما بعد مرحلة الاستقلال التي ستتميز بالتفكير الجدي والفعلي في بناء الدولة الوطنية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، التي سمحت لنفسها بقيادة المجتمع والتحكم في جميع مجالات المنظومة الاجتماعية من اقتصاد وسياسة وإعلام ... الخ، وذلك من منطلق لازمها طويلا، وهو منطلق الشرعية الثورية والتاريخية، والتي روج لها الحزب، بخطاب شعبوي موجه لكل أطياف المجتمع الجزائري، كما أن الصراع الذي حدث خلال تأسيس الدولة الوطنية بين النخب، التي كانت تحت غطاء الحزب الواحد الأفلان، أدخل مختلف مكونات المجتمع الإثنية والأيديولوجية في صدامات حادة وعنيفة بسبب سياسة الإقصاء والتصفية.

سنحاول في هذا الفصل الميداني تعرية آليات الهيمنة للسيطرة على المجال السياسي باستعمال وسائل الإعلام، هذه الهيمنة ليست وليدة اللحظة، بل إنها تسعى لإعادة إنتاج ذاتها كلما سمحت الفرصة بذلك، حيث يقول وليد خالد أحمد حسن «إن شرعية الديمقراطية السياسية، هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بد منها، والشرعية الثورية التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية، بذريعة إعطاء الأسبقية للأهداف الوطنية والقومية، قد عجزت عن تحقيق أهدافها تلك» (وليد خالد أحمد حسن،2003: 195).

أنتجت الشرعية الثورية انسدادا في المجال السياسي، وعقما أيديولوجيا عطل قدرة النخب الوطنية على الخروج بمشروع واضح يتبنى الشرعية الديمقراطية والسياسية.

2.التصورات النظرية لمفهوم المشاركة السياسية

لا يهمنا كباحثين اجتماعيين البحث في بروز المفهوم إلى الوسط الاجتماعي، كمفهوم لذاته، بل يطلب منا بحثه في الواقع الاجتماعي المعيش، حيث ننطلق من قاعدة أساسية في البحث، وهي أنه لا يمكن دراسة أية ظاهرة اجتماعية بدون الرجوع إلى تمظهراتها ومراحل تكونها التاريخية التي أوصلتها لنا بهذا الشكل، وعلى هذا الأساس سوف نتناول مفهوم المشاركة السياسية خلال أهم مراحل الفكر البشري، وأيضا وهذا هو الأساس من خلال تفاعلاتها في مجتمع البحث الذي نسعى لدراسته.

لم تعرف الفترة اليونانية نجاحا كبيرا في تطبيق الديمقراطية، التي تتأسس انطلاقا من مشاركة الجميع في مناقشة واتخاذ القرارات في القضايا التي تهم الشأن العام، وهذا ما يمكن تلخيصه مع منيب شبيب بالقول: «بأنها كانت مقصورة وحكرا على هيئة الناخبين، الذين تشملهم كلمة الشعب بالمفهوم الضيق، الذي يندرج تحته كلمة الأحرار» (منيب شبيب، 2012: موقع الكتروني)، نلاحظ أن حق الوصاية كان موجودا في المرحلة الأثينية، والتي يحكم من خلالها الأحرار ويقررون مصيرا يهم الجميع، حيث تعبر هذه الفترة عن أثينا القديمة، التي مستها تغيرات جوهرية، تمثلت في حق المواطن الأثيني بالمشاركة في اختيار الحكام، بدون تمييز عن طريق الجمعية الشعبية، وهذا ما عبر عنه مركز البحث والدراسات الفلسفية والإستراتيجية بـ «مساهمة كل المواطنين بمسؤولية وبحرية تامة في اتخاذ القرارات بحكومة الشعب أو الديمقراطية» (منيب شبيب، 2012: موقع الكتروني).

كانت طبيعة التحول الذي حدث في أثينا ناتجا عن الفكر الاجتماعي السائد في تلك الفترة، والذي يقوم على التأسيس العقلاني التشاركي المنظم، واستمرت هذه التجربة إلى غاية القرن الرابع قبل الميلاد، لتتراجع بسبب سقوطها في يد جيوش اسبرطة، لكنها عرفت انبثاقا جديدا مع بداية عصر الأنوار الذي تميز بظهور فلاسفة العقد الاجتماعي المنادين بالحرية والمساواة والأخوة.

أما تجليات المفهوم في الحضارة الرومانية فقد كان منعدما، بسبب طبيعة النظام السياسي القائم على السيطرة، في شكل الاستعباد، والتجارة بالرق، مما يعني غياب شرط الحرية للممارسة السياسية، أما في المرحلة الإسلامية أو التاريخ الإسلامي، فقد عرف التنظيم شكلا مرادفا للمشاركة السياسية، أو ما يعرف بالشورى التي تستمد شرعيتها من النص القرآني، وغالبا ما كانت تتم العملية في المسجد خلال حياة النبي محمد (ص)، ليتحول الاجتماع إلى أماكن مختلفة خلال الخلافة.

يساعدنا الرجوع إلى المعنى اللغوي لأي مفهوم، باعتباره ضروريا لفهم مكوناته، حيث أن مفهوم المشاركة السياسية (Participation) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Participare) ويتكون هذا المفهوم اللاتيني من قسمين: الأول هو (Pars) الذي معنى جزء (Part) والثاني هو (Compare) ويعني القيام بـ، وبالتالي المشاركة تعني (To Take Part) أي القيام بدور» (طارق محمد عبد الوهاب، 1990: 106)، بمعنى أن المشاركة هي فعل ممارساتي في المجتمع، يتخذه الفرد للتعبير عن تصوراته حول مختلف القضايا، وبخاصة السياسية لأنها ترتبط بتقرير مصيره ووضعيته في الواقع المعيش.

تعرف (Margerete Konway) مارجريت كونواي المشاركة السياسية «على أنها الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة أو بنياته، واختيار المسئولين فيه وتحديد سياسته، وهذه الأنشطة إما تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو

مناوئة لها» (سيد فهمي، 2007: 45). يمكننا القول انطلاقا من هذا التعريف أن المشاركة السياسية تتطلب تأثير الأفراد على نظم الحكومة، وعي الفاعلين الاجتماعين، وممارسته الوعي داخل الجماعة بتبني موقف سياسي معين أو الإعراض عن ذلك كممارسة تعبر عن امتناعه عن المشاركة في النقاش السياسي. لقد غاب عن هذا التعريف إمكانية تهيكل الفرد في تنظيم معين للتعبير عن عدم قبوله لنظم الحكومة، كما أن الفرد عند مواجهته لصوت وموقف الأغلبية يصبح عاجزا أمامها.

كما يتصور (Felipe Brow) فيلب برو مفهوم المشاركة السياسية في كتابه المعنون بعلم الاجتماع السياسي على «أنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثير على سير عمل المنظومة السياسية» (محمد عرب صاصيلا، 1998: 23)، نلاحظ هنا وجود محاولة للربط بين الفرد وفعاليته داخل الجماعة بالحرية التي تمنحها المنظومة السياسية للتعبير عن قبولها للفاعلين السياسيين، أو رفضها لطريقة عملهم. أما النشاطات الجماعية التي يقصدها فيلب برو فتتمثل في المشاركة في الانتخاب والعملية الانتخابية، في حين أهمل بشكل تام مؤشرا آخر، ألا وهو الامتناع أو مقاطعة القيام بأي نشاط سياسي، كرد فعل مضاد في الأصل للمشاركة.

يختلف هذا التصور بشكل كبير عن تصور (Christopher Arterton) كريستوف أرترتون وزميله (Holan Han) هالان هان في كتابهما حول المشاركة السياسية، حيث ويعرفانها بشكل واسع جدا على «أنها لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل كافة الأعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة» (ناجي عبد النور، 2007: 06). لقد ذكر الباحثان عنصرا مهما في عملية المشاركة السياسية، وهو التصويت في الانتخابات

التي تعبر عن مدى تفاعل الفرد مع المنظومة السياسية وقدرته في التعبير عن رأيه حول الانتخاب.

لكن يجب أن لا ننسى أن هناك أشكالا أخرى من المشاركة السياسية، إذ نجد في نموذج مايرون وينر (Myron Weiner) أن مكونات هذا المفهوم والمؤشرات التي تعبر عنه تكون كالآتي: «التصويت في الانتخاب، المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وإنتاج واستهلاك المعلومات السياسية، ومناقشة الموضوعات، والعضوية الفاعلة في الأحزاب السياسية، والانضمام إلى الحزب» (باسل أحمد ذياب، 2014: 18).

يعد مفهوم المشاركة السياسية قناة من قنوات تحقيق وممارسة الديمقراطية، التي تختلف ممارستها من مجتمع لأخر، ولها ارتباطات بالقرارات السياسية التي عبر عنها (Joseph Schumpeter) جوزيف شومبتر في كتابه الرأسمالية، الاشتراكية، والديمقراطية (Capitalism, Socialism and Democracy) يقول: « أن الديمقراطية بما تتضمنه من تنظيم مؤسس للوصول إلى القرارات السياسية، يؤدي إلى حصول الأفراد على القدرة على اتخاذ القرارات عن طريق التنافس على أصوات الناس، وأشار إلى أن المشاركة عادة ما يتم التشجيع عليها إبان الانتخابات» (سامية خضر صالح، 2005: 13)، فمن خلال التصور الذي طرحه شومبتر، تجسدت تمظهرات المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، في اتخاذ قرارات أي المشاركة في تسيير الشأن العام، والتنافس على الأصوات، وجلب أكبر قدر ممكن من الأفراد، وإقناعهم بالتصويت خلال العملية الانتخابية.

تعد الانتخابات ظاهرة تعبر عن الديمقراطية في شكلها الصوري، وتعبر عن المشاركة السياسية في جانبها التطبيقي الفعلي والممارساتي، فقد عرف ميشيل روش وفيليب ألتوف الانتخابات على أنها « عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخابات من موقف لأخر طبقا لثلاثة تساؤلات: من الذي ينتخب؟ وينتخب من؟ وكيف تتم عملية الانتخاب»

(داود الباز، 2006: 14). يعطي عامل التنافس بين المنتخبين للفرد الفرصة في اختيار أكثر من بديل، سواء على مستوى التنظيم الحزبي، أو شخصية المرشح في حد ذاتها، وذلك حسب توجهات الناخب كفاعل أساسي في العملية الانتخابية.

يتميز جوهر المشاركة السياسية في أي تنظيم اجتماعي، بتبني النظام الديمقراطي لتسيير قضايا الشأن العام، واهتمامات المجتمع، حيث نجد فرصة لتفعيل دور الفرد في الاختيار والمشاركة في هذه العملية، ويتطلب وجود وعي كمفهوم عام، ووعي سياسي كمفهوم خاص، والذي يمكن تعريفه بأنه « إدراك الشباب أو أي فئة أخرى للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم، ودوره في العملية السياسية، ومشاركتهم بالتصويت والسلوك الانتخابي، واتجاهاتهم السياسية وانتمائهم للأحزاب» (عيسى عبد الباقي، 2005: 264)، تموقع الشباب في الحملة الانتخابية نابع من درجة الوعي السياسي التي يملكونها وفق تراكمات واقعية وتصورات حول أداءهم وأداء الأحزاب أو ممثليهم.

عادة ما يتم التركيز على مستوى الاهتمام النظري على جانب واحد، في إدراك وفهم الوعي السياسي للفرد، فيجري البحث في ممارسة هذا الوعي عن طريق التصويت في الانتخابات، في حين يتم تجاوز مفهوم آخر مهم هو أيضا، لأنه يعبر عن تمظهرات الوعي السياسي، ويتمثل هذا الجانب في المقاطعة، التي تكون نتيجة معرفة الفرد بمتغيرات مجتمعه، فيتبنى الامتناع أو ما يوصف في الكثير من الدراسات بـ «العزوف» عن الانتخابات، بحيث لا يصوت ولا ينخرط في أي حزب. في نفس هذا السياق تطرح أنجيليهارت (Ronald F Inglehart) رؤية أخرى للمشاركة السياسية فترى: «أن هناك أشكال جديدة للمشاركة السياسية مثل الاعتصام والمقاطعة» (سامية خضر صالح، 2005: 18). عادة ما يترجم الوعي السياسي في شكل ممارسة سياسية، ليعبر الفرد عن تصوراته حول واقعه المعيش، لذلك نجد أن خطابات الأحزاب والأنظمة الشمولية، عادة ما تضع فعل المقاطعة

وعدم التوجه للانتخاب في الخانة السلبية، وتبرر ذلك من منطلقات أيديولوجية، تؤكد على أن أصل المشاركة هو التوجه للتصويت، وهذا هو السلوك السليم، والعكس هو الخطأ.

3.أشكال المشاركة السياسية وممارستها

المشاركة السياسية مفهوم متشعب لاحتوائه على أشكال عديدة، تعبر عنه في سياق تفاعل الفرد مع الظاهرة الانتخابية، لذلك رأينا أنه من الضروري التحدث عن أشكال المشاركة السياسية، لمعرفة مؤشراتها النظرية التي ستساعدنا بدون شك في تحليل المعطيات الميدانية، حيث نتبنى إجرائيا هذا الموقف الذي يقسم عملية المشاركة السياسية إلى قسمين:

أ ـ أنشطة تقليدية للمشاركة السياسية: «تشمل التصويت باعتباره أكثر أنماط المشاركة شيوعا وحضور الندوات والمؤتمرات العامة التي تقوم بها الأحزاب، وكذلك المشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية والانخراط في عضوية الأحزاب وتقلد المناصب السياسية» (ياسر علي محمد عودة، 2014: 12).

ب ـ أنشطة غير تقليدية: تتمثل في أنماط جديدة نوعا ما في الوسط الاجتماعي، وتعبر عن رفض للمشاركة لكنها تعد موقفا وفعلا ممارساتيا للمشاركة السياسية، يتجلى في التظاهر والإضراب والاحتجاج للتعبير على مواقف الأفراد.

لا يكفي تصنيف أشكال المشاركة السياسية إلى نوعين تقليدية وغير تقليدية، بل لابد من النظر إلى مراحل ممارستها كتعبير عن وعي الفرد أو وعي الجماعة، كما أن مصدر المشاركة لا يمكن ممارسته من العدم، وإنما هو تحصيل وجود تجليات منها متابعة القضايا العامة، والأحداث السياسية، والنقاش حولها، حيث يزداد ارتفاع معدل مناقشة هذه المواضيع في الفترة الانتخابية؛ ثانيا البحث على

الشخصيات التي تمارس السياسية على المستوى المحلي والوطني في هذه المرحلة يتم ذلك إما بشكل واعي عقلاني أو بشكل موجه مسبقا؛ وثالثا مرحلة التصويت السياسي مما يعني المشاركة الفعلية في العملية الانتخابية؛ وأخيرا مرحلة المطالب السياسية أي محاولة الحصول وتحقيق المصالح سواء فردية أو جماعية، ويكون ذلك عن طريق الاتصال بالمؤسسات الرسمية أو تبني الاحتجاج (ناصر الشيخ علين، 2010: 32ـ33).

تختلف ممارسة السياسية من نظام سياسي لآخر، ومن نظام ديمقراطي لآخر، حسب درجة الحرية التي تمنح للفرد للتعبير عن أرائه، ودرجة تبني العمل المؤسس في المجال السياسي، حيث ان تمظهرات المشاركة السياسية تبلغ عدة مستويات، فنجد في اقتراح رش (Roche) وألتوف (Althoff) لتدرج يغطي مستويات المشاركة السياسية كالأتي: « شغل منصب سياسي أو إداري، والسعي لشغل منصب سياسي أو إداري، وعضوية نشطة في تنظيم شبه سياسي، والمشاركة في الاجتماعات الشعبية والمظاهرات، والعضوية السلبية في منظمة سياسية، وعضوية سلبية في منظمة شبه سياسية، والمشاركة في مناقشة سياسية غير رسمية، وبعض الاهتمام بالسياسية، والتصويت في الانتخاب، وعدم المشاركة في السياسية» (طارق محمد عبد الوهاب، 2000: 18)، ربط الباحثان مستويات المشاركة بمجموعة الأنشطة الواعية، التي يقوم بها الفرد بغية الوصول إلى هدف معين أو الإعراض على المشاركة في موقف يشكل فعلا امتناعيا، وفي خضم كل هذا فانه يشارك في المجال السياسي.

نقول بالنسبة لمجمل لتصورات التي عالجناها أن هناك نقطة مشتركة غائبة في بعض التصورات، من حيث خلفية فهمها وهي مفهوم الوعي، فكيف نفهم الوعي لدى الفرد؟ وكييف نفهمه داخل المجال السياسي؟ يرتبط الوعي بشكل أساسي لدى الباحثين بالفرد من جانبه النفسي والذهني فهو «حالة ذهنية تتمثل في إدراك

الإنسان للعالم على نحو عقلي وجداني ومن هذا للمنطلق نقول أن الوعي السياسي هو الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعاده المختلفة، ويتخذون من هذه القضايا موقفا معرفيا ووجدانيا في أن واحد»(وديع الفرعوني، 2014: 23)، نحتاج لفهم الظاهرة الانتخابية وظاهرة المشاركة السياسية عموما إلى فهم عامل الوعي لدى الأفراد والجماعات، كما أن الوعي السياسي يختلف لدى الأفراد، ومن مجتمع لآخر وحتى في المجتمع الواحد، إذا نظرنا للوعي السياسي الموجود في المجتمعات المحلية.

4.قراءة وصفية لبرامج قناة النهار:

لم يكن اختيارنا للبرامج التي تم تطبيق تقنية تحليل المضمون عليها عشوائيا كما قلنا سابقا، بل استندنا على إجابات المبحوثين على استمارة البحث الميداني الاستطلاعي، وبالتحديد الإجابة على الأسئلة حول البرامج التي تتابعها الجماهير، وعليه تم اختيار برنامج (نقاش على المباشر) [9]، واخترنا مواضيع تناولت ممارسات المشاركة السياسية في الجزائر، يمكن وضع تعريف للبرنامج التلفزيوني بأنه عبارة على أفكار يتم التعامل معها ووضعها في قالب صحفي تلفزيوني معين، يعتمد على الصوت والصورة لتحقيق الهدف من بثه، واستعمال كذلك تقنيات فنية وتكنولوجية لإخراجه في شكل مقبول.

برنامج (نقاش على المباشر) يعرض في قناة النهار التلفزيونية على الساعة السابعة مساءا، من تقديم الإعلامي ياسر لعرابي، ويتناول مواضيع مهمة من الواقع المعيش للمجتمع الجزائري. تقع طبيعة المواضيع التي قمنا بتحليل مضمونها في حيز المواضيع التي تهم الشأن العام، ممثلا في الممارسة السياسية في المجال السياسي بالجزائر.

9 برنامج أسبوعي يبث في قناة النهار يوم الأربعاء على الساعة السابعة مساءا يستضيف غالبا ضيفين على البلاتوه لمناقشة قضايا تهم الشأن العام خاصة السياسية وما يتعلق منها بالأداء السياسي والمرحلة الانتخابية.

أما فيما يخص الوصف الشكلي للبرنامج من ناحية الديكور نلاحظ وجود خلفية البلاتوه تحتوي على شاشة تتضمن خريطة العالم بلون [10] أزرق فاتح «هو من زاوية سيكولوجية نفسية يعتبر لونا باردا، يبعث على الراحة والاسترخاء» (شكري بوشعالة، 2016: 20)، مع مرور آلي في الشاشة لعنوان البرنامج (نقاش على المباشر) بحيث كل جزء منه بلون، الجزء الأول (نقاش على) مكتوبة باللون الأبيض وكلمة المباشر باللون الأحمر، وذلك للفت انتباه المشاهد، كون البرامج التي تبث على المباشر تجلب أكبر عدد من المشاهدين، لحصريتها وآنيتها، كما أن اللون يحمل دلالات ومعاني خاصة، حيث أعطي لكل منه معنى خاص، حسب البيئة التي أنتج فيها فهمه واستيعابه، فحسب شكري بوشعالية «أن اللون الأبيض يعني الطهارة والنقاء والصفاء والقداسة، واللون الأحمر رمز للذكورة والقوة والإثارة» (شكري بوشعالة، 2016: 13ـ14)، مما يجعل المتلقي وجها لوجه مع النقاشات التي تدور في البلاتو، كما أن طاولة النقاش الموجودة في البلاتو بطرفها الأول على أقصى اليمين مقدم البرنامج، وفي منعرج الطاولة ضيوف البرنامج بجانب بعضهما البعض، بحيث يصبح المقدم في شكل مقابل للضيوف.

تتعلق الحصص التي تم تحليل مضمونها بمفهوم المشاركة السياسية في الجزائر، وسنعرض في الجدول الآتي: عنوان حلقات البرنامج وتاريخ بثها والمدة الزمنية:

10 في الكثير من اللغات اشتقت كلمة اللون من الكلمات colorant couleur color التي تعني الغطاء وفي اللاتينية اشتقت من كلمة occulere يعني يغطي أو يستر. أنظر الى دراسة
http://www.mominoun.com/pdf1/2016-08/alwane.pdf

الجدول رقم (19): حلقات برنامج نقاش على المباشر

عنوان البرنامج	نقاش على المباشر	
عنوان الحلقات	المدة الزمنية	تاريخ البث
المشاركة والمقاطعة .. الأغلبية الصامتة	46:21.1د	1.مارس 2017
الشباب غير المتحزب في الجزائر .... كيف يصنع التغيير	45:26.2د	2.أفريل 2017
التشريعيات وأزمة النخب السياسية في الجزائر	42:09.3د	3.أفريل 2017

نجد بعض مؤشرات مفهوم المشاركة السياسية في عناوين الحلقات الموضحة في الجدول، والتي تمثلت في مناقشة وإجراء حوار حول مظاهر المشاركة السياسية، من حيث المشاركة والمقاطعة، امتناع الشباب عن التحزب والأحزاب السياسية في الجزائر، الانتخابات التشريعية، دور النخبة وأدائها في العملية السياسية في مرحلة الانتخابات التشريعية. وكملاحظة أولية، جميع عناوين الحلقات كتبت باللون الأحمر لتتوفر فيها عنصر الإثارة وجذب الانتباه حيث يرى محمد عجينة أن «اللون الأحمر هو لون مشئوم عند العرب مثل قولهم أشأم من أحمر عاد» (شكري بوشعالة، 2016: 06)، فاستعمال اللون الأحمر يشير إلى أننا نواجه بسبب المقاطعة تحديات وتهديدات خارجية، لاستمالة عاطفة المتلقي.

جاءت الفترة الزمنية لطرح هذه المواضيع استجابة لمتغيرات والتحولات التي جرت في المجتمع الجزائري، والتي تمثلت في الفترة الانتخابية المرتبطة بالاستحقاقات التشريعية (للمجلس الشعبي الوطني)، حيث أن المواضيع السياسية والسياسة في حد ذاتها تحظى باهتمام خاص من طرف الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر، الأمر الطي يدفع إلى إثارة نقاشات حول كل فترة من الانتخابات، بغض النظر عن التصويت أو مقاطعة في الانتخابات، وهذا ما يرتبط بطبيعة التجربة التي عاشتها الجزائر، والتركيبة الذهنية للمخيال الاجتماعي لدى الأفراد.

موضوع الحلقات: من الضروري تصنيف مواضيع حلقات البرنامج، لكي نتمكن من حصر مظاهر المشاركة السياسية، والانسجام الفعلي لمواضيع حلقات البرنامج مع بحثنا في المجال السياسي بالجزائر:

الجدول رقم (20): مواضيع حلقات برنامج نقاش على المباشر

الموضوع	التكرار	نسبة المئوية
سياسي	96	96
اقتصادي	/	/
اجتماعي	03	03
إعلامي	/	/
فكري	01	01
المجموع	**100**	**100**

يطغى على البرنامج (نقاش على المباشر)، النقاش حول الممارسات السياسية في الجزائر، والحديث عن الانتخابات التشريعية بنسبة 96%، ونسبة 03% مواضيع اجتماعية كالقدرة الشرائية للمواطن، وتكفل الدولة بالمطالب الاجتماعية، وانشغالات الأفراد في المجتمع، أما نسبة 1% ارتباط البرنامج الثالث حول النخبة بجانب ضئيل ليتحدث عن النخب، ويعطي تصورات نظرية لها وهذا راجع لانتماء الضيفين إلى المجال الأكاديمي الجامعي.

الجدول رقم (21): أهداف مضامين حلقات البرنامج

الهدف	التكرار	نسبة المئوية
الإعلام	01	%05
التعبئة	13	%65
التفسير	05	%25
التثقيف	1	05%
المجموع	**20**	**% 100**

تحاول أغلب الأبحاث الإعلامية البحث في الأهداف التي تحاول وسائل الإعلام تحقيقها، من خلال التركيز على وظائفها. تبين لنا من خلال بحثنا، أن قناة النهار حريصة على تحقيق وظيفة التعبئة بنسبة 65%، وهي وظيفة معقولة ومنطقية، خلال مرحلة الانتخابات التشريعية، لتعبئة الأفراد ودفعهم لتبني السلوك الانتخابي والتوجه للتصويت، لتأتي بعدها وظيفة التفسير بنسبة 25%، في محاولة لدفع الأفراد إلى فهم أهمية هذه الانتخابات، وممارسة التوضيح والدعاية الإعلامية لأحزاب السلطة، أما وظيفة الإعلام فلم تحصل إلا على نسبة 5%، وهي تهدف إلى نقل المعلومة للمتلقي، ومحاولة إعلامه بمجريات وتفاصيل النشاط السياسي اليومي، وما يحدث خلال العملية الانتخابية، وفي الأخير وظيفة التثقيف التي تحصلت هي الأخرى على نسبة 5%، وتسعى القناة من ورائه إلى تحقيق هدف توضيح وتعريف المتلقي بالإطار القانوني لإجراء الانتخابات، ودور المؤسسة البرلمانية، ومختلف المؤسسات المرافقة.

الجدول رقم (22): دور الاجتماعي لضيوف الحلقات

الضيوف	التكرار	النسبة المئوية
محللون سياسيون	/	/
ناشطون مدنيون	02	%25
ناشطين سياسيين	02	25%
رجال الإعلام	01	12.50%
أساتذة جامعيون	03	37.50%
المجموع	**08**	**100%**

يساعدنا تحديد نوع ضيوف البرنامج الذين يناقشون في حوار مفتوح حول موضوع المشاركة السياسية في ظل الفترة التي مرت بها الجزائر من استحقاقات تشريعية، وتساعدنا في فهم السلوك الانتخابي والإحاطة بمختلف تصورات التيارات السياسية والأكاديمية والمدنية والإعلامية.

سجلنا حضور ضيوف من فئة الأساتذة الجامعيين، بأعلى نسبة ومناقشة تصوراتهم حول العمل السياسي، وممارسات السياسية، من انتخاب وظروف العملية الانتخابية...، حيث بلغت نسبة مشاركة هذه الفئة بنسبة 37.50%، كما سجلنا تواجد قوي لفئة الناشطين السياسيين، فهم يمثلون الانخراط الملموس والمباشر في الأحزاب السياسية، لكن اقتصر ذلك على حزب جبهة التحرير الوطني FLN، حيث أن الضيف الأول مهيكل في التنظيم حزبي للأفلان، ومنتمي سابقا إلى منظمة طلابية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بالجامعة (UNJA) والتي تعمل على تدعيم الحزب بالأصوات، والتنظيم داخل الوسط الجامعي، والضيف الثاني أيضا إطار في حزب جبهة التحرير الوطني. إضافة غلى هذا وجدنا فئة الناشطين المدنيين بنسبة 25%، وهو يلبي رغبة فتح النقاش السياسي على مختلف تنظيمات

المجتمع المدني بكل أشكالها، بالإضافة إلى كل ذلك هناك تواجد لفئة رجال الإعلام، في البرنامج الأول ممثلا في صحفي وناشط حقوقي بنسبة 12.50%.

الجدول رقم (23): القوالب الإعلامية لبرنامج نقاش على المباشر

النوع	التكرار	النسبة المئوية
حديث تلفزيوني	/	/
مناظرة	/	/
حوار تلفزيوني	03	100
المجموع	**03**	**100**

يتم إدراج البرامج التي نحن بصدد تحليل مضمونها ضمن البرامج الحوارية التلفزيونية، أساسه تبادل الكلمة بتوزيع من مقدم البرنامج، فهي من الأنواع التي تستدعي استعمال خاصية البث المباشر في إنتاجها، حيث تهدف لإثارة لنقاش حول قضايا تهم الشأن العام مع الضيوف الذين تستضيفهم.

الجدول رقم (24): نوع الصورة المستعملة في الحلقات

نوع الصورة	التكرار	النسبة المئوية
مباشرة	/	/
الأرشيف	46	92
صورة+ الهاتف	04	08
المجموع	**50**	**100**

يعتمد التلفزيون بشكل أساسي على الصورة، لأنه منذ نشأته ساهمت الصورة بشكل واضح في نجاحاته، لتأثيراتها على المتلقي، خاصة في البرامج التي تبث على المباشر، فقد تم استعمال في البرامج التي حللناها، صور الأرشيف التي تضمنت تغطية الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية، مثل حزب جبهة

التحرير الوطني بتكرار قدر بـ 76 مرة، عرضت من خلالها تجمعات الأفلان، ولقطات من كلمة الأمين العام (السيد جمال ولد عباس)، وصور رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، بالإضافة إلى بث مختصر لاسم الحزب باللغة الفرنسية FLN، يليها تكرار عرض صور لحملة الانتخابية للحزب السياسي التجمع الوطني الديمقراطي RND، حوالي 50 مرة، كما تم عرض صور لحزب حمس (حركة مجتمع السلم) بتكرار قدر بـ07 مرات، تضمنت لقاءات الحزب خلال الحملة الانتخابية، وصور لرئيس الحزب السيد (عبد الرزاق مقري)، كما حظي حزب طلائع الحريات برئاسة السيد (بن فليس) بعرض لصور قدرت بـ 17 مرة، فيما تكررت صور حزب تاج بـ 15 مرة برئاسة عمار غول، يليها تكرار صور حزب النهضة وحركة العدالة والتنمية بـ 17 مرة، وبخصوص حزب العدل والبيان الذي كان له نصيب أيضا من تغطية وعرض صوره فقد ظهر بتكرار مرتين.

نلاحظ من خلال تكرارات الصور المستعملة من الحملات الانتخابية التي قامت بها الأحزاب السياسية، تفوق في الحضور والترويج لحزبي السلطة ظاهريا، ونقصد حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الرئيسي، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، هذه التمظهرات التي تعبر على مساندة قناة النهار من خلال برنامج (نقاش على المباشر) للسلطة السياسية التي تتحكم في زمام الأمور، وهذا ما ظهر جليا وواضحا، خاصة عندما تتم مقارنته مع التكرارات الضعيفة لظهور الأحزاب الإسلامية والأحزاب الأخرى، مع ذلك يمكننا القول أن العملية السياسية في الجزائر تكون أقرب إلى السيناريو المخرج بحنكة، حيث أن كل واحد من الفاعلين يعرف دوره في مثل هذه الاستحقاقات، بالإضافة إلى وجود العقلية الزبونية، التي تمكن النظام السياسي من الإخراج البارع لكل التظاهرات الانتخابية.

كما لاحظنا تكرار صور الشباب بـ25 مرة وذلك في خطوة لجلب وملأ الوعاء الانتخابي، وتكسير خطاب المقاطعة، وبعدها مباشرة تكرار صور المؤسسة

البرلمانية، الذي يعبر عن أساس الانتخابات التشريعية بـ 42 مرة، ويليها شعارات الانتخاب والدعوة إلى ممارسة الفعل الانتخابي، بالتوجه للتصويت، والتي تكررت أكثر من 58 مرة، روجت لها قناة النهار للدعاية في المرحلة الانتخابية، بشكل مكثف لتحطيم كل التصورات والخطابات التي تروج لمقاطعة الانتخابات، في خطوة منها لتأكيد أيديولوجية السلطة السياسية، وتحقيق أهدافها للهيمنة على التنظيم الاجتماعي وتوجيه الرأي العام.

الجدول رقم (25): استعمال اللغة في حلقات البرنامج

اللغة	التكرار	النسبة المئوية
اللغة العربية الفصحى	426	56,87
اللغة العامية	264	35,24
اللغة الفرنسية	59	7,87
المجموع	**749**	**100**

يستخدم الأفراد اللغة كمعطى اجتماعي للتواصل والتعبير على أفكارهم وتصوراتهم، وهي ضرورة اجتماعية ملحة، كما أنها وعاء للفكر ومن إنتاج الأفراد ذاتهم. تعمل وسائل الإعلام على إعطائها أولوية كبيرة، نظرا لأهميتها في تحقيق هدف إيصال الرسالة بشكل بسيط وواضح ومفهوم، فبالنسبة للغة التي نقصدها هي التي تمثل الشق التعبيري من الكلام، حيث استعملت قناة النهار من خلال برنامجها (نقاش على المباشر)، اللغة العربية الفصحى لكنها ليست فصحى بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهي لغة تقع بين العربية الفصحى واللغة العامية، التي يمكن أن نسميها اللغة العربية الفصحى البسيطة، فقد بلغت نسبة الحديث بها 56,87% وهذا طبيعي باعتبارها اللغة الوطنية الأولى في المجتمع الجزائري وإحدى مكوناته الهوياتية.

أما استعمال اللغة العامية فكان بنسبة 35,24%، ونعني بها اللغة الدارجة، فهي استخدام قصدي يستعمل في هذا النوع من البرامج، وهذا النوع من المواضيع، بغية تحقيق أهداف محددة، منها رفع نسبة المشاركة السياسية، وتوضيح آليات سير العملية الانتخابية للمتلقي، مع محاولة إقناعه بضرورة الانتخاب من منطلق التأثير العاطفي، والتركيز على خطاب الواجب الوطني، وكملاحظة ننبه إلى أن استعمال اللغة العربية الفصحى برز بشكل كبير جدا في البرنامج الثالث، الذي احتوى إشكالية النخبة والعمل السياسي، وهذا طبيعي جدا بحكم أن ضيوف البرنامج هم من نخبة المجتمع، أي أساتذة جامعيين أكاديميين، كما استعملت اللغة الفرنسية في نفس البرنامج الثالث بصفة متقطعة بنسبة 7,87%.

يبقى الغرض الحقيقي من استخدامات اللغة في وسائل الإعلام، ضمان وصول المعلومة إلى المتلقي المحلي، إلا أننا نشير إلى نقطة مهمة غابت تماما في البرنامج وهي الغياب التام للغة الأمازيغية في الحوارات، حتى ولو بشكل متقطع، وهنا يطرح مشكل الهوية سواء التاريخي أو اللغوي داخل لمجتمع الجزائري، ليظهر ويمرر إلى وسائل الإعلام التلفزيونية، ليتوج بالإقصاء الذي يعبر عن واقعنا المعيش، ومقاومة المجتمع لمسألة مصارحة الذات والمصالحة مع الهوية الثقافية بمختلف مكوناتها.

اهتمت مدرسة فرانكفورت كثيرا بموضوع اللغة ومكوناتها لتدخل في الجماليات والفن، ووفق هذا المنطلق تساهم قناة النهار في صناعة ثقافية هابطة تؤثر على الذوق العام، وهذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نظرة المعربين، الذين دائما ما يدافعون عن استعمال اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام والمعاملات الرسمية، في ظل احتلال اللغة الدارجة أهمية كبيرة لدى الفاعلين الاجتماعيين واستخداما واسعا لها، لأنها من عمق المجتمع الجزائري، فهي خليط بين العربية الفصحى والفرنسية والاسبانية والعثمانية، أما استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر

فيرتبط بشكل مباشر بالفترة الاستعمارية الفرنسية التي خلفت ترسانة لغوية أوجدت فئة الفرانكفونيين في المجتمع الجزائري.

5.الشباب والمشاركة الانتخابية في ظل التعبئة الإعلامية:

يعد مفهوم الشباب من المفاهيم المهمة التي اهتم بها أغلب الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس ودموغرافية كونه عنصر مهم في الحياة الاجتماعية فهو يمثل طاقة المجتمع يعول عليه في الارتقاء بالأنساق الاجتماعية الى أحسن الحالات من خلال ممارساته لأدوار اجتماعية في الواقع المعيش، لذلك وجب علينا التنويه بأبعاد مفهوم الشباب الذي تعاملت معه مختلف الدراسات بتحديده في فئات عمرية، أو التركيز في الدراسات السيكولوجية على حصره في مرحلة المراهقة، ويختلف تحديد الماهية في حقل الديموغرافية، وغيره من الحقول المعرفية، لكننا سنحاول لبحث عن تصور مفهوم الشباب سوسيولوجيا؟

تختلف التأويلات والتصورات، حول الفهم السوسيولوجي للشباب، من باحث إلى أخر، وهذا بحسب الحقل المعرفي الذي يعمل عليه وينتمي إليه، فحسب رشيد حمدوش يعرف مفهوم الشباب على أنه «مرحلة انتقالية من السن المحدد اجتماعيا بواسطة مؤشر التبعية تجاه الأسرة والنظام التربوي إلى غاية السن الذي يتحصل فيه الفرد على استقلاليته الكاملة تجاه هاتين المؤسستين التنشئويتين» (رشيد حمدوش، 2013: 233)، خلال هذه الرؤية التي قدمها الباحث نرى أن هناك تداخلا لعناصر أخرى تحدد مفهوم الشباب، ولا يمكن اقتصارها على التحديد الفئوي للسن، حيث أن هارلمان (Hurrelman) يختلف معه في «أن التعريف الحقيقي للشباب يجوز أن يضع حدودا ثابتة للعمر، فهو مرحلة خاصة من مراحل الحياة بتجارب وخبرات ناتجة عن ثقافة المجتمع، وهذه المرحلة ضرورية لتكوين الشخصية وتحديد مكانتها الاجتماعية، كما أن معظم بلدان إفريقيا تتبع تعريف الأمم المتحدة وأمانة الكومنولث في تثبيت حدود العمر، وغالبا ما يرى أن

الشباب ينحصر من سن 15 سنة إلى 24 سنة من العمر» (بوزيان عبد الغاني، 2009/ 2010: 66).

من الضروري القول أن هذا التعريف هو إقصائي للفئات العمرية التي تقع بعد سن الـ25 سنة، والتي لا يمكن الجزم خلال ملاحظة نشاطها وديناميكيتها بأنها خارج مرحلة الشباب، في الحقيقة تحديد تعريف محدد لهذا المفهوم عمل صعب جدا، لتداخل العوامل النفسية والاجتماعية والبلوغ والاستقلالية، وبناء وعي بالإضافة إلى الاعتبارات المجتمعية.

إن إسهام الباحث بيير بورديو (Pierre Bourdieu) في وضع تعريف وتصور لمفهوم الشباب، هو الأكثر تعبيرا عن أبعاده المكونة له، دون تحديدات عمرية حيث أن «التحليل السوسيولوجي يحاول تقديم تعريف لكلمة الشباب والتي تظل مجرد كلمة على حد قول بيير بورديو، الذي يعتبر أن وضعها في حدود عمرية أمر اعتباطي، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لنبدأ بالشيخوخة، وهذا يعني أن الفئات العمرية هي بالضرورة نتاجات اجتماعية، تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالا ومفاهيم ارتباطا بالأوضاع والحالات الاجتماعية» (عبد الرحيم العطري، 2005: موقع الكتروني)، كما ترتبط أيضا بالأدوار الاجتماعية التي يمارسها الشباب.

يتفاعل الشباب مع مختلف المواضيع التي تهمه بدرجة كبيرة من خلال وضع أسس المناقشة العقلانية التي يعبر فيها عن أفكاره واعتقاداته، ومن بين أهم المواضيع التي تتعلق بشكل مباشر بالمجال السياسي وتجلياته، فتفاعل الشباب داخل المنظومة الاجتماعية يتحقق عن طريق ممارسة السياسية التي نعني بها ممارسة إحدى أشكال لمشاركة السياسية مثل الانتخاب الذي يعد فعلا ممارساتيا لتوجه الفرد نحو مراكز التصويت والإدلاء بصوته.

خلال القيام بتحليل المضمون لبرنامج (نقاش على المباشر) تم اعتماد وحدتين لجمع المعطيات الميدانية، حيث تمثلت الوحدة الأولى بتحليل وحدة الكلمة التي تم استخراجها من مؤشرات الفرضيات، وتصور الموضوع فتم حصرها كالآتي:

مقاطعة، مشاركة، انتخابات، رقابة، انتخاب، الشباب، حملة انتخابية، ديمقراطية، الأرندي، الأفلان، أحزاب الموالاة، أحزاب سياسية، أغلبية، معارضة، انخراط، برلمان، تشريعيات.

عملية تحديد وحدة الكلمة تمت بالاعتماد على الفرضيات التي تحتوي مفهوم المشاركة السياسية لنخوض بعدها في عملية استخراج الأبعاد وترجمتها إلى مؤشرات.

ربط مفهوم الشباب مع المجال السياسي في هذا المبحث هو ضرورة ملحة فرضتها المعطيات الميدانية، فحسب السوسيولوجي ماهلير (Mahler) يمتلك «الشباب ذاتا تاريخية فاعلة وقادرة على مباشرة الفعل السياسي المستقل وبالتعاون مع بعض القوى السياسية، وان سلوك الشباب يندرج في إطار السلوك الاجتماعي في كليته وشموليته» (علي أسعد وطفة، د س: 05)، ممارسة السياسية هي التي تجعل الفرد يكسب صفة المواطنة وقدرته على إثبات ذاته من خلال ديناميكيته داخل المنظومة الاجتماعية.

تقتضي الضرورة إلى التعامل مع معطيات وحدات الكلمة والجملة بإدراج كل وحدة كلمة ووحدة الجملة التي تتلاءم مع بعضها البعض وتساعدنا لوضع عناوين بغية تحقيق التحليل السوسيولوجي للموضوع، كما أننا نشير إلى وضعنا لجدول يجمع جميع وحدات الكلمة والجملة في الملاحق.

الجدول رقم (26): وحدة كلمة جزء الأول

الكلمة	التكرار	النسبة المئوية
مقاطعة	116	21.72%
مشاركة	26	4.86%
انتخابات	25	4.68%
رقابة	04	0.74%
انتخاب	25	4.68%
الشباب	85	15.91%
حملة انتخابية	01	0.18%
ديمقراطية	14	2.62%

الجدول رقم (27): وحدة الجملة جزء الأول

وحدة الجملة	التكرار
الشباب مجرد شعار لجلب الأصوات، فوراء كل شاب في أول القائمة استثمار رجل أعمال	05
المنظمات الطلابية تستقبل الشباب لأنها تملك خلفية سياسية تابعة لحرز معين	13
الشباب الحلقة الأضعف في الحياة السياسية	06
عزوف الشباب عن السياسية برغم أن الجامعة تخرج طلبة وخاصة في العلوم السياسية	08

نقوم بتحليل مضمون ثلاثة حصص من (برنامج نقاش على المباشر) بالتركيز على شرط أساسي لقيام مجال عمومي حسب التصور الهابرماسي هو المشاركة

السياسية، حيث يربطها هابرماس بموضوع الديمقراطية باعتبارها دعامة أساسية للمجتمع الذي يتبنى ممارستها والتي تقوم على مكاسب الحرية في اختيار ممثل الجماعات، واختيار تيار سياسي يدافع عن مصالحها وتصوراتها، ويتجلى ذلك في المؤشر المهم في عملية المشاركة السياسية كالانتخاب، فهو« اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب سياسي أو مناصب لا تشغل إلا بموافقة الناخبين، كما هو الشأن بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة أو المجلس الشعبي البلدي، ويكون الانتخاب فردي إذا اقتصر حق الناخب على اختيار مرشح واحد، ويكون بالقائمة إذا كان له الحق في اختيار عدد المترشحين» (محمد السويدي، 1998: 71)، يمثل الانتخاب عنصر أساسي بفضله يعبر الأفراد عن مواقفهم واختياراتهم التي يمنحهم الحق فيها الدستور ووعي الجماعي المتشكل من صلب المجال العمومي الذي يدعم كل سلوك يهدف الى بناء ديمقراطية تقوم على العقلانية التواصلية.

حيث أن مؤشر الانتخاب هو فعل سلوكي من خلال تبنيه كشكل من أشكال المشاركة السياسية، ولكن ننوه إلى أن هناك إغفال لتوجه الناخب إلى الانتخاب بعدم اختياره لأي مرشح، بل يكتفي بالتصويت الصفري أي يضع الظرف فارغا أو بشكل فوضوي من تعليق على صورة المرشح أو تمزيقها إلى غير ذلك مما يؤدي إلى عدم احتسابه لأي مرشح وذلك حسب الإطار القانوني المنظم للعملية الانتخابية في الجزائر.

كما نشير إلى تصور أخر لكلمة انتخاب (Election) حيث يشير إلى وجود «حرية في الاختيار، وعلى هذا تعتبر النظم الانتخابية بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين، ويعني أيضا نمط لوجود السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم، أو لمندوبيهم على المستوى المحلي، الوطني والمهني أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية» (يحي بن يمينة، 2013/ 2014: 30)، إدراج هذا المفهوم في بداية المبحث كمتغير رئيسي ومهم لفهم الطريقة الترويجية له في قناة

النهار من خلال برنامج (نقاش على المباشر) حيث تكرر ل 25 مرة بنسبة % 4.68 لتحقيق هدف ضمني هو تعبئة الجماهير إعلاميا، خاصة وأن القناة ظهرت في مرحلة الانفتاح الإعلامي الذي تضمن الموافقة على فتح مؤسسة سمعية بصرية – تلفزيونية- عرفت نوعا جديدا في نمط الملكية وهي الملكية الخاصة، كما تم توظيف كلمة مشاركة بنسبة 4.86% في سياقات متعددة منها الدعوة الى التصويت وإنجاح المرحلة الانتخابية بالتوجه الى صناديق الاقتراع ومنها ما يتعلق بتحطيم كل الخطابات المضادة لفعل المشاركة، حيث يرى هابرماس "العلاقة بين المجال العام والمشاركة تتطلب أن يكون هناك مجال عام غير رسمي قوي يمتلك ثلاثة خصائص وهي تأسيس نقاش عقلاني نقدي، ثانيا حصر موضوعات النقاش في المجال العام في منطق الاهتمام المشترك، ثالثا الانفتاح على جميع الأعضاء"(أنور محمد فرح محمود، 2017: 81).

بالإضافة إلى أن الدراسات الإعلامية وحتى السوسيولوجية تعرضت بالدراسة لفكرة متأصلة نظريا وميدانيا في الحقل الإعلامي، وتتمحور حول امتلاك كل مؤسسة إعلامية لإيديولوجية معينة، تحاول نشرها أو الدفاع عنها من خلال ممارسة التعبئة الإعلامية، التي يمكن تعريفها بأنها عملية مقصودة ومخططة من طرف القائمين بالاتصال، والتي تهدف إلى إقناع المتلقي وشحنه لاتخاذ موقف أو سلوك اتجاه موضوع ما، وذلك لا يتحقق إلا باستعمال الدعاية (Probagonda) كما عرفها كالتر (Calter) على « أنها المحاولة المقصودة، التي يقوم بها الفرد أو الجماعة من أجل تشكيل اتجاهات جماعات أخرى، أو التحكم فيها أو تغييرها، وذلك عن طريق استخدام وسائل الاتصال، والهدف منها أن يكون رد فعل الناس المتعرضين لتأثير الدعاية، في أي موقف من المواقف، هو نفسه رد الفعل الذي يرغبه الداعية» (فايز عبد الله مكيد العساف، 2012: 177)، إنها المحاولات المقصودة للقائم بالاتصال، التي يهدف من ورائها إلى التأثير على اختيارات المتلقي، لدعم جماعة

معينة أو تعزيز موقف معين، يحمل مشروع هابرماس تصورا لدور الدعاية في تشكيل مجال عمومي حسب توجهات التي يريدها القائم بالاتصال وقد سماها "بالدعاية المتلاعبة (manipulative publicity)" (Luke Goode, 2005 : 25)، دعاية كمنظومة اتصالية تهدف في الأنظمة الشمولية إلى تزييف الوعي والحقائق وفق أيديولوجية السلطة السياسية كما أنها وسيلة لتعزيز وشرعنة وجود النظام السياسي.

في كثير من الأحيان عندما تلامس الدعاية موضوع الانتخاب، فإنها تهدف للتأثير على كل الفئات الاجتماعية، وعلى المجتمع بالعموم، مثل ما هو الحال في المجتمع الجزائري، حيث توجه خطابات الدعاية إلى فئة الشباب، وهذا ما عبر عنه تحليل مضمون الحصص الثلاثة من البرنامج، فقد تكررت كلمة الشباب 85 مرة بنسبة 15.91% وذلك مرتبط بمدى تفاعل الشباب داخل المجال السياسي وقد عبر عنه في وحدة الجملة «الشباب الحلقة الأضعف في الحياة السياسية» حوالي 06 مرات، وهذا ما يعكس تخوف السلطة من الواقع السياسي، الذي أصبح يمتاز بالفراغ من النشاطات والحركات شبابية، التي هجرت جميع المجالات السياسية، في حين من المفروض أن تكون هذه الفئة هي من يعول عليها في تسيير اتجاه المجتمع.

نحتاج في هذا المستوى إلى التوقف بعض الوقت، أمام موقف السلطة من علاقة الشباب بالسياسة، فالنظام الحاكم يصر على تحييد فئة الشباب عن المساهمة في تسيير البلاد بحجة عدم النضج من جهة، واستمرار جيل الثورة في العطاء، وفي الوقت نفسه يصر على رغبته في إشراك هذه الفئة في شرعنة هذا الموقف السياسي الغريب، من هنا كان هذا الموقف، واحدا من المواقف التي ركزت عليها وسائل الإعلام ومن بينها قناة النهار، التي حاولت من خلال هذه الحصص تمرير رسالة السلطة السياسية للشباب، والتي مفادها دعوتهم للمشاركة في جميع مسارات شرعنة السلطة القائمة، كمرحلة ضرورية وأساسية للنضج السياسي، الذي يمكن

أن ينتج عنه في المستقبل إشراك هذه الفئة الحكم والتسيير. تشعر فئة السباب أمام هذه الرسالة، بخطورة هذه إستراتيجية السلطة وعدم جدواها بالنسبة لهم، مما دفع الشباب إلى الانعزال، أو المقاطعة، كإستراتيجية احتجاجية تعبر عن فقدان الأمل في جميع الجهات التي تؤطر الحقل السياسي الجزائري، بل إن تفكير الشاب الجزائري أصبح مركزا اليوم على تطوير أساليب الهروب والهجرة بعيدا عن هذا الواقع السياسي المأزوم، أكثر من التفكير في كيفيات المشاركة فيه أو مقاطعته.

هذا ما أوصلنا إلى مرحلة متأزمة نتج عنها مقاطعة الشباب للانتخابات، تكرر هذا المؤشر في خطابات المتدخلين في الحصص، 116 مرة أي بنسبة 21.72%، فقد مثلت أعلى نسبة في الجدول، كما أن إعراض الشباب عن السياسة، برز جليا في وحدة الجملة الآتية «عزوف الشباب عن السياسية برغم أن الجامعة تخرج الطلبة وخاصة في مجال العلوم السياسية» بتكرار 08 مرات، إن تحميل مسؤولية العزوف عن ممارسة السياسة إلى الشباب، أنفسهم يرجع إلى وجود شرط الممارسة، مثلا الوعي المرتبط بالمستوى الدراسي الجامعي، لكن هناك إشكال في فهم العملية السياسية واليات المشاركة فيها، فتخرج الطلبة من تخصصات العلوم السياسية بشكل مكثف ليس شرطا كافيا ليضمن لنا مشاركة ايجابية وفق رغبة السلطة.

تناول كلمة العزوف والمقاطعة بشكلها السلبي، والترويج بأنها لا تمثل مشاركة سياسية ايجابية وصحيحة، لكننا نريد التعليق على هذه الفكرة، في أن فهم الظاهرة الانتخابية بكل تجلياتها، يقتضي فهم المقاطعة كشكل من أشكال ممارسة السياسة، التي يتبناها الفرد كرد فعل على معطيات واقعه المعيش، ففي نفس السياق تعرضت الباحثة أنجيليهارت (Inglehart) لممارسة المشاركة السياسية وتوضح «أن هناك أشكال جديدة للمشاركة السياسية مثل الاعتصام والمقاطعة» (سامية خضر صالح، 2005: 18)، تفسير فعل المقاطعة الذي تم بثه للمتلقي، لم يتوقف عند الحكم السلبي بل تم تصنيفه كسلوك غير مقبول، ورمي المسؤولية على

عاتق الشباب، وتزييف الواقع السياسي، بأن النظام السياسي فتح مؤسساته السياسية للجميع من أجل ممارسة السياسية، هذه الفكرة التي سعى البرنامج إلى إيصالها في «عملية دعائية قائمة على تلوين الآراء والمعلومات حسب مصالح القوى الاجتماعية التي تسيطر على الإعلام» (فايز عبد الله مكيد العساف، 2012: 175)، أمام هذا الغموض في توجهات المؤسسات الإعلامية يكون من الضروري طرح التساؤل التالي: هل نملك فعلا إعلاما خاصا ومستقلا؟.

نقول في ظل المجريات السياسية الموجودة أن ظروف فتح المجال السمعي البصري للخواص، جاءت نتيجة ضغوطات مفروضة على النظام السياسي وعلى السلطة السياسية، الذي استجاب بشكل سريع لاستثمار الخواص في المجال الإعلام التلفزيوني، مثل ما حدث حين تبنينا التعددية الحزبية إكراها، لتنتج لنا ديمقراطية عرجاء لا محل لها من الإعراب، لكن ما نوع هذا الانفتاح الذي تمت الموافقة عليه؟

وكما ذكرنا سابقا في مبحث الإعلام والديمقراطية في الفصل الأول، فإن وسائل الإعلام ما يميزها في التعامل مع المعلومة هو نمط ملكيتها (عمومية، خاصة)، هذا ما يعطيها الفرصة للبروز والتأثير، والأمر كذلك بالنسبة للإعلام التلفزيوني الخاص في الجزائر، فقد تم رسم حدوده، وإطار ممارسة حريته، وفق رقابة مستمرة من النظام السياسي، ورقابة سلطة الضبط السمعي البصري، حيث أن قناة النهار أصبحت في مخيال الأفراد مؤسسة تقدم المعلومات وتنقل انشغالات المواطن البسيط، وهذا ما أكدته عينة البحث في إجابتها على الاستمارة.

عمد النظام السياسي إلى تطوير آليات الهيمنة وفتح ما يشبه خلية الإصغاء، التي نقول عنها هي خلية إفراغ لامتصاص الحركات الاحتجاجية الموجودة في الشارع، قبل وبعد حدوثها، لذلك قلنا سابقا أننا نملك مجالا عموميا تعرض لانزلاق شوه مبادئه، التي تتعرض للإجهاض في كل محاولة تهدف إلى قيامه

كمؤسسة ضبط اجتماعي تساعد المجتمع على مراقبة والضغط على السلطة القائمة.

يعمل النظام السياسي على رسم ملامح النظام الإعلامي، حيث يرى سيلفاربلات وزلوبين (Silverblatt)(Zlobun) « أن هناك علاقة ترابطية بين طبيعة النظام السياسي وبين طبيعة النظام الإعلامي، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب، لذا فان النظام السياسي هو الذي يحدد شكل ومضمون الإعلام وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها الأنظمة الإعلامية». (عيسى عبد الباقي، 2015: 44). فقد شكل النظام السياسي بالجزائر مشهدا إعلاميا في مجال السمعي البصري حسب تصوراته وخدمة لأهدافه الإيديولوجية وليصبح قناة من قنوات تحقيق الحفاظ على الشرعية التاريخية، كما يجب الاشارة الى أن علاقة انفتاح السمعي البصري بالحقل السياسي مر بوضعية الانفتاح المرغم على تبنيه من طرف السياسي خاصة في ظل منافسة وقدرة الإعلام الجديد في تشكيل خطاب موازي للخطاب الرسمي بكل أريحية وحرية يفتقدها المستخدم في الواقع المعاش.

قد يكلف الانفلات الحاصل في عملية التحكم بالمعلومة الكثير للأنظمة الشمولية، التي لا زالت فلسفتها السياسية تتسم بالانغلاق، لهذا كان الحل الذي فكرت فيه السلطة السياسية في الجزائر، هو ضرورة إنشاء إعلام موازي للإعلام الحكومي، لا يخرج عن الأهداف والمهام التي حددتها له السلطة مسبقا، من حيث التعامل مع المعلومة، وبثها على التلفزيون، ووضع أهداف في أجندات لتحقيقها، فحسب هابرماس « أن وظيفة الإعلام تغيرت من التوسط في إدارة النقاش العام وإيصاله إلى الجمهور، إلى وظيفة تشكيل الخطاب العام وتحديد مسائله وفقا لأجندات، تم تحديدها مسبقا» (عز الدين عبد المولى، 2015: 86). الأجندات التي يتكلم عنها الباحث لها علاقة بحقلين مهمين الأول علاقة النسق الإعلامي بتحقيق

وتعزيز أهداف الحقل السياسي خاصة في الدول الشمولية التي تستعمل الإعلام لتمرير خطابها وغرس فلسفتها السياسية التي تحفظ لها النظرة المقدسة لتواجدها وثانيا علاقة النسق الإعلامي بمتغير السوق الذي نعني به الاقتصاد فمثلا في الأنظمة الاقتصادية التي تجعل من الريع منفذا لها ونقطة قوة لزاما عليها الحفاظ وفق خطاب إعلامي على إستراتيجية تقسيم ثروة الريع تقسيما عروشي زبوني كما أن الأداء الإعلامي الذي كان حاضنا للفكر النقدي للمجال العمومي أصبح يتآمر على فلسفة المجال العام ومحاولة تقويض وظائفه قدر المستطاع وتكوين وعي زائف غير الموجود في الواقع المعيش.

يستهدف الخطاب الموجه عبر برنامج (نقاش على المباشر) فئة الشباب، فهم يمثلون أعلى نسبة مقاطعة للانتخابات، وذلك لعدة اعتبارات منها ما تكرر في وحدة الجملة (الشباب مجرد شعار لجلب الأصوات) بعدد 05 تكرارات، ويتجلى ذلك في استخدام الشباب لملئ الوعاء الانتخابي، وتدعيمه بالترويج للخطاب الذي يستهدف التقرب من الشباب، ليقوم الشاب بفعل التصويت، خاصة من خلال المحاولات المتكررة لعرض صور الشباب المتحزب، والمنخرط في الأحزاب مثل الأرندي والآفلان وتاج و حمس، خلال حصص البرنامج بتكرار وصل إلى 61 مرة، بغرض تكوين وتشكيل وعي زائف، هذا الأخير يحتاج إلى دعاية ممنهجة لتموه وتضليل المتلقي خلال مرحلة الانتخابات وعرض عكس ما هو موجود في الواقع المعيش من عدم قبول وحضور الشباب لتجمعات الأحزاب والانخراط في تنظيماتها ولتحقيق هذا الهدف يستعين المضمون الإعلامي بعنصر الصورة حيث تم عرض 46 مرة لصور شباب في تجمعات الأحزاب.

تلعب الصورة دورا مهما في جذب انتباه المشاهد، بالإضافة إلى عامل التكرار، الذي يؤثر في اتخاذ القرارات والمواقف، وتأثير المضمون على المتلقي، حيث يعتبر رولان بارت أن للصورة «استقلالية بنيوية: تتشكل من عناصر منتقاة

ومعالجة وفق المطلبين: المهني والجمالي (المطلب المركب الأول) والإيديولوجي (المطلب المركب الثاني) اللذين يعطيان لها بعدا تضمينيا توجه إلى المتلقي الذي يكتفي بتسلمها فقط» (قدور عبد الله ثاني، 2005: 25)، نحاول من خلال عرض هذه الفكرة لإثبات أن الصورة توظف لحملها دلالات وإيماءات أيديولوجية تهدف لتضليل المتلقي وصناعة خطاب رمزي مضاد للخطاب الشعبي حول انسحاب الشباب من العملية الانتخابية، ولكن خلال التركيز في الصور التي عرضت في البرنامج نلاحظ أن تواجد الشباب في تجمعات الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية التي تكرر ذكرها بنسبة 0.18% هو بغرض تأدية وظيفة التنظيم فقط، وذلك استعانة بالطلبة الجامعيين المنخرطين في المنظمات الطلابية، واستعمالهم كإطارات تنظيمية، كما تجدر الإشارة إلى أن وظيفة المنظمات الطلابية هي ملئ الوعاء الانتخابي للأحزاب السياسية، هذا ما لاحظناه خلال تحليل مضمون حصص البرامج الثلاثة، من خلال تكرار وحدة الجملة التي تعبر عن الواقع المعيش في المحيط الجامعي، وعلاقته بالانتخابات «المنظمات الطلابية تستغل الشباب لامتلاكها خلفيات سياسية ولدعم أحزاب سياسية» بتكرار 13 مرة.

تملك الحركات والمنظمات الطلابية في الجزائر وجودا تاريخيا حافلا بالانجازات والنضالات، «والتي تأسست في خضم المرحلة التحررية من السلطة الاستعمارية وشكلت إحدى دعائم الثورة التحريرية» (رابح لونيسي، 2004: 205)، تعد الحركات الطلابية على تعدد توجهاتها وبروزها بشكل كبير خلال مرحلة بناء الدولة الوطنية، فقد عرفت توهجا خلال المرحلة البومدينية، من خلال تأسيسه لمنظمة طلابية سميت بالاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، حيث كان الهدف الرئيسي من تأسيسها، هو دعم الأعمال التنموية التي كانت ترعاها الدولة الوطنية.

تأسست هذه المنظمة الطلابية سنة 1975 خلال حكم الرئيس هواري بومدين، ومصدرها السياسي الأساسي والنموذجي نابع من عقيدة الحزب الواحد،

حزب جبهة التحرير الوطني، حيث تم استعمالها كورقة رابحة عبر مراحل متتالية في كل الاستحقاقات الانتخابية، خاصة الاستفادة من جانب التنظيمي والتغلغل في وسط فئة الشباب، في محاولة لكسب ثقتهم، وتوجيه خطاب مباشر أو غير مباشر إلى هذه الفئة التي تتعامل مع الخطاب السياسي بحذر ونفور.

يهدف بث هذه البرنامج إلى ممارسة الدعاية للنظام السياسي، لتحطيم مواقف المقاطعة، والترويج للانتخابات، وهذا ما يبرز خلال تكرار كلمة انتخابات 25 مرة بنسبة 4.68% (النسبة هي 4.68 لأن هذا الجدول يشكل جزءا من الجدول الكلي حيث عمدنا الى تقسيم الجدول الرئيسي الى جزأين لمساعدتنا في التحليل) في دعوة واضحة لإنجاح العملية الانتخابية ومساندة الخط العام والتوجه الإيديولوجي للسلطة السياسية، كما لاحظنا تكرار جملة «لا بد من الانتخاب حتى ولو بورقة بيضاء فمصلحة الوطن تقتضي ذلك» بتكرار 25 مرات، دفع تخوف السلطة من فشل العملية الانتخابية إلى استعمالها كل الآليات، ومن بينها الإعلام التلفزيوني الذي تتحكم فيه بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، كما أن الدعوة إلى الانتخاب ونجاح المنظومة الانتخابية «يكفل نوعا من الشرعية الدولية للمؤسسات السياسية للعالم الخارجي، رغم ظهور بوادر عدم التصديق، التي أصبحت أكثر حضورا لدى محيطنا القريب، الأوربي خاصة، الذي أصبح يعبر عن ذلك من خلال رفض إرسال ملاحظين، أو عدم الاهتمام السياسي والإعلامي بهذا النوع من الانتخابات المملة، التي أصبحت تنفر منها وسائل الإعلام الدولية ولا تحوز على اهتماماتها» (ناصر جابي،2011: موقع الكتروني). تميز المرحلة الانتخابية بالشكلية في الأداء يستعمل كمبرر يتم تسويقه للعام الخارجي خاصة الدول الأوربية حيث تحتاج هذه العملية الى تزييف كل ما هو موجود خدمة لمصالح وإيديولوجية النخب الحاكمة المنبثقة من رحم النظام الريعي والشمولي.

يعمل وضوح المتغيرات في المجال السياسي الثابت، والمتوقع في سيناريوهاته، على إعادة إنتاج نفس الظروف، لتتحقق نفس النتائج، وبنفس الكيفية التي تم انتهاجها سابقا، مما أدى إلى وجود ركود في الممارسة السياسية. فلم يكتفي البرنامج بمحاولة التأثير على المتلقي، من خلال استعمال خطاب لغوي فقط، بل عمد إلى تدعيم أطاريحه وإيديولوجياته حول الانتخابات بصور فوتوغرافية متحركة، تختلف تأويلاتها السيميولوجية، لكن الهدف واحد وهو بناء الثقة، أو ترميمها، وان كنا نتحفظ على كلمة معارضة، لأن المعارضة في الجزائر في مظاهرها الظاهرة والباطنية شكلية، تؤدي أدوارا معينة حين يطلب منها ذلك، قدرة النظام السياسي على تسيير وتنميط النشاطات السياسية لا يكون إلا بمساعدة زبائنه الذين لديهم قبول التضحية من أجل التموقع في السلطة حيث تجدر بنا الإشارة إلى دراسة ناصر جابي حول انتقال السلطة في الجزائر بين الجيل الأول الذي أنجز الثورة والتي شرعن بها وجوده وترأسه للدولة الوطنية والجيل الثاني المنتمي إلى فترة السنوات الأخيرة لحرب التحرير ليحدث انتقال السلس للسلطة فكلاهما يملكان نظرة ايجابية عن بعضهم البعض، والسيناريو الثاني انتقال السلطة من جيل الأول نحو الجيل الثالث الذي عاش مرحلة احتجاجات ورفض لسياسية وفئات الحاكمة للدولة للجيل الأول(ناصر جابي، 2012: 14)، المجال العام رغم تشوهات التي تشوبه الآن فإنه يتميز دائما بصراع بين من يملك السلطة في الحقل السياسي وبالتالي الهيمنة على جميع مجلات الحياة والجيل الجديد الذي يرى من حقه أيضا قيادة ومشاركة السلطة في اتخاذ القرارات التي يراها كفيلة بتقدم مجتمعه لكن النخبة الحاكمة تتبع فلسفة الإقصاء ضد كل فئة تحاول تقاسم اتخاذ القرارات في قضايا الشأن العام.

الحركات الاحتجاجية التي يتبناها الجيل الثالث لنقل تصوراته للسلطة السياسية نتيجة ضعف وتحطم مشروع الدولة في شراء السلم الاجتماعي جعلها في

موقف انهيار داخلي وكره عام من طرف الشباب لجيل الثورة خاصة في ظل ضيق على مستوى الممارسة السياسية وجمود في التوظيف والحصول على منصب عمل، كل هذه العوامل خلقت اضطراب بين الجيل الأول للثورة الذي يرى نفسه وصيا على الجميع والجيل الذي وجد نفسه في ظروف اقتصادية وسياسية منهارة.

6.الديمقراطية والصناعة السياسية بالصورة الإعلامية:

في كثير من الأحيان نتساءل كباحثين حول مواضيع مختلفة، لحملنا هما معرفيا وميدانيا لحال أوطاننا، وجاءت الفرصة لنقف على موضوع مهم بالنسبة للوطن العربي، وخاصة المجتمع الجزائري، وهو الديمقراطية حيث نقول: هل فعلا نسير نحو الديمقراطية؟ وهل بمجرد ممارستنا لأشكال المشاركة السياسية مثل الانتخاب والحرية المزيفة، وتنظيم حملات انتخابية، نقول أننا مجتمع ديمقراطي أو نعيش حالة الديمقراطية؟.

في الحقيقة التجربة السياسية الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية، التي عمد المستعمر الفرنسي خلالها إلى تدمير، وتحطيم ممنهج لكل ما هو جزائري، وبالرغم من كل هذا القهر والاضطهاد، شهدنا وعايشنا ممارسة سياسية بتعدد خلفياتها الإيديولوجية، وممارسة حاولت الوقوف ضد هيمنة الاستعمار والسلطة الاستعمارية الفرنسية ومشاريعها.

عرفت عملية تكوين الأحزاب السياسية في المرحلة الاستعمارية، نوعا من المضايقات، ومحاولات غلق المجال السياسي، أو التضييق عليه ومراقبته بشدة، والتضييق على القيادات الحزبية، أمثال فرحات عباس، ومصالي الحاج، وغيرهم، وبالرغم من كل هذه المضايقات، إلا أنها تظل المرحلة التي عرفت أكثر وأفضل التعبيرات عن الوجود السياسي والتنظيم الحزبي، بشكله الحديث، لدرجة انه كان شبيها بذلك الذي عرفته الدول الأوربية، لكن يبقى المنطق الاستعماري هو

المهيمن، على الممارسات السياسية، والتصدي لكل محاولة تهدف إلى بناء وعي وإجماع وطني، حول قضية التخلص من الاستعمار والتفكير في الاستقلال.

رغم كل هذه الصعوبات تحقق الاستقلال، لنمر إلى مرحلة عرفت بتحولاتها الجذرية، أثناء بناء الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، حيث تم استلام قيادة الدولة بمنطق الشرعية الثورية، ليتم تجاوز كل مبادئ الاختيارات الديمقراطية، وتفوت السلطة على نفسها أول محطة وأول فرصة، كانت بإمكانها أن تشهد تحولا نوعيا لممارسة الديمقراطية، حيث استمرت الحالة اللاديمقراطية إلى غاية انقلاب الشرعيات على بعضها البعض، ونقصد هنا ما اصطلح على تسميته بالتصحيح الثوري، الذي قام به الرئيس الراحل هواري بومدين، إننا نؤكد على أن الشرعية الثورية، كانت أول إجهاض لمشروع مجتمع قائم على الديمقراطية التمثيلية، التي تحيلنا إلى ما سمي بالديمقراطية التداولية كما وصفها هابرماس، فلم يترك الرعيل الأول للثورة فرصة لإبقاء الأفكار المختلفة عن أفكاره وفلسفته وهذا ضد أول قاعدة يقوم عليها المجال العام.

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بتوجيه كل جهود الدولة ومؤسساتها إلى بناء الاقتصاد، بروح اشتراكية إلى غاية انتفاضة أكتوبر 1988، التي رسمت انهيار نظام كان قد بدأ في التآكل منذ مدة، أو كما وصفه العياشي العنصر بأن «أهم ما يميز النظام المؤسساتي والسياسي في الجزائر عشية تلك الانتفاضة، هو أنه كان على درجة متقدمة من الانحلال والتفكك، مهددا بالانهيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عوامل: وجود تباين اجتماعي صارخ، العجرفة السياسية للنخبة الحاكمة، الإثراء الفاحش للأغلبية المحمية، وإقصاء غالبية المجتمع» (عياشي العنصر، 1998: 10). يؤدي التقسيم غير المتوازن للثروة في المجتمعات الاشتراكية وجوبا، إلى ظهور الحركات الاحتجاجية التي تطالب بالمساواة في تقسيم الثروة، خاصة عند انتشار الوعي الزائف بأن الجميع يشارك في مجهود الدولة، وبالتالي

الجميع له الحق في الاستفادة من مردودية وسائل الإنتاج، أو الملكية العامة لوسائل الإنتاج، كما أن الإقصاء الذي يمس المجتمع، سيمس بالضرورة مناطق جغرافية دون غيرها. فاستعمال السلطة لمنطق العروشية في تقسيم ثروات النظام الريعي يحيلنا الى انتفاضة مناطق لحرمانها من الحق العام في الثروة النفطية وبالتالي تشكل السلطة السياسية من نخب أنتجتها عقلية القبيلة المهددة بالانهيار أمام كل متغير جديد يفرض ذاته من الدول المجاورة أو ما تعايشه الدول المجاورة مثل ما حدث في ما سمي بالربيع العربي الذي نختلف صراحة لتسميته بهذا الشكل لأنه تسمية إعلامية نحاول تسميته حراك اجتماعي شامل جعل المنظومة السياسية في الجزائر تفكر في حل تميل في مشروع شراء السلم الاجتماعي حتى ولو لفترة قصيرة ريثما يعيد تشكيل وموقعة نفسه في نفس الإطار لكن بآلية مختلفة وتقنيات مغايرة للحفاظ على استمراريته.

استمرار الركود السياسي الذي لا يخرج عن طوع السلطة ولا يخرج عن ما تم تحديده من ادوار للأحزاب السياسية التي تم إشراكها في التسيير إلى حد الآن لم يكن كايفا لنشهد انتقال ديمقراطي الذي يفضي إلى التحول من نظام الهيمنة إلى نظام التعددية الحقيقية وليس التعددية الشكلية .

لا يمكن الحديث وممارسة السياسية في ظل الأنظمة التوتاليتارية بشكل ديمقراطي حقيقي، فحسب حنت ارندت تسعى الأنظمة الشمولية للسيطرة على الفرد وعلى النظام الاجتماعي، تعد حنت ارندت من بين المهتمين بالبحث في الأنظمة الشمولية، حيث كتبت مرجعا مهما جدا في الموضوع بعنوان «أسس التوتاليتارية» لشرح الهيمنة التي تمارسها النظم السياسية على المجتمعات، حيث أن النظم الديمقراطية لا تتفق مع معطيات الدول الشمولية التوتاليتارية، لأنها تؤمن بالممارسات التسلطية والإدارة المركزية للموارد المجتمعية كما أنها تعمل على

احتكار وسائل الإعلام والسيطرة عليها واستعمالها كآلية من آليات إخضاع الأفراد.

حديثنا عن الديمقراطية هنا هو ملاحظتنا لمتغيرات توحي بممارسة الديمقراطية ظاهريا في المجال السياسي بالجزائر، وتدعيمها بصناعة إعلامية من خلال برامج تعرض في الإعلام التلفزيوني بقناة النهار، التي تستخدم خطابا موجها نحو الشباب خلال مرحلة الانتخابات، في برنامج نقاش على المباشر، حيث تم تداول كلمة حملة انتخابية مرة واحدة في البرنامج، هذا من الجانب اللغوي للكلام، أما الجانب الآخر من اللغة، والمتمثل في استعمال الصور واعتمادها كتعبير عن أبعاد وملامح الحملة الانتخابية، فيظهر جليا في البرنامج حيث يمكن تعريفها بأنها كل النشاطات التي يقوم بها مرشح حزب معين، بهدف التأثير على قرارات الناخبين، من خلال عرض برنامجه وتطلعاته فهي عملية تهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأفراد للتصويت على المرشح.

يعمل المجال السياسي بالتوازي مع المجال الإعلامي، من خلال تسويق البرامج السياسية إعلاميا، وهذا في ظل قدرة التأثير التي تمتلكها وسائل الاتصال الجماهيري، خاصة التلفزيون وقدرته للوصول وإقناع المتلقي بالمحتوى، حيث أن «النظام الاتصالي يسعى إلى قولبة الفرد في أطر معينة يحددها قادة النظم، بما يخدم مصلحة النظام القائم بذاته» (فايز الصياغ، 2005: 505)، فمحاولة هيمنة السلطة السياسية لا تكون بمعزل عن الاستخدام المصلحي للنسق الإعلامي، حيث توحي المعطيات الميدانية، بأن اتجاه قناة النهار يعمل على بث صور تتضمن حملة انتخابية لصالح فئة أو جماعة معينة، بالإضافة إلى دعم الخطاب الكلامي بين الضيوف، لذلك سنقوم بعرض جدول يتضمن أو يحتوي على صور التي أراد من خلالها البرنامج القيام بدعاية وتعبئة إعلامية حول الانتخابات وحول الترويج لإيديولوجية أحزاب التي تشكل الوجه الظاهر للنظام السياسي، حيث نطرح

الأسئلة التالية: لمصلحة من تم إنتاج هذه التعبئة الإعلامية؟ وكيف تم تقسيمها في البرنامج؟.

تشير البحوث الإعلامية إلى دور الصورة في إيصال المعلومة بشكل سريع ومتلائم مع جميع فئات الجماهير، كما أنها تعد من الأساليب الناجحة والمهمة في تضمينها مواضيع وأفكار تلامس وعي الفرد خاصة لامتلاك الصورة التلفزيونية خاصية تأثير عميقة فهي «تجذب الانتباه وتشده بما يعادل خمس أمثال ما يجذبه الصوت وحده، وهو ما يعطي للتلفزيون أهمية مع الاستخدامات الفنية الأخرى للصوت واللون والموسيقى» (قرش السعدية، 2016: 175). مخاطبة ذهن المتلقي على مستوى وعيه ولا وعيه يتحقق بشكل كبير جدا باستعمال الصورة فهي حامل لأفكار ومضامين وايحاءات تدفع المتلقي الى تبني سلوك معين أو الامتناع عنه.

تتشكل بنية المضمون الإعلامي من عدة عناصر تهدف في جزئيتها وشموليتها الى تحقيق أهداف المرسل أو القائم بالاتصال الذي يعمد إلى إنتاج الرسائل الإعلامية حسب الظروف، مثل فترات الانتخابية التي تفرض عليه دعم مرشح من منطلق توافق إيديولوجي أو ما يؤرق باحثي المدرسة النقدية من تسليع المجال العام بتآمر من وسائل الإعلام، التي تخضع لمنطق السوق وفق العرض والطلب ومن يدفع أكثر يستفد أكثر بل يتجه الى أبعد من ذلك إذا ما وجد في إطار الحرية الإعلامية وانفتاح سمعي بصري شكليا، مثل ما يحدث في الحلة الجزائرية من تمويه وتزييف لمشروع إعلام خاص مستقل بذاته.

الجدول رقم (28):دور الصورة في تشكيل خطاب تضليلي

الصورة	التكرار	النسبة المئوية
.عرض صور اختيار قوائم الناخبين من طرف الأفراد	02	1.11%
.عرض صور لحملات انتخابية يقوم بها الأحزاب	03	1.66%
.عرض صور تجمعات حزب جبهة التحرير الوطني خلال فترة الحملة الانتخابية، بالإضافة إلى اختيار عرض صور من اليوم الوطني الذي أقامه الأفلان حول: الشباب والمشاركة الايجابية في بناء الوطن .ولد عباس يقوم بوضع برنوس لشاب قيادي في حزب الأفلان	62	34.44%
.عرض شعار مكتب الأرندي وصورة رئيس حزبه أحمد أويحي وبجانبه صورة رئيس الجمهورية .إبراز حضور الشباب في تجمع الحزب	52	28.88%
.عرض صور لتجمع حزب طلائع الحريات وظهور بن فليس على الصورة خلال الحملة الانتخابية	11	6.11%
.عرض صور متحركة لحزب جبهة العدالة والتنمية لعبد الله جاب الله	12	6.66%
.عرض صور لانتخابات سابقة يقوم خلالها الشباب باختيار قوائم الناخبين	18	10%
.عرض صور تجمع بين قياديين في إطار التحالف عبد الرزاق مقري وعبد المجيد مناصرة خلال الحملة الانتخابية	03	1.66%
.عرض صور لحزب تاج وإبراز رئيس الحزب عمار غول	17	9.44%
المجموع	180	100

تؤثر الصورة الإعلامية، وخاصة المتحركة على وعي المتلقي، من خلال الاعتماد على التكرار كوسيلة لمخاطبة وعي ولا وعي الفرد، وذلك لما تحتويه الصورة من دلالات ومثيرات باستعمال التكنولوجيا، حيث تعمل الصورة على إعادة إنتاج الواقع، يرى جون بودريار أن الصورة تهيمن على العالم والواقع، في خلفيتها لذلك ارتأينا إدراج مؤشر الترويج للحملة الانتخابية في قناة النهار باستخدامات الصورة حيث لاحظنا أن برنامج «نقاش على المباشر» يدعم بشكل ضمني وصريح حزب السلطة المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني بعرض صور في مجملها عبرت عن اجتماعات وتجمعات الأفلان بتكرار 62 مرة بنسبة 34.44% خاصة التركيز على عرض صور فعاليات اليوم الوطني الذي أقامه المكتب السياسي للحزب بعنوان: الشباب والمشاركة الايجابية في بناء الوطن، محاولة تفسير تركيبة العنوان حيث أن أهم فئة التي تهدد فشل الانتخابات هي التي تبدأ بها الجملة وتليها كلمة مشاركة ايجابية فالسلطة والنظام بشكل عام ترى انه ما يخرج عن إطار الاستجابة لخطابها الذي يهدف إلى ممارسة الانتخاب هو تمرد وفعل سلبي يؤثر على الوطن وهنا استمالة مشاعر الوطنية لدى الأفراد من أجل تحقيق تأثير عاطفي لدفع الشباب لتبني فعل الانتخاب وتخلي كليا على فعل المقاطعة أو ما يعرف بالعزوف.

ينتج لنا الاستعمال الذرائعي غير المقبول لكلمة الوطن، بناء سياسيا عقيما، لأنه وحسب هابرماس تؤدي المواطنة دورا حقيقيا في بناء الديمقراطية والتي تحيلنا إلى ممارسة سياسية عقلانية قائمة على العقل، في أدائها وليس على العاطفة ولغة الخشب المفرغة من كل رهان حقيقي وممارسة جادة.

كما أن صورة الأمين العام التي عرضت بشكل بطيء ولأكثر من مرة وهو يقوم بوضع (البرنوس) ، على الشاب القيادي في الأفلان حيث يعرف البرنوس «عند العرب قديما باسم (البرنس)، فقد عرف استعمال البرنوس منذ عهد قديم

وشكله العام مثل الحرملة قد تصل إلى الكاحل، وبدون أكمام، وله غطاء رأس كالطرطور، ويخاط بجرده الرقبة، فيعتبر جزءا من هذا الرداء، وهذا الرداء مفتوح بدون أزرار بل يثبت بطريقة شريط ثابت على الصدر» (نعيمة رحماني وآخرون، 2017: 92)، تحمل الصورة دلالات سيميولوجية ظاهريا تتمثل في تنازل جيل الشرعية الثورية وتسليم المشعل القيادي للشباب خلال الانتخابات التشريعية في محاولة للفت انتباه المتلقي والمنتخب في شكل دعاية ممنهجة لإيهام المنتخبين وصناعة وعي زائف فضح في مرحلة ما بعد الانتخابات وفي مرحلة تشكيل القوائم الانتخابية التي لم تشهد تشبيب كما وصفته السلطة للقوائم الانتخابية.

تستمر الدعاية الممنهجة لدعم فلسفة النظام السياسي من خلال دعم ثاني حزب سياسي الذي يشكل جزء مهم في الخارطة السياسية للمجتمع ونقصد حزب الأرندي، أو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، هذا الأخير الذي أنتج في ظروف حرجة، من طرف النظام السياسي، حيث لا تختلف قراءات الباحثين في أن حزب الأرندي هو الابن المدلل للسلطة السياسية، تم بث صور تتضمن شعار مكتب الأرندي وصورة رئيس حزبه أحمد أويحي وبجانبه في نفس الصورة صورة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مما يعني مباركة عقيدة الحزب العتيد لحزب (RND)، ومباركة النظام السياسي الذي أقحمه في مرحلة التعددية كورقة إضافية لضمان الشرعية للسلطة السياسية حيث تكررت الصورة 52 مرة بنسبة 28.88%.

تهدف الإيحاءات التي تخاطب المتلقي، من خلال صناعة سياسية إعلامية، إلى التأثير في قرارات الجماهير، حيث دائما ما تحمل المضامين الإعلامية موقفا معينا، فهي إما تريد من المتلقي تأييده، أو الإعراض عنه تمام، حيث عمدت التعبئة الإعلامية لقناة النهار من خلال برنامج «نقاش على المباشر» إلى إيهام الرأي العام بتمرير صور لتجمعات أحزاب أخرى، مثل حزب تاج بقيادة عمار غول، فقد تم تكرار صور تتضمن تجمعاته ولقاءاته 17 مرة، أي بنسبة 9.44%، و صور لعرض

تجمعات خطاب رئيس حزب طلائع الحريات بن فليس بتكرار 11 مرة بنسبة 6.11%، بالإضافة إلى صور لحزب جبهة لعدالة والتنمية بتكرار 12 مرة تصل لنسبة 6.66%، أما تغطية التحالف الذي جرى بين السيد عبد المجيد مناصرة والسيد عبد الرزاق مقري فعرضت بتكرار صورها 03 مرات بنسبة 1.66%.

يظهر هذا النوع من الترويج في البرامج الثلاثة، أن هناك تغطية متوازنة لجميع الأحزاب لكن في الريادة يظهر دائما حزب الأفلان والأرندي، اللذان حازا على تغطية مميزة وكثيفة باعتبارهما ركيزتان أساسيتان للنظام السياسي، أما تغطية باقي الأحزاب تهدف إلى شرعنة الانتخابات، والاستعانة بها كواجهة لتمثيل المعارضة حيث أن «السلطة الفعلية لا تهتم كثيرا بالانتخابات التشريعية، باعتبارها جزء من عملية تلهية النخب السياسية وواجهة أمام العالم الخارجي من خلال دوريتها واحترامها لمقاييس قانونية شكلية ما عدا هذه الانتخابات ما يهمها أنها لن تعيد النظر في الخارطة السياسية التي تبقى مسيطرة عليها عن طريق أحزابها الكبيرة والصغيرة الجديدة، التي تبقى على استعداد للقيام بنفس الوظائف المطلوبة منها» (ناصر جابي، 2017: موقع الكتروني)، فاعتماد النظام السياسي لضمان إعادة إنتاج نفس المعطيات السياسية في المجال السياسي على الأحزاب التي وجدت من أجل تقديم الولاء للسلطة السياسية والتي تتشكل في أغلب أجنحتها على الزبونية.

برزت مظاهر التحولات الإعلامية التي شهدها المجتمع الجزائري، بشكل كبير في المجال السياسي حيث يعتبر جون بودريار المنتمي إلى التيار ما بعد الحداثة أن « تغلغل وسائل الاتصال الجماهيري في حياتنا بكل مكان إنما يخلق لنا عالما من الواقع المفرط يتكون من اختلاط السلوك البشري من جهة والصور الإعلامية من جهة أخرى»(فايز الصياغ، 2005: 513)، فالواقع المفرط الذي تكلم عنه بودريار، يتجلى في إعادة تحديد وتعريف معطيات الواقع لصالح إيديولوجيات وتوجهات المتحكم بوسائل الإعلام خاصة التي تعتمد على الصورة التي تؤثر

بشكل عميق على المتلقي في مرحلة الانتخابات مثلا، ولم يكتفي البرنامج عرض صور للأحزاب السياسية لتقديم الدعاية لحزبي السلطة السياسية، بل رغب وحاول تعبئة الجماهير لتبني سلوك الانتخاب من خلال عرض صور لاختيار الأفراد في المجتمع لقوائم المنتخبين بتكرار مرتين ثم تليها بث صورة من الأرشيف لانتخابات سابقة يظهر فيها الشباب يختار القوائم الانتخابية بتكرار 18 مرة أي بنسبة تصل إلى 10%، الهدف من الصورة هو تعبئة الشباب إعلاميا لتحقيق ممارسة سياسية بعيدا عن فعل المقاطعة ومحاولة التأثير في قراراتهم.

تحتاج الحملة الانتخابية إلى وسائط من اجل إيصال رسائلها وأفكارها وبرامجها التي تعبر عن انتماءات مختلف الأحزاب، وتعد الملصقات إحدى الوسائل الضرورية في الحملات الانتخابية فهي حق قانوني يحدد بمدة وضعها إلى غاية نهاية الحملة أين يتم توقف وضع وتوزيع الملصقات، فقد لاحظنا الصور التي مرت في البرنامج تحتوي على صور لشعارات عامة حول الانتخابات لدفع المتلقي والـتأثير عليه كما تم استعمال اللافتة الاشهارية فهي وسيلة لترويج السلع أو الخدمات أو الأفكار لتجذب انتباه المتلقي في المجال العام بالمدينة وذلك لمميزاتها مثل أنها تلفت الانتباه ومختصرة إلى غيره، لتصبح أكثر قوة وتعبيرا حين يتم نقلها وبثها في وسائل تلفزيونية سمعية بصرية توظفها لنشر إيديولوجية داعمة لطرف معين أو مجموعة معينة.

ركزت مواضيع الملصقات الاشهارية حول الانتخابات، على الدعاية للمشاركة، ومحاربة العزوف، ومن بيم هذه الإعلانات، نجد شعار «الكل معني» باللغة العربية والفرنسية (Tous concernes) ، حيث كان الهدف من الملصق السياسي التأثير على المارة في الشارع أولا، وثانيا لفت انتباه المشاهد بالعناية بشكل ومضمون الملصق، فقد تكرر 19 مرة وكتحليل سيميولوجي للشعار نجد كلمة «كلنا معنيون» باللون القاتم شديد التلوين وبعدها مباشرة جملة مختصرة التسجيلات

مفتوحة باللون الأبيض لتتبعها تحديد زمني من 28 إلى 22 فيفري 2017 هذه الفترة خاصة بالتسجيلات قبل الإعلان عن بداية الحملة الانتخابية، أسفلها مباشرة صورة لشاب مبتسم بلباس عصري، يرتدي قميص أخضر وأخر ابيض في تشكيل دلالات توظيف الشاب في الملصق، نظرا لأهمية هذه الفئة الاجتماعية وتخوف السلطة من مقاطعتها، ويحمل أيضا في يده اليمنى بطاقة الناخب يظهر الجانب الأمامي منها، عليه خريطة الجزائر باللون الأخضر القاتم، دلالات تحمل رسالة أن الوطن يجب أن يكون قبل كل شيء، ويبرز هنا توظيف السلطة السياسية، للجانب العاطفي للفرد الجزائري، للتأثير على قراراته حول المشاركة في الانتخابات، حتى ولو بورقة بيضاء، المهم أن تكتسب شرعية حتى لو اضطرت إلى تجاوز الأعراف والقوانين.

كما أن ألوان لباس الشاب مستوحاة من ألوان العلم الوطني الذي يعني حسب ما جاء في المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أن اللون الأبيض يدل على النقاء والسلام لما له من أهمية بالنسبة للفرد الجزائري، نتيجة لظروف تاريخية مر بها، أما اللون الأخضر تدل على الازدهار وثروات البلاد، وفي أعلى يمين الملصق أوراق مرئية في شكل تصاعدي تشكل لنا رسم حمامة التي ترمز إلى السلام والحرية وتوظيف العلم الوطني كشريط يحتوي كل العناصر التي ذكرناها مع خلفية الملصق باللون الأزرق فاتح مريح أكثر.

الملصق يخاطب شرائح من المجتمع المنتمية إلى التيار المعرب ويجسد أيضا اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، نفس المعطيات والأجزاء المرتبة ترتيبا متساوي باللغة الفرنسية يخاطب شريحة المفرنسين في الجزائر أو الفرانكفونيين. نلاحظ كيف أن صراع التيارين ينزل إلى الشارع في الاستحقاقات الانتخابية، مع وجود ازدواجية في الخطاب، وهذا لما تعرفه الجزائر من تركيبة نوعية سواء على مستوى الفئات الاجتماعية البسيطة، أو كوادر وإطارات الدولة، هناك اختلاف واحد بدل

ترك نفس الشاب، تم استبداله في الملصق الفرنسي بشابة تظهر بمظهر عصري في محاولة للتأثير على الجنسين باستعمال خطاب الملصقات.

كما تم الترويج لصورة متشكلة من جزأين، بعنوان علوي الانتخابات التشريعية، وأسفله علم الجزائر وبجانبه جملة مركبة ماي 2017، نؤكد دائما على أن توظيف العلم الوطني في الملصقات يهدف للدلالة، على أن الانتخابات قضية وطنية وواجب وطني للحفاظ على استقرار المجتمع، بالإضافة إلى تدعيم الصورة بجزء آخر في أعلى الصورة من الجزء الثاني، تم وضع صندوق اقتراع شفاف فيه ظرف، وهي دعوة للتصويت، أما لون الصندوق الأبيض الشفاف فيحمل دلالات وإيحاءات على شفافية الانتخابات، كما ويوجد أسفل الصندوق مباشرة جملة «كلنا معنيون» ومقابل كل هذه العناصر في الجزء الثاني باللغة الأمازيغية التي تشكل جزء من هويتنا الوطنية وتتحول إلى رهان خلال مراحل الانتخابات بصفة عامة حيث تكررت 03 مرات في البرامج، فترويج الملصقات باللغة العربية والفرنسية يفوق من حيث التكرار الملصق باللغة العربية والأمازيغية.

نوعية الملصقات التي تقوم الأحزاب السياسية لاستخدامها للترويج ونشر برامجها واكتساب قاعدة جماهيرية ووعاء انتخابي تقترب من شكل اللافتة الإعلامية التي «تصلح أساسا لمخاطبة جمهور عام وموحد بالصفات والميول والاهتمامات وتحمل رسائل ذات طابع عام (إرشادات ونصائح عامة، الترويج للسلع ذات الاستخدام العام) كما أنها تعتبر وسيلة مناسبات» (قدور عبد الله ثاني، 2005: 236-237) ففي حالة الترويج أي ترويج اللافتة الإعلامية الموجودة في الشارع وباستخدام مؤثرات فنية تلفزيونية فان التأثير سيكون بشكل واسع والهدف منها هو محاصرة المتلقي والناخب في الشارع ووسائل الإعلام بأنواعها من خلال صناعة سياسية تهدف إلى تركيز انتباه واهتمامات الفرد إلى موضوع الانتخابات واستخدام الصورة إعلاميا كوسيلة جزئية من المنظومة

الإعلامية (في طرح هابرماس يؤكد على دور الدعاية التي تستعمل وسائل الاتصال الجماهيري لتحقيق أهداف تسويق سياسي وإقناع المتلقي بوضعه في خطاب رمزي متكون من عنصر الصورة للتأثير على قراراته كما أننا نريد التنويه الى أن الخطاب الإعلامي يستعمل عنصر الصورة لتحطيم كل التمثلات التي تفيد أن الشباب مقاطع للعملية الانتخابية.كما أننا نحتاج الى توضيح كيفية استعمال السلطة السياسية للإعلام في تمرير رسائلها وتدعيمها).

7.إعادة إنتاج هيمنة الشرعية الثورية على المجال السياسي في برنامج نقاش على المباشر:

سنعرض في هذا العنصر من الفصل جدول تحليل المحتوى الخاص بوحدة الكلمة ووحدة الجملة، لتوظيفهم في عملية التحليل وفهم آليات السيطرة والهيمنة وتفسير تأثيراتها على المجال العام، خاصة في أبعاده المرتبطة بالمجال السياسي المقترن بمؤشرات المشاركة السياسية.

الجدول رقم (29): وحدة الكلمة جزء الثاني

وحدة الكلمة	تكرار	النسبة المئوية
الأرندي: حزب التجمع الوطني الديمقراطي	10	1.87%
الأفلان: حزب جبهة التحرير الوطني	58	10.86%
أحزاب الموالاة	03	0.56%
أحزاب سياسية	66	12.35%
الأغلبية	16	2.99%
المعارضة	14	2.62%
انخراط	20	3.74%
مؤسسة البرلمانية	47	8.80%

التشريعيات	04	0.74%

وحدة الجملة	تكرار
الشعب لا يثق لا في المعارضة ولا في الموالاة.	04
حزب الأفلان هو الذي يتحكم في كل شيء كونه حزب الإدارة	04
الأفلان هو الحزب لي جاب الاستقلال ودار الثورة	04
لدينا إقبال الشباب على حزب الأفلان الذي يعطيه تكوين سياسي مما يجعله حزب شبابي	09

الجدول رقم (30): وحدة الجملة جزء الثاني

توضح الكتابات التاريخية والسياسية التي تناولت قضايا المجتمع الجزائري، ومعطيات بناء الدولة الوطنية، أن شرعية السلطة السياسية المستمدة من أعماق النظام السياسي، بنيت على الشرعية الثورية، أي إرجاع تسيير الشأن العام إلى الجيل الأول للثورة، بعد الاستقلال مباشرة، لكن أولا يجب تحديد مفاهيمي لكلمة الشرعية، لنتمكن من إيضاح استعمال المفهوم في إطاره الواضح، والصحيح حيث تعبر لدى الكثير من الباحثين، على وصاية جيل الثورة على الأجيال التي بعده، فمعظم الدراسات التي تناولت مفهوم الشرعية اقترن ربطها بالمجال السياسي.

تعني الشرعية السياسية عند لويس ديمون «أنها وسيلة لجعل السلطة دائمة ومستقرة» (أحمد ناصوري، 2008: 352) حيث تمثل الشرعية أساس السلطة التي ينجم عنها تمثيل الآخر، عن طريق المبدأ الانتخابي ففي نظر الباحث لويس ديمون أن ديمومة السلطة واستقرارها، مرتبط أساسا بوجود تبرير للخضوع، ويرى سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset) أن الشرعية هي «درجة قدرة النظام السياسي على تكريس القناعة بضرورة وجوده في المؤسسات السياسية والمحافظة على بقاءه، لأن هذه الوضعية هي ملائمة للجميع وتناسبهم» (François

Debras ,2015 :39)، حيث أن تسيير الشأن العام يحتاج إلى الشرعية التي تكون من نتاج الظاهرة الانتخابية والتصويت على فاعلين سياسيين قصد تسيير مؤسسات الدولة الحديثة فبهذه الكيفية نصل الى فاعلية المجال العام ونسير الى مشروع يتقبل فيه الجميع التناقضات الموجودة.

بالنسبة لمفهوم الشرعية نجده ضارب في التاريخ الأوربي وغيره، فخلال المراحل القديمة التي عاشتها أوربا، كانت تستمد شرعية الحاكم والشرعية في الحكم من منطلقين: الأول نابع من الإرادة الإلهية، فهي شرعية ميتافيزيقية لتتطور إلى ما نسميه شرعية دينية خالصة، تتجلى في حكم الكنيسة، حيث يشكل الدين والكهنوت قوة لا يفكر في التمرد عليها، والمنطلق الثاني البارز في الفكر الأوربي

الذي يؤكده الباحث فيريرو (Ferrero) «أن الشرعية في التاريخ السياسي الأوربي قامت على المبدأ الوراثي أي المبدأ الملكي، لنصل إلى ما نحن عليه الآن من حق المعارضة، وحق الاقتراع، على أساس المبدأ الديمقراطي، والمبدأ الانتخابي، وهما المبدآن للشرعية المعارضة للمبادئ الوراثية والأرستقراطية» (Jaques Milan ,1988 : 278)، إن نوع الانتقال في الشرعية السياسية تشكل انطلاقا من التمرد على عاملي الدين والحكم الوراثي، ليتجسد فعليا في عصر الأنوار بمجهودات تنظيرية، قدمها فلاسفة الأنوار في شكل عقد اجتماعي، كأول مدخل لما سماه فيريرو المبدأ الانتخابي والديمقراطي.

إذا ما تم إسقاط شكل الشرعية التي تحدثنا عنها الآن على الحالة الجزائرية، فإننا نجد بدايات اعتماد الشرعية الثورية لقيادة المجتمع وكل مؤسساته، من طرف جيل الثورة والأجيال التي أعلنت التزامها بالولاء للرعيل الأول من حزب الأفلان، وتدعم خلال مرحلة انفتاح السمعي البصري الفكر الزبوني للنظام، فخلال عرض حلقات برنامج نقاش على المباشر، ساد الخطاب الإيديولوجي الداعم لحزب السلطة في سياق العرض، وكما هو مبين في الجدول الخاص بوحدة

الكلمة ووحدة الجملة حيث لاحظنا تكرار كلمة الأفلان اختصارا لاسم الحزب باللغة الفرنسية FLN بمعدل 58 مرة أي بنسبة 10.86% ، إن محاولة دعم الحزب باستعمال وسائل الإعلام وخاصة القنوات التلفزيونية والذي يتجلى في قناة النهار، التي تتميز بطابعها الخاص، حيث قلنا بشأنه أننا نملك قنوات موازية أو إعلام موازي يروج لخطاب السلطة وأنه إعلام خاص من نوع خاص.

تم ملاحظة تمظهرات الهيمنة في تكرارات وحدة الجملة منها «الأفلان هو حزب لي جاب الاستقلال ودار الثورة» بمعدل 04 مرات ، كذلك جملة أخرى تهدف إلى ترويج أعمال الحزب «لدينا إقبال الشباب على حزب الأفلان الذي يعطيه تكوين سياسي مما يجعله حزب شبابي» بتكرار 09 مرات، حضور المتكرر لكلمة الأفلان مقترنة دائما بخطاب التأكيد على قدسية الحزب، وتأكيد لما هو مترسخ لدى الطبقة الحاكمة، في أن الحكم وتسيير مؤسسات الدولة لا يجب أن يكون إلا من طرف حزب جبهة التحرير، أو يكون إلى من يعلن الولاء ويدخل بيت الطاعة، بالإضافة إلى الخطاب الإعلامي الذي يحاول إقناع الجماهير والمتلقين، أن الأفلان يعطي الفرصة للشباب للتواجد في الحزب.

وفي نفس السياق يؤكد المؤرخ محفوظ قداش «أن إفلاس الحزب الذي أدى إلى القطيعة يعود إلى تجاهله للفرد، مع أنه يحاول إسعاده رغم أنفه، وانحراف إطاراته وانغلاقهم على الآراء الأخرى، ما حال دون أية ديناميكية فكرية أو ثقافية» (وناسة سياري،2012: 07)، انتهاج الحزب لسياسة إقصاء الآخر المختلف في تصوراته ومبادئه السياسية، يهدف بالضرورة إلى الحفاظ على نفس العقلية في المجال السياسي، مما يؤدي إلى نتيجة حتمية تتمثل في إعادة إنتاج نفس عمليات الهيمنة على اختلاف الوسائل، لغلق المجال السياسي أمام كل إيديولوجية أو تصور، يخرج عن الإطار المحدد سابقا، فقد «كرست الشرعية الثورية مفهوم أولوية وأحقية جيل الثورة لحكم الجزائر، وإقصاء جيل الاستقلال من المناصب السياسية

الحساسة، وغلق المجال السياسي وحتى الاقتصادي في وجه الشباب» (يوسف حنطابلي: 2013، موقع الكتروني)، كما تم استعمال كلمة أحزاب سياسية بنسبة 12.35% للمحاججة بالوضع التعددي على مستوى الخطابات المحلية والخارجية.

إن علاقة الاقتصادي بالسياسي في مجتمعنا لها دور كبير في فهم الظاهرة الانتخابية، حيث تمارس السلطة السياسية وظيفة الحراسة على الموارد الاقتصادية، مثل ما كان معروفا لدى الأسر الممتدة، أن الجد باعتباره الأكبر سنا، واكتسابه الحكمة في الحياة، هو من يقرر ومن يوزع حصص المحصول الزراعي والمداخل على أفراد الأسرة، هذا التشابه يتلاءم لوصف اقتصادنا الريعي، والتوزيع هنا يكون في شكلين: الأول هو منح مشاريع تنموية لولايات الوطن غير متساوي، وفق منطقين أساسيين، ارتباط المنطقة بإحدى إطارات الدولة، أو توغل ابن المنطقة في النظام السياسي، وثانيا منح المناصب لما سماه ناصر جابي تدوير النخب، بشرط واحد هو توفر في هؤلاء الأفراد الولاء والطاعة والقابلية للتضحية، من أجل استمرار وبقاء النظام السياسي فمثلا حزب الأرندي الذي ولد من رحم حزب جبهة التحرير الوطني تم تكراره بنسبة 1.87% يشكل عنصرا مهما في الخارطة السياسية للنظام.

كما نجد إسهام هابرماس في توضيح علاقة الحقل السياسي بالحقل الاقتصادي، من خلال طرح تساؤلاته عن شرعية الدولة وارتباطاتها بأوضاع الأزمة الاقتصادية الغربية، التي شهدنها مطلع السبعينات، حيث تم مناقشة تدخلات الدولة في النظام الاقتصادي، وظهور أزمة شرعية في النظام السياسي، بسبب حدوث خلل في التنظيم، وتحقيق والاشباعات التي تكون سببا في تراجع الولاء من طرف الجماهير، وهذا ما يفسر رفض الشباب الاقتراب من الحقل السياسي، وتبني الحركات الاجتماعية، مثل الاحتجاجات، لرفع مطالب مهنية واجتماعية وخدماتية، الفكرة التي عرضها هابرماس شرحها الباحث (Brigitte

(Habermas Et Les Problèmes De Légitimation De L'état في عنوان Larocque) (Moderne حيث ركز على علاقة الشرعية السياسية بالمجال الاقتصادي، وطريقة تنظيمه وتقسيم الثروة على المجتمع.

من يتحكم في توزيع مداخيل الاقتصاد الريعي هو من يمثل الأغلبية في المؤسسات السياسية، الأفلان والأرندي كحزبيين نظاميين، والوجهين لعملة واحدة، يمثلون الأغلبية، هذه الكلمة التي ورد تكرارها واستخدامها واستخراجها في وحدة الكلمة «الأغلبية» بتكرار 16 مرة بنسبة 2.99% وبتكرار أيضا وحدة الجملة في نفس سياق المعني «حزب الأفلان هو الذي يتحكم في كل شيء باعتباره يمثل الأغلبية» 04 مرات مما يعني الهيمنة والتحكم في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية، من قبل حزب الأغلبية حيث « تحول النظام السياسي تدريجيا إلى نظام ذي طبيعة نيوباتريمونيالية (Neopatrimonial) تتسم بوجود أغلبية مستبدة بالسلطة ومحتكرة للامتيازات» (عياشي العنصر، 1998: 13). الممارسة الموجودة على مستوى السياسي في علاقته بالاجتماعي والاقتصادي هي ممارسة حق الوصاية على المجتمع بكليته والدفاع عن هذه الوصاية بأي شكل من الأشكال وبناء ممارسات شكلية تخدم فلسفة النخب الحاكمة والمستفيدة من تموقعها داخل النظام السياسي.

بالنسبة للنخب الحاكمة التي قامت بإعادة تشكيل التركيبة البرلمانية وفق منطق شعبوي يجعله لا يستطيع ممارسة وظيفته النقدية هذا الأخير يؤدي إلى تفكك المجال العمومي وتنميط جوهر وجوده فقد أصبح الفرد يرى المؤسسة البرلمانية عدوا له تهدد قدرته الشرائية ومستقبله حيث تكررت وحدة كلمة مؤسسة برلمانية 47 مرة بنسبة 8.80% فهي جوهر وموضوع الحوار التلفزيوني الذي أبدى دعمه لتحطيم خطابات المقاطعة والدعوة إلى الانتخاب، وأيضا تكرار كلمة تشريعيات 40 مرات بنسبة 0.74% باعتبارها محطة لبلوغ المؤسسة البرلمانية. فالعملية الانتخابية التي

تحاك في الظلام وبعيد كل البعد عن مشروع سياسي اجتماعي واضح المعالم، تجعلنا أمام مجال عام أجوف لا يستطيع التحرك بل لا يستطيع حتى التشكل بأسلوب عملي.

عرفت الأزمة التي تعيشها المؤسسة البرلمانية تحولا في تشكلها من حيث نوع النواب الذين فازو في الانتخابات التشريعية، المالكين لعامل المال ودخوله كمتغير بارز في العملية السياسية، من خلال ترشح رجال الأعمال وأصحاب المال حيث أشار ناصر جابي في مقال مهم جدا إلى التحول الذي عرفه المجال السياسي في الجزائر فقد «تحول رجال الأعمال خلال هذه الفترة القصيرة من عصر الانفتاح الاقتصادي إلى فاعلين سياسيين، من الدرجة الأولى على حساب الفاعلين التقليديين المعروفين، داخل النظام السياسي الجزائري كالأجهزة الأمنية والجيش وبيروقراطية الدولة، وغيرهم من الفاعلين المؤسساتيين الذين انسحبوا إلى الوراء لصالح رجال الأعمال، كل الدلائل تشير إلى أن رجال الأعمال قد تحولوا فعلا إلى لاعبين سياسيين رئيسيين، فهم الذين خرجوا من رحم النظام الاقتصادي الريعي» (ناصر جابي، 2018: موقع الكتروني)، فقد استفاد رجال الأعمال من عقلية وذهنية أصحاب القرار في النظام السياسي، الداعمة للفكر القبلي والقرابة لتتشكل مجموعة أوليغارشية تفرض وجودها في المجال السياسي، لتعلن موالاتها للسلطة الأم.

تكرار كلمة المعارضة ورد أيضا في حلقات البرنامج التي تم تحليل مضمونها بمعدل 14 مرة أي بنسبة 2.62% وتكرار كلمة أحزاب الموالاة ب 03 مرات بنسبة 0.56%، إن تغير جبهات النضال السياسي للأحزاب التي تدعي المعارضة في جو يحاول إيصال فكرة وجود ديمقراطية منحها في المقابل رضا تام، وامتيازات من طرف النظام السياسي، أو السلطة السياسية وذلك كلما تم القيام بالدور المطلوب منها، في عملية تضليلية وتطويعية للأفراد، وحتى القيام بأدوار المناضل في الإعلام

التلفزيوني، الذي يقول بيير بورديو بخصوصه، أنه عبارة عن مسرح تحفظ فيه الأدوار بإتقان.

هيمنت الشرعية الثورية، وتم إقحام المجتمع في انتخابات معروفة الأهداف والغرض مسبقا، كل هذا لم يمنع المؤسسات الدعائية من الترويج للصور في البرامج المعروضة، لكسب ثقة الفرد الجزائري من خلال ممارسة دعاية في شكل خطاب فحواه، أن الانتخابات القادمة مختلفة تماما عن التي سبقتها، التي يعبر عنها ناصر جابي أنها حيلة تنطلي على بعض السذج، حيث أن السلطة لا تبحث لضمان استمراريتها واستمرارية شرعيتها إلا من خلال الانتخابات والدعاية لهذه الأخيرة، فقد تم تسجيل تكرار يعبر عن محاولة قناة النهار من خلال برنامجها نقاش على المباشر بناء ثقة حتى ولو مؤقتة بين الفرد الناخب والسلطة السياسية، من خلال تكرار صورة (تشميع صناديق الاقتراع)، حوالي 09 مرات، والتي توحي بدلالات تحمل معاني الشفافية في الانتخابات، وظروف إجراء العملية الانتخابية، وتحطيم كل فكرة لدى السياسيين والناخبين، تحمل تخوفا من التزوير، ثانيا مشاركة الرأي العام المحلي والعالمي في السلوك الديمقراطي الواضح، الذي يهدف للحصول على ثقة الناخبين، وهنا نطرح سؤال لماذا تم التركيز على صندوق الاقتراع بالذات؟ لأنه حسب تصور السلطة السياسية، هو الفاصل الوحيد بين الأحزاب السياسية في الانتخابات، كما أنه يهدف إلى بث الارتياح في الوسط الاجتماعي وتجاوز كل التباس يروج له أو فكرة لا تخدم فلسفة النظام.

بالإضافة إلى صورة تظهر عملية التصويت وكيفيتها، من خلال إبراز الوثائق التي ثبتت هوية الفرد وبطاقة الناخب، وإظهار علامة بصمة الأصبع في سجل الانتخابات، كلها تكررت في صورة متحركة بتقدير 07 مرات، العنصر المهم الذي تم عرضه في آخر الصورة المتحركة، هو بصمة الأصبع، والهدف منها هو الترويج لمصداقية العملية الانتخابية، وأفضل طريقة هي التعبير بالصورة التي تعد عنصر

مهم في المادة الإعلامية حيث يقول بيير بورديو «أن التحول الذي طرأ خلال السنوات العشر الأخيرة، من القرن المنصرم وحتى الآن، هو انفراد ما يمكن أن نسميه بالإيديولوجية الناعمة (Soft Idéologie) بموقع الصدارة في وسائل الإعلام المختلفة» (درويش الحلوجي، 2004: 24)، كل هذه المجهودات والآليات من أجل ترسيخ الهيمنة والوصاية على أفراد المجتمع، لحماية الشرعية الثورية ودعمها، والتي يمكن أن نعبر عنها باستعمال جملة بورديو أن ملكية الدولة والدولة هي نحن.

أصبحت الشرعية الثورية التي أكل عليها الدهر وشرب تقوض الممارسات السياسية للأفراد، في المجتمع وتنمطها في شكل قالب جاهز يجب الالتزام به والولاء له، فهي بالرغم من كل شيء لم تستطع فرض وجودها بشكل لائق في المجتمع حيث أنها «عجزت عن تحقيق أهدافها تلك، سواء أمام فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية أم بسبب تدخلات خارجية» (وليد خالد أحمد حسن، 2003: 195)، منطق النظام السياسي في تعامله مع المجتمع لا يمكننا من بناء دولة حديثة بمؤسسات فعلية بعيدة عن سياسة الشكليات كما الزبونية السياسية التي ينتهجها النظام السياسي لا تمكننا من بناء مجال عام قائم على توازنات عقلانية عملية.

يحتاج كل نظام سياسي قائم على الشرعية التقليدية التي جاء بها ماكس فيبر، والتي تقوم على القبلية والعصبية، وعلى أساس ثوري، إلى تأييد جماعي من طرف المجتمع المحلي والدولي، هذا الأخير الذي لن يكون إلا بالاستعانة بتعبير يوحي بالديمقراطية من خلال الانتخابات، لكنها انتخابات من نوع خاص في ظروف خاصة، هكذا يتكون النظام السياسي في الجزائر، يعمد لاستعمال الانتخابات لتجميل الشرعية الثورية، وإعطائها مصداقية ممارساتية، بثوب ديمقراطي، وهذا في حد ذاته غير مقنع على المستوى الوطني، ولا على المستوى الدولي، حيث أن النظام السياسي يحتاج إلى الانتخابات، من أجل صناعة مقبولة لدى أفراد المجتمع، لكن واقعنا يوحي بوجود صناعة سياسية هدفها تكوين وعي

زائف يتقبل استمرارية إيديولوجية النظام السياسي، باستعمال كما وصفها عبد الإله بلقيز، أجهزة الدولة الإيديولوجية، كفكرة مستوحاة من فكر ألتوسير، حيث يعد الإعلام من بين أهم الأجهزة التي تتضمن إيديولوجية النظام، لتتكون علاقة أشبه ما يكون بعلاقة الشيخ بالمريد المبنية على الطاعة لفلسفة النظام.

يعتبر الكثير من الباحثين مثل بيير بورديو، المجتمع آلة مركبة تخضع لأدوات ضبط، تهدف لتوجيهه نحو تبني اتجاهات وقناعات، معينة حيث يلعب الإعلام هذا الدور، خاصة في دعم إيديولوجيات تظهر في الوقت الذي يمنح للضيوف المستضافين في البرنامج (نقاش على المباشر) بقناة النهار والذي سنعرضه في جدول كالآتي:

الجدول رقم: (32) وقت الضيوف في النقاش

عنوان البرنامج	ضيوف الحلقة	دور الضيف في المجتمع	التوقيت الممنوح	مقاطعة الصحفي
المشاركة والمقاطعة... الأغلبية الصامتة	يوسف بن يزة	.أستاذ جامعي في العلوم السياسية جامعة باتنة	5:37,25	00
	مباركي إبراهيم	.إطار في حزب جبهة التحرير الوطني	15:16,10	07
	بن حمو	.صحفي وناشط حقوقي	17:34	20
الشباب غير المتحزب في الجزائر .... كيف يصنع التغيير	إبراهيم هواري	.ناشط في المجتمع المدني	07:17,08	00
	بوراس سمير	.رئيس المكتب الولائي للتنسيقية الوطنية للسباب الجزائري بحزب جبهة التحرير الوطني	13:35,47	04
	أنيس بوزيد	.أمين عام لجنة الاتحاد المغاربي لنموذج الأمم المتحدة لسنة 2017	12:43,36	07
التشريعيات وأزمة النخب السياسية	بدر الدين زواقة	.أستاذ جامعي	16:57,12	03
	صالح دراجي	.رئيس جامعة سابقا .منخرط في الأفلان وعضو مجلس الأمة	13:07,40	03

أقحمنا عامل الوقت الذي منح للضيوف في البرنامج، لفهم تمظهرات الهيمنة وتجلياتها في الكلمة والحضور الزمني، فلدى تناولنا البرنامج الأول المعنون بالمشاركة والمقاطعة ... الأغلبية الصامتة، تحصل الناشط الحقوقي والصحفي بن حمو على أكبر جزء زمني قدر بـ 17:34د، لكن تمت مقاطعته من طرف الصحفي والضيف الأخر أكثر من 20 مرة، خلال تقديمه لتدخلاته، ثم التوقيت الزمني للضيف الثاني إبراهيم مباركي، إطار في حزب الأفلان، بتوقيت 15:16د ولم تتم مقاطعته من طرف الصحفي إلا 07 مرات، أو من طرف الضيف بن حمو، ليتحقق تفوقه في البرنامج على الضيف الآخر، كما أن الصحفي أعطى ومنح أريحية أكثر لممثل الأفلان، من خلال مقاطعاته النادرة لتركيب أفكاره، على عكس تعامله مع الضيف الصحفي بن حمو، التي تميزت بمقاطعاته الكثيرة وتشتيت انتباهه بكثرة الأسئلة غير المرتبطة ارتباطا منطقيا.

تشكل الحوار في بداياته بافتتاح الأستاذ الجامعي بن يزة من جامعة باتنة، والمختص في العلوم السياسية، ليتحصل على 05:37د بدون مقاطعة من طرف مقدم البرنامج، وهنا نستحضر فكرة بورديو التي شرحها في كتابه المترجم إلى اللغة العربية التلفزيون واليات التلاعب بالعقول، يقول «لقد ذكرت في البداية أن الاشتراك في برامج تلفزيونية توجد في مقابلة ورقابة هائلة، وفقدان **الاستقلالية**»، بالإضافة إلى أهمية عامل الوقت وفي ظل التقنيات التكنولوجية المتطورة يمكن مراقبة وقطع أي حركة سمعية بصرية، أو لغة لا تتلاءم مع الأهداف الخفية للبرنامج. كما نريد الإشارة إلى جانب مهم أيضا يستحق الملاحظة وتفسيره هو الكلمة الختامية للضيوف التي تحمل دلالات تصريحيه أو ضمنية بالمشاركة الايجابية كما يتصورها النظام السياسي.

أما بالنسبة إلى حلقة البرنامج الثانية التي بثت بعنوان الشباب غير المتحزب في الجزائر ... كيف يصنع التغيير، تميزت بتدخلات الضيوف التصارعيه بين سمر

بوراس الذي ينتمي إلى حزب الأفلان، وبالضبط قسمة باتنة، هذا الأخير تحصل على أكبر قدر زمني في البرنامج، قدر بـ 13:35د وقوطع من طرف مقدم البرنامج 04 مرات متفرقة عبر الحلقة، وتم ملاحظة خطاب الضيف المدافع عن الخلفية الأفلانية، فكرة مرسخة في اعتقاده ويروج لها بشكل متكرر، إن حزب الأفلان هو الحزب العتيد، ويليه صاحب التوقيت الثاني للضيف أنيس بوزيد، حوالي 12:34د، نلاحظ اقترابه من توقيت ممثل حزب جبهة التحرير الوطني، لأن فعاليات الحلقة مثلت الشاب أنيس بوزيد، كمنتقد ومعارض للعمل السياسي والمجال السياسي غير الراضي عنه تماما، لكن تمت مقاطعته سواء من طرف ممثل الأفلان، أو الصحفي 07 مرات، في حين تحصل الضيف الثالث الناشط في المجتمع المدني ابراهيم هواري بـ 07:17د، بدون مقاطعة كون خطابه تميز بالوسطية، لكنه ركز على تلبية نداء الواجب الوطني والتوجه إلى مكاتب الاقتراع والحرص على مخاطبة الشباب لممارسة السياسة.

لكن إذا ما تم قراءة ومحاولة فهم معطيات الواقع المعيش سنجد «أن المواطن لم تعد تقنعه هذه النوعية من الانتخابات التي أصبحت من دون رهانات سياسية فعلية باعتبار أن نتائجها معروفة مسبقا وليست وسيلة تغيير»(ناصر جابي، 2017: موقع الكتروني)، لذلك نرى أن الهدف من البرنامج وحلقاته، كان ممارسة الدعاية وإعادة إنتاج نفس الخطاب ونفس الخارطة السياسية.

خلاصة:

يقوم الإعلام اليوم بدور رئيسي وممنهج في الترويج لأفكار المجال السياسي، بطريقة تخاطب وعي ولا وعي المتلقي، خاصة إذا تم استعمال وسيلة إعلامية تجمع بين الصوت والصورة والنص المكتوب، حيث أن التأثير سيكون شديد الوضوح من خلال تأثير مضامين البرامج، التي تعدها المنظومة الإعلامية مثل ما تقوم به قناة

النهار، باعتبارها تنتمي إلى الإعلام الخاص في الجزائر، والمرتبط بشكل مباشر بمجال السمعي البصري.

يجعل نمط ملكية وسائل الإعلام، بشقها التابع للدولة أو التابع للخواص، المشهد الإعلامي مرافقا للواقع السياسي، حسب الإيديولوجية والتيار الذي تتبناه الوسيلة الإعلامية، ويظهر ذلك خلال العمليات الانتخابية وبشكل واضح في أشكال التعبئة السياسية، للتأثير على المتلقي للمشاركة سياسيا، التي غالبا ما لا تخرج في الدول الشمولية عن التوجه إلى مراكز التصويت في مشهد ديمقراطية شكلية، ومعارضة شكلية، يكون هدف من وجودها هو التغطية على إخفاقات المشهد السياسي.

ترتبط معطيات الواقع المعيش في جانبه السياسي، بمجموعة سمات نجدها في المجال الحديث صوريا، حيث لا وجود لممارسات حقيقية فعالة عقلانية، تحيلنا إلى تحديد سلوك يمثل الشرعية، أو اللا الشرعية التاريخية والدينية، التي تميز أغلب الدول الشمولية.

تميز عرض نتائج تحيل مضمون برامج قناة النهار بدعم التوجهات العامة للسلطة السياسية، متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) وحزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، باعتبارهما تحصلا على أكبر تغطية من حيث المحتوى والنقاش والخطاب، الموجه إلى فئة الشباب الذي نعتبره خطابا موازيا من إعلام موازي، رافق الخطاب الرسمي ويعيد تشكيله وفق تصورات السلطة.

لا يستطيع الإعلام الخاص في الجزائر الخروج عن الإطار الذي حدد له من طرف النظام السياسي، لأنه يحمل سمات النظم الشمولية، بل أكثر من ذلك يحمل سمات تحوير المجتمع، بعقلية اشتراكية وإيديولوجية مركزية الدولة، التي يجب المرور عليها في كل شيء.

تجعل خيارات الدولة العشوائية في النظام الاقتصادي من المجال السياسي، مجالا مغلقا أمام كل حراك شبابي، لا يوافق أبجديات الدولة الأم، ولا شك أن النظام السياسي يتأثر بذلك، مادام أننا نعيش أزمة عميقة لا تمكننا من تأسيس مجال عمومي عقلاني، في ظل سيادة العصبية والزبونية التي تنهل وتستفيد من الريع المتحكم به من طرف الدولة.

استخدام وسائل الإعلام من طرف الأنظمة الشمولية للهيمنة على المجتمع وعلى كل محاولات التي ترغب في المشاركة باتخاذ القرارات التي تخص قضايا الشأن العام حيث يحضرنا مثال في "أن الكاتب جورج أورول (Georges Orwell) صاحب رواية عام 1984 قد أخطأ عندما حذرنا قائلا إن الأخ الأكبر يشاهدنا (Big Brother is Watching You) لأننا في سنة 2000 نحن الذين نشاهد الأخ الأكبر (You are Watching Big Brother)"(نصر الدين لعياضي، 2013: 168)، وإذا ما تم الاستعانة بالمثال لإسقاطه على الحالة الجزائرية فان الأخر الأكبر الذي يملك الشرعية الثورية وقوة العسكر يهيمن على كل المجالات ولا يسمح بمشاهدته بمعنى مقاسمته لصلاحياته وممارساته بل يعززها حتى ولو يكلفه ذلك تحطم النظام وتهشمه داخليا فبالنسبة له هو النظام والعكس صحيح.

الأخ الأكبر لا يسمح في كل الحالات بقيام مجال عام عقلاني يوجه له المسائلات ويمارس دور الرقيب والناقد لخياراته، حيث يسعى لتشكيل حراك في الحقل السياسي أشبه ما يكون بمسرحية علنية يقوم فيها مجموعة من الزبونيين بأداء أدوار مختلفة والتناوب على المناصب بنفس العقلية والتسيير.

الفصل الرابع: مأسسة المجتمع المدني وفهم ممارساته في ظل انفتاح السمعي البصري بالجزائر.

1.تمهيد

2.الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني ... الحالة الجزائرية نموذجا

3.البناءات النظرية لمفهوم المجتمع المدني

4.قراءة وصفية لبرنامج قهوة وجرنان في قناة النهار

5.هيمنة الإعلام على المجتمع المدني: تتفيه المجال العمومي الجزائري

6.اختزال المجتمع المدني .... نحو الانحراف الوظيفي للمجال العمومي

7.الخلاصة

تمهيد:

اتفقت الدراسات التي تناولت مفهوم المجال العام، الذي أنتجه الباحث يورغن هابرماس المنتمي إلى المدرسة النقدية، على فكرة أساسية مفادها، أنه دائما ما يقترن ذكر مفهوم المجال العمومي مع مفهوم المجتمع المدني، نظرا لدورهما الأساسي في الحياة العامة، واعتبارا للوظيفة التي يشتركان فيها، وهي أداؤهم لدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، فقد وضح هابرماس اللبس بخصوص المجتمع المدني، بأنه أحد شروط بناء المجال العمومي، يقوم على العقلانية في نقاش قضايا الشأن العام، وأن المجال العام هو مفهوم أشمل، حيث أنه ينبغي إعادة موقعة الفضاء العمومي مقارنة مع مفاهيم قريبة منه، أو منافسة له مثل المجال والميدان، وبخصوص مفهوم المجتمع المدني مقارنة مع المجال العمومي «نعتبر أن مفهوم المجال العمومي ثري لأنه يستوعب الاختلافات المكونة للمجتمع المدني (جمعيات، تنظيمات خاصة، جماعات سياسية، حركات اجتماعية)، ويجعل سيرورات تشكل هذه الهيئات وأشكال الالتزام ضمنها قابلة للفهم» (محمد ناشي، 21:2014)، فالمجتمع المدني يعد مرحلة أساسية في تشكلها مع الشروط الأخرى المكونة للمجال العمومي لإنتاج ديمقراطية معينة تمارس وتستند على العقلانية في نشأتها استمراريتها.

يحمل مفهوم المجتمع المدني في البيئة الغربية التي نشأ فيها، دلالات ومحاولات تأسيسه من أجل توظيفه كوسيط بين المجتمع السياسي المتمثل في السلطة السياسية، والمجتمع التفاعلي القائم على المواطنة كأحد أهم وأبرز المؤشرات التي تدل على بناء دولة بشكلها الحديث، فمتغيرات المجال العمومي تحتاج إلى ساحة فعلية لممارسة النقد الموجه ضد السلطة، لكن وفق أسس عقلانية لا وجدانية عاطفية، تقترب من الشعبوية، حيث أن النسق الأهم القادر على تحقيق هذه الرؤى، هو النسق الإعلامي بكل ما يحمله من تنوع في الوسائل، وتنوع في الملكية مثل ما هو

الأمر في الحالة الجزائرية، التي تبنت فتح السمعي البصري، تم على إثره فتح قنوات إعلامية خاصة.

تدفعنا تحولات الملكية في مجال السمعي البصري إلى طرح سؤال في علاقته مع المجتمع المدني: ما هي نوعية الخطاب الإعلامي في قناة النهار بخصوص مؤشرات المجتمع المدني؟، وكيف تم تناول موضوع المجتمع المدني في برنامج (قهوة وجرنان)؟ وللبحث في معطيات الميدان وتحليلها سنقف على أهم المحطات التاريخية والتصورات النظرية للمفهوم كقاعدة لتحقيق الفهم والتفسير.

2.البناءات النظرية لمفهوم المجتمع المدني:

سنستعرض التصورات النظرية لمفهوم المجتمع المدني لدى المفكرين المؤسسين للمفهوم في البيئة الغربية وبالمقابل سنركز أيضا على أهم المفكرين العرب الذين اهتموا ولا يزالوا يهتمون بمفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية.

يرجع الكثير من المهتمين والمفكرين أن الأسباب التي أدت للاهتمام بموضوع المجتمع المدني هو نتيجة ظهور الحركات الاجتماعية في أوربا الغربية، والتي بدأت تنظم وتهيكل نفسها خارج إطار الدولة، مشكلة بذلك «خطا دفاعيا ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق الفرد وحرياته التي نالها حديثا والمنظمة بواسطة الجمعيات الطوعية» (عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 25)، حيث يفهم المجتمع المدني على أنه عنصر فعال في الدفاع عن حريات الفرد ضد الدولة خاصة عند بداياته الأولى حماية الفرد من تدخلات الدولة في السوق.

يرى توماس هوبز أن المجتمع المدني «لم يكن أمرا طبيعيا مثل ما هو الحال مع أرسطو (Aristote) طوما الكويني (Thomas Aquinas) ولكنه شيء مصطنع ابتدعته الدولة التي قامت بتنظيم وتشكيل بل وخلق مجتمع مدني كما تراه ملائما للظروف السياسية»(ليلى زيدان، 2007: 17)، يمثل هذا الطرح في رؤية مغايرة للرؤية

الأولى التي تعدت فكرة أدلجة المجتمع المدني ليصبح أداتا متحكما فيها من طرف السياسي أي الدولة، وعلى عكس هوبز يحاول جون لوك عرض المفهوم وفق النموذج التصوري الأمريكي، فيعتبر المجتمع المدني «عملا طوعيا وفرديا لا تتحكم فيه الدولة ويتسم بالديمقراطية، ويحدث أن تتضامن جماعات المجتمع المدني طوعيا للحفاظ على الحرية والنظام والممتلكات» (ليلى زيدان، 2007: 17ـ18)، تتماشى طبيعة المجتمع المدني في النموذج الأمريكي مع نوع الاقتصاد الذي يتسم بالرأسمالية لدرجة تسميتها الرأسمالية المتوحشة في أغلب الدراسات، حيث يحارب المجتمع المدني تدخلات الدولة في الملكية والحرية التي يتحصل عليها الفرد مادام في وسط ديمقراطي معين.

تتعدد الرؤى حول مفهوم المجتمع المدني خاصة في ظل التنوع النظري والإيديولوجي للباحثين في حقل علم الاجتماع فمثلا كارل ماكس يرى أن البرجوازية تأخذ وكالة وحق الوصاية من المجتمع المدني وهذا ما يشكل عقبة أمام التغيير الثوري، حيث أن ماركس من المهووسين بالثورة البروليتارية وانتفاضة العمال الكادحين ضد النظم الاقتصادية الرأسمالية، لكن في مناقشة الفكرة نرى أن صيرورة وتحديث النظام الرأسمالي لذاته سمح له بالتواجد في المحيط العالمي والنجاح لتلاقيه مع فكرة الحرية مع النظم السياسية الديمقراطية التي نرى أنه لا وجود لنموذج واحد لها بل هناك عدة ديمقراطيات تختلف حسب ممارساتها من طرف الفاعلين.

وقد اهتم ميشل فوكو(Michel Foucault) أيضا بمفهوم المجتمع المدني باعتباره أحد المحاور الأساسية المتعلقة بالحق والحرية فهم من بين المفكرين الذين يحذرون من استعمالات المفهوم في الواقع المعيش حيث يقول أن «التسليم بالصورة المثالية للمجتمع المدني بأنه مكان حقيقي للنضال والمقاومة والثورة ضد الحكومة أو حتى الدولة فالحرب وصراع القوى يشكلان العمق بالنسبة للمفهوم والمحرك

للممارسة السلطوية» (حسين يوسف بوكبر، 2016: 33ـ34)، بروز المجتمع المدني في أشكال مختلفة عبر فتراته الأولى لم يوجد في ظروف مسالمة بل شهد صراع بين الفكر التقليدي للدولة هي المقرر والمؤسس والفاعلين للحد من تجاوزات الدولة لممارساتها التسلطية المتضمنة للعنف الرمزي.

جعلتنا قراءتنا للمجتمع المدني نقف على قضية مهمة تطرح نفسها كانشغال نظري وميداني وهي علاقة المجتمع المدني والمجتمع السياسي وأسبقية كل منهما على الآخر، صراحة الطرح يبدو فلسفيا لكن لفك اللبس سوسيولوجيا نقول أنه يمكننا فهم هذا الترابط في إطار فهمنا للهيمنة التي يحاول كل منهما ممارسته على الآخر خاصة الهيمنة التي تكون مؤدلجة، نابعة من المجتمع السياسي لتتفيه المجتمع المدني بالرغم من أنه حسب أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) «أحد أهم مكونات البيئة الفوقية، ليشير إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة) والمجتمع السياسي (الدولة) حيث ينطويان على وظيفة الهيمنة فالطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة» (بياضي محي الدين، 2001/ 2012: 24)، نظرة أنطونيو غرامشي لمفهوم الهيمنة التي تحاول البرجوازية تحقيقها من خلال توظيف المجتمع المدني كأيديولوجية ممنهجة ليتحول إلى آلية من آليات السيطرة وإخضاع المجتمع، فبالنسبة له أن المجتمع المدني هو فضاء لانتشار الإيديولوجيات كما أننا نكز على أن الهدف الأساسي للمجتمع السياسي هو تحطيم وظيفة المجال العام من خلال تطويع أداء المجتمع المدني.

يعتمد فكر غرامشي على تبيين الهيمنة التي تحاول كل الجماعات ممارستها على المجتمع لذلك فهو يرى أن المجتمع المدني «ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وإيديولوجية تتجلى من خلال العائلات والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام والجمعيات الطوعية لأن جميع هذه المؤسسات لها أهميتها في تحديد السلوكيات

السياسية للمواطنين» (عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 27)، تحقيق الهيمنة التي يسعى المجتمع المدني إلى مأسستها وفق إيديولوجيات المجتمع السياسي لا تتحقق دون الاستعانة بالمؤسسات المجتمعية خاصة النسق الإعلامي الذي طالما وصفه بيير بورديو بالقوة الناعمة لقدرتها على حمل مضامين إعلامية وتأثيرها على المتلقي، فوقف تصور هابرماس حول مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للمجال العام الذي يؤمن بالتشارك المبني على العقلانية والمصلحة العامة للشأن العام.

الاشتغال على مفهوم المجال العام كوحدة مركبة تحتوي على مؤشرات مفاهيمية في البحوث العربية، ليس بالجديد بل دائما ما كانت تقام نقاشات وبحوث حول متغير المجتمع المدني، الذي نحن بصدد إعطاء صورة فهمية لتشكيلاته في ظل النسق الإعلامي الخاص ونتيجة لوجود المفهوم في حقل الاشتغال العربي ارتأينا تخصيص أهم التصورات حول المفهوم:

اشتغل برهان غليون على مفهوم المجتمع المدني لسنوات طويلة وربطه في كثير من الأحيان بالبيئات الديمقراطية والسعي لتوظيفه لبناء نسق ديمقراطي، حيث يعتبره «مفهوما مفتوحا ليتضمن بني ومؤسسات تقليدية واعتباره مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى» (بياضي محي الدين، 2011/ 2012: 31)، وضع المجتمع المدني في حالة وسيط بين الأسرة بما تحمله من تكوينات الفاعلين والمجتمع السياسي كتنظيم يتجسد في ممارساته المرتبطة بمؤسسات الدولة، يحمل هذا التصور إيديولوجية أسبقية الدولة على المجتمع المدني والممارسات المرتبطة بالأنشطة خارج الأسرة كنموذج حيث نلاحظ أن الأسرة اليوم تم تجاوزها.

يمكننا أن نعرض تصورا أكثر واقعية، ويتمثل في الموقف الذي قدمه عزمي بشارة الذي يفترض أن المجتمع المدني «نتاج رؤية الأفراد أحرار وأنه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدولة» **(عزمي بشارة، 2012: 153)**، الاقتراب الكبير بين تصور عزمي بشارة وتصور هابرماس حول فكرة وجود المبادئ المشتركة التي تتغذى من إيمانهم بمشروع الديمقراطية التداولية وضرورية وجود وفعالية المجال العام لقيام هذه الأخيرة، هذا التصور يحيلنا الى موقف نظري مفاده تموقع المجتمع المدني بين العائلة والدولة.

إذا نظرنا إلى مجهودات الباحثين التي تعاقبت على اهتمام بمفهوم المجتمع المدني فإننا نلاحظ فكرة مشتركة وهي اعتبار المفهوم أنه يعني كل تنظيم مستقل عن المجتمع السياسي في محاولة لإيجاد حاجز دفاعي عن حقوق الإنسان ضد مشاريع وإيديولوجيات السوق والسياسية، لكن يجب التنبيه إلى أن الأنظمة الديمقراطية الناجحة وفق معايير معينة في بناء مجتمع مدني قادر على الوقوف ضد السلطة السياسية وفي نفس الوقت توجد إمكانية استغلال المجال العام وتسليعه وبالتالي التحكم في المجتمع المدني، كما أن دواعي بناء مجتمع مدني عقلاني يحتاج إلى تبني نظم اقتصادية أكثر رشدا من الأنظمة الريعية التي تمأسس لبقاء الفكر القبلي والعشائري وصراع الجماعات على الدخل الريعي وامتيازاته، وفي نفس السياق سنحاول عرض أهم المحطات التاريخية لتشكل المجتمع المدني في جزئيته وإشكالية الحديث عن مجال عام عبر من خلال المحطات التاريخية.

3.الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني ... الحالة الجزائرية نموذجا:

يمكن اعتبار المجتمع المدني كظاهرة سوسيولوجية متجذرة في التاريخ الإنساني، حيث يحتل أهمية مميزة في حقل علم الاجتماع، خاصة عند ربطه بتأسيس الدولة الحديثة، التي لطالما ناضل الكثير من المفكرين الغربيين من أجل

قيامها، حيث تبرز ضرورة التنقيب في سياقات تكون المفهوم، كضرورة منهجية ومعرفية.

بداية سننطلق في البحث عن جذور مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للمرحلة التاريخية الإغريقية القديمة فقد كان ينظر إلى المجتمع المدني «أنه كمنويلث المواطنين المدنية حيث أن الدولة الإغريقية مارسته في إطار المواطنة» (ليلى زيدان،14:2007)، حيث لعبت المواطنة كمفهوم، وعلى مستوى الممارسة في بداية تشكلها، دورا مهما لتأسيس تنظيم جديد عرف بالدولة، فأفلاطون يرى أنه من الضروري إقامة قاعدة أخلاقية صلبة، لكننا سنجد في هذا الطرح إشكالا في الخضوع الدائم لسلطة الدولة، والضروريات الأخلاقية عن طريق قادة غير منتخبين.

نظرة أفلاطون خلال تقسيمه للمجتمع الإغريقي إلى طبقات يحول دون تأسيس الفعلي للمجتمع المدني حيث أن من يملك المال ومجموعة من الفلاسفة هي من تحدد صيرورة المجتمع، نلاحظ في كتابات معظم المفكرين الغربيين والعرب أنهم يتفقون على ظهور المجتمع المدني في المرحلة الإغريقية بشكل غامض وغير واضح، وبشكل يمكن أن ينتج لنا تطابقا مع ما يعنيه المجتمع المدني منذ الفترة التنويرية، فأبرز فلاسفة العقد الاجتماعي يقرون بتواجده في الحضارة الإغريقية لارتباطاته بظهور المدينة والتمدن في بدايات تشكله.

مفهوم المجتمع المدني من بين المفاهيم التي لا تعرف تحديدا واضحا حول ماهيته لأنه يرتبط بمتغير فاعلين الاجتماعيين الذين يختلفون في الحراك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحولات مجتمعية تحول دون وضع تعريف دقيق له ففي المرحلة اليونانية، كثيرا ما وصف بكلمات تعبر عنه مثل المجتمع الرشيد، أما الحضارة الرومانية اتفقت معظم الكتابات على أن تأسيس الإمبراطورية تميز بالعبودية وقام النظام الاجتماعي على «أساس التدرج الهرمي والمواطنة المقيدة، وتبني النظام

الشامل الكوربوراتية الخاضعة للدولة» (ليلى زيدان،14:2007)، تميز بناء الدولة الذي يتطلب حضور المجتمع المدني في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية، بقيامه على أساس الخضوع وسيادة مبدأ الوصاية على المجتمع، ولو أن هناك تفاوتا طفيفا بين الحضارتين.

عرف المجتمع المدني بروز وتأسيس نظرة جديدة لما قدمه فلاسفة العقد الاجتماعي خلال الفترة التنويرية، التي حدثت في فرنسا، وأعطت نفسا جديدا للبحث في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، لفهم الواقع المعيش في ممارساته السلوكية، فمن بين أهم المفكرين في فلاسفة العقد الاجتماعي اهتماما بموضوع المجتمع المدني، نجد جون لوك (John Locke) الذي قصد به «ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لأن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارساتهم لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق» (أحمد زهير،2005:موقع الكتروني)، فأساس تصور العقد الاجتماعي هو تنازل مجموعة من الأفراد ووضع ممثلين لهم، لبناء توافق يسعى لتشكيل التنظيم عقلاني.

كانت ممارسة الفرد لحقوقه قبل ظهور العقد الاجتماعي مرهونة بالسلطة الكنسية التي تستمد شرعيتها من التفويض الإلهي، والتي تمرد عليها الفاعلون الاجتماعيين لتشكيل «بداية سلطان القانون الطبيعي الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، وسيادة القومية وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانجليزية ودعمت بشكل قوي مع اندلاع الثورة الفرنسية البرجوازية» (توفيق المدني، 39:1997). تهدف العقلانية في تكوين مجتمع مدني داخل المجتمعات الإنسانية إلى تكوين مجال عام بعيد تماما عن هيمنة السلطة السياسية أو

هيمنة الملك أو الدولة. كانت الدراسات التي اهتمت بهذين المفهومين إلى ماضي غير بعيد، تعتبرهما وجهان لعملة واحدة للالتباسات النظرية.

تصور توماس هوبز حول المجتمع المدني من خلال ارتباطات تكونه في المرحلة اليونانية «مع أرسطو (Aristote) وتوماس الكويني (Thomas Aquinas)، لم يكن المجتمع المدني أمرا طبيعيا، لكنه شيء مصطنع ابتدعته الدولة بهدف تشكيل وتنظيم مجتمع مدني كما تراه ملائم للظروف السياسية»(ليلى زيدان،2007:17)، كما أن الحضارة اليونانية والرومانية، التي كانت تتميز بعدم امتلاك الحق في المشاركة بمناقشة قضايا الشأن العام للجميع، القليل منهم من يملك صفة المواطن، وأغلبهم من الطبقة البرجوازية والفلاسفة، فكانت محاولات الحفاظ على الوضع القائم بكل عناصره، في حين يؤكد تصور العقد الاجتماعي على متغير الملكية الفردية الخاصة بضرورة خروج الفرد عن الدولة ليواجهها وعيا منه للحفاظ على حريته وحقوقه، على غرار توماس هوبز (Thomas Hobbes) الذي يرى في ضرورة «الجمع بين المجتمع المدني والسياسي بناءا على عقد ابرمه الأفراد فيما بينهم» (محمد براهيم خيري الوكيل، د س: 114).

أي أن المجتمع المدني يقوم على أساس الدولة التي تبقى دائما تحت تصرفها وهو ما أسماه هوبز (الليفيتان) حيث يقصد به «اسم وحش أو تنين بحري ورد الحديث عنه في التوراة»، تركزت اهتمامات الباحثين بعد فترة عصر الأنوار على فهم تحولات المجتمع المدني تاريخيا، والتي ارتبطت كما وصفها توفيق المدني بتطور الفكر السياسي الليبرالي بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية، وكذلك نواحيه التطبيقية التي مهدت لولادة المجتمع المدني الحديث والمعاصر «فقد كان يعني بالخطابات الليبرالية والكلاسيكية صفتين أساسيتين: صفة القوة الموازية للدولة وهي التي تحد من سلطتها المقيدة، والتي يجب أن تظل مقيدة عن طريق فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، وصفة التنظيمات الوسطية فان كل التوجهين ينظران إلى

المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الديمقراطي، الذي يحد من تدخل سلطة الدولة» (حسين يوسف بوكبر، 27:2016)، ينتج لنا هذا لتصور الممارسة النقدية الفعلية والوظيفية للمجال العام، لتصبح عملية النقد أساس تشكيل المجتمع المدني وتحقيق وظيفة مواجهة المجتمع السياسي مواجهة عادلة تقوم على العقلانية التواصلية.

لكن يجب التنبيه بضرورة عدم التسليم بالرؤية الطوباوية للمجتمع المدني، وأنه من السهل جدا أن تترك السلطة السياسية مجالا مفتوحا لممارسات المجتمع المدني بل تسعى لترويضه والتغلغل في جوهره لتقويضه وتنميطه.

تظهر تحولات المجتمع المدني بشكل حديث في المجتمع الأمريكي، لما شهده من رأسمالية متوحشة، تقوم على سلوك المواطنة كأول قاعدة يجب الاتفاق حولها، حيث عبر دون ابرلي (Don Eberly) المفكر القيادي المحافظ أنه «مع اقتراب القرن الواحد والعشرين ظهر مصطلح جديد في النقاش الأمريكي السياسي حاملا معه توقا جماعيا لأمة تبحث عن توجه جديد، ذلك المصطلح هو المجتمع المدني، وهذا من شأنه إثارة دهشة اليساريين الذي يعتبرونه نتيجة بذور الحركات الاجتماعية التقدمية، فاعتبر البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد» (عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 18ـ19)، يعتبرا المجتمع المدني أحد دعائم ممارسة الديمقراطية، التي تتخذ من المواطنة شرطا يلتزم به جميع المجتمع الأمريكي، خاصة في ظل مخلفات النظام الرأسمالي، الذي نجح بشكل كبير في المجتمع الأمريكيK كما وصف الكاتب جيرمي ريفكن (Jeremy Rifkin) المجتمع المدني بأنه أملنا الأخير والأفضل.

خلال تحدثنا عن المجتمع الأمريكي نجد إسهامات دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) الذي عمل على تحليل الواقع الممارساتي للمجتمع الأمريكي، «ومدى ممارسة المجتمع المدني لأدواره من خلال انجاز الجمعيات والنوادي على

اختلاف أنواعها والارتكاز على مبدأ التطوع كعامل رئيسي لقيام مجتمع مدني يحمي نفسه بنفسه» (بياضي محي الدين، 2011/ 2012: 27)، أي أن حماية الفرد لذاته تكون بالانخراط في هياكل المجتمع المدني مثل الجمعيات لحمايته من السوق.

تمرد البرجوازية على الإطار الديني والكهنوت، الذي كان يسيطر على جميع ميادين الحياة الاجتماعية، والتوجه نحو تبني تيار ديمقراطي يتيح للجميع المشاركة في قضايا الشأن العام، بطريقة تعاقدية خاصة، مع تزامن هذا التحول مع الثورة الصناعية التي أتاحت نزعة جديدة على مستوى العلاقات العمالية، ومالكي وسائل الإنتاج مما أدى إلى التفكير في تبني تشكيل مجتمع مدني موازي لمواجهة أساليب الدولة للهيمنة على التنظيمات المدنية والممارسات الجمعوية.

تنطلق قراءتنا كباحثين في مجال السوسيولوجيا، حول مختلف المواضيع التي تنتج داخل الواقع، من الرغبة في تحقيق الفهم السوسيولوجي للظاهرة الاجتماعية، حيث أن ظهور المجتمع المدني تزامن مع «أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البرجوازية الليبرالية ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة» (فيروز زرارقة، 2014: 23)، من الصعب جدا التعامل مع متغير المجتمع المدني بتحديد بدايات تشكله في البيئة العربية، حيث أن الصيرورة التاريخية للمفهوم لا يمكن أن تبقى ستاتيكية وهذا مستحيل عمليا، بل تحول وتعرض لديناميكية مادام أنه يشكل محور المعادلة الاجتماعية للفاعل الاجتماعي.

كما أن تزايد اهتمام المثقفين العرب بالمجتمع المدني «يبرز في سياق تراجع الإعجاب بالدولة القومية وبحكم ممارسات الدولة العربية التعسفية وإخفاقاتها، حيث فقدت الدولة الوطنية الحد الأدنى من شرعيتها، فنتج عن ذلك بروز حركات اجتماعية وفاعلين اجتماعيين جدد، مما دفع بالفكر العربي إلى تعميق النظر في أشكال الممارسات الاجتماعية الجديدة» (علي الكنز، 2001: 203)،

اقترن بروز المجتمع المدني في المنطقة العربية بالصراع مع السلطة السياسية التي تحاول دائما قولبته في نمط معين لخدمة أهدافها وتكريس الهيمنة، حيث أنه «بداية من القرن التاسع عشر شهد المجتمع العربي تغيرات جذرية انعكست على بنية المجتمع المدني العربي الذي أصبح يشكل بنيانا هجينا، لا هو عصري ولا هو قديم، فقد استغلت النخبة الحاكمة المهيمنة على جهاز الدولة تناقضات المجتمع المدني لتخليد هيمنتها، والتجديد لنفسها في الحكم» (برهان غليون، 2001: 733)، فمن مصلحة النخب الحاكمة والمسيطرة على أجنحة السلطة أن يعيش المجتمع المدني حالة من الفوضى، واللاتنظيم لاستغلاله من أجل تحقيق أهدافها خاصة في الأنظمة الشمولية التي تتخوف على شرعيتها من الحركات الاجتماعية.

يعيش المجتمع المدني العربي أزمة حقيقية على مستوى ممارساته فقد هيمنة السلطة السياسية على نشاطاته حيث تغلغلت في تركيبته وتنظيماته حيث تمكنت " الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائل مختلفة منها السيطرة على العائلة والقبيلة والطائفة والدين والأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية" (حليم بركات، 923: 2000)، تتشابه الأنظمة الشمولية في تعاملها مع متغير المجتمع المدني الذي تراه مزعجا ومهددا لمشروعيتها السياسية خاصة وأن الشرعية التي شكلت الأنظمة السياسية العربية غير نابعة من الاختيار الانتخابي للفاعلين الاجتماعيين، وان كانت هناك عملية انتخابية فهي في شكل سيناريو وأحزاب سياسية يتم موقعتها بالشكل الذي يضمن الترويج لصورة أشبه ما تكون بالديمقراطية.

سوف نتبنى الحديث عن نموذج جدير بالاهتمام بالنسبة لدراستنا، ويتمثل في المجتمع المدني بالجزائر، لنتناول الصيرورة التاريخية لتشكله، وعليه سوف نطرح تساؤلا مهما وهو: مادام المجتمع المدني برز كاستجابة لانهيار النظم الاشتراكية، وظهور الرأسمالية وسيادة النظام العالمي الجديد، في ظل تفوق المعسكر الغربي

بجميع حلفائه على المعسكر السوفيتي، لمواجهة تسلط الدولة بشكلها الحديث، كيف نفسر قيام مجتمع مدني في ظل اقتصاد ضبابي ريعي بالجزائر؟

إن النمط الاقتصادي للمجتمع الجزائري فيه الكثير من الالتباسات والتناقضات، بالنسبة لنوعه وممارساته، لذلك سوف نتطرق إلى المجتمع المدني تاريخيا، لنتمكن من تحديد النظرة العلائقية بين الحقل الاقتصادي والمدني، وبين السياسي بدون أن ننسى الترابط العلائقي بين الحقل الإعلامي، نتيجة الانفتاح السمعي البصري والمجتمع المدني.

ارتبطت بداية تأسيس المجتمع المدني في الجزائر، بتأسيس العمل الجمعوي والتنظيمات الجمعوية التي تعود إلى الفترة الاستعمارية، مع «بداية القرن العشرين، وتحديدا سنة 1912، أين تم إنشاء أول جمعية رياضية لسكان الأهالي في مدينة معسكر، وتزايد تشكل الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع حرب التحرير في الجزائر أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر» (حدة بولافة، 2010/2011: 85)، خلال هذه الفترة التاريخية عمل المحتل الفرنسي على فتح المجال بشكل ضيق أمام الأهالي، لتشكيل جمعيات وتنظيمات مدنية، مثلا جمعيات رياضية، لنشهد تحول في طبيعة وأهداف الجمعيات التي سعت جبهة التحرير الوطني إلى تعزيزها ودعمها بأفكار النضال السياسي والعسكري ضد الاستعمار الفرنسي، لمحاولات إيصال القضية الوطنية إلى خارج الوطن.

لقد أكد الباحث أبو قاسم سعد الله الذي قدم الكثير للتاريخ الجزائري، وعمل على توثيق المحطات التاريخية للمجتمع الجزائري على أن «معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية الأولى من هذا القرن، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة أيضا، وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من

المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف» (أبو قاسم سعد الله، 1998: 314)، تخوف المستعمر من تغلغل الفكر التحرري الذي سيكون رد فعل طبيعي من مجتمع تم اغتصاب حريته، والعمل على استغلال الجمعيات لتمرير رسائل تدعوا إلى التحرر والتمرد على السلطة والقمع الاستعماري.

كما أنشأت جمعيات محلية أخرى كانت تنشط خلال الفترة الاستعمارية مثل «جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 19912، جمعية الإخوة الجزائريين 1922، جمعية الهداية 1932، جمعية المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946، الكشافة الإسلامية وغيرها» (شاوش اخوان جهيدة، 2014/ 2015: 98ـ99) تميزت هذه الجمعيات بطابع المقاومة، ونشر الوعي التحرري من قبضة المستعمر الفرنسي خاصة ما قامت به جمعية العلماء المسلمين، فحسب البحوث التاريخية فان بداية ظهور الجمعيات «في المرحلة الاستعمارية بقانون فرنسي صادر بتاريخ 05/ 071901، الذي يوضح كيفية إنشاء الجمعيات» (ين يحيى فاطمة طعام عمر، 2015: 204) مع بقاء أي جمعية تنشط تحت الرقابة المشددة للاستعمار الفرنسي تخوفا من حدوث انزلاقات تستعمل ضد السلطة الفرنسية المحتلة.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال فقد عرفت الجزائر فيها تحولا على مستوى الحركات الاجتماعية، التي خرجت إلى الشارع لتندد بضرورة إشراكها في العملية السياسية عن طريق مجالات المشاركة المدنية، وذلك في مرحلة الثمانينات 1988 «ولعل أهم ما يميز هذه الفترة، هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة، واستعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أطراف المعارضة، للمطالبة بحقهم في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع» (بن يحي فاطمة طعام عمر، 2015: 205)، يكون الصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علنيا وخفيا في نفس الوقت، حيث تعمل وتحاول

جميع الأنظمة الشمولية على ترويض المجتمع المدني والهيمنة عليه عن طريق التمويل والأيديولوجية.

خلال سنة 1990 أصدرت السلطات الجزائرية قانون «90/ 31 المؤرخ في 04 سبتمبر 1990، المتعلق بالجمعيات وهو الذي أعطى دفعا قويا لإنشاء الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني» (الجريدة الرسمية، 1990)، برغم هذه الإصلاحات المدنية والانفتاح على كل تنظيم مدني، إلا أن عمل المجتمع المدني بقي ضيق الأفق، حيث تميز باكتساح النخبة المأدلجة للعمل الجمعوي، لتحقيق أهداف الدولة الوطنية، فأصبح «يغلب على المجتمع المدني الطابع الشكلاني، تحت إشراف النظام الأحادي القديم، بتآمر كل من رجال المال ورجال السلطة والجيش والإدارة، وأن حالة الجمعيات هي غالبا في حالة تعبئة إيديولوجية ومالية تجعلها يد الأحزاب والسلطة» (العياشي عنصر، 2000: 17)، مرحلة الفوضى التي مر بها المجتمع الجزائري في التسعينيات نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي الذي نتج عنه آليا جمود العمل الجمعوي ورقابة شديدة من طرف الدولة على التنظيمات المدنية.

ترتبط علاقة المجتمع المدني بالحقل السياسي في الجزائر، بالانتقال الديمقراطي، الذي حاولت السلطة السياسية تجميده، لتبقى السلطة في يد من يملك الشرعية الثورية، وتم استعمال الجمعيات لتمرير خطابات إيديولوجية نظامية بالنسبة لنا، «المجتمع المدني في الجزائر لم يعرف شيوعا إلا في المدة الأخيرة 1988-1995 وتحديدا نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات»(فيروز زرارقة، 2014: 23)، ما هو شائع في الفترة التاريخية إلى الآن من نشاط المجتمع المدني هو العمل الجمعوي الذي يعد أحد أوجهه البارزة حيث تميز «الفضاء الجمعوي بانفجار منقطع النظير وفيض فريد لم تشهده الجزائر من قبل وذلك بعد أحداث أكتوبر 1988 وتحديدا بعد صدور القانون الليبرالي المؤرخ في 04/ 12/ 1990 والمتضمن شروط تأسيس وتنظيم الجمعيات، غير أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة نوع من

البرودة والفتور قد أصاب عددا كبيرا من الجمعيات مما شل حياتها على العموم إن لم نقل موتها البطيء خاصة الحديثة منها» (عمر دراس، 13:2005)، خلال هذه الفترة عمدت السلطة السياسية إلى توجيه وتحوير أداء المجتمع المدني والعمل على نشر قيم الاشتراكية والالتزام بمبادئ الحزب الواحد لضمان إعادة إنتاج نفس الفكر المؤسس على الشرعية الثورية.

كما عملت السلطة السياسية خلال مرحلة التسعينيات على فتح القنوات المدنية من أجل استيعاب أزمة العنف المسلح الذي خلف الكثير من المعاناة، خاصة وأن الصراع كان بين أبناء الشعب الواحد، وتخوف من ممارسة الأنشطة المدنية خاصة التي كانت تحمل في طياتها خلفيات سياسية، هذه الأخيرة جعلتنا نشهد تحولا في جوهر المجتمع المدني، ليصبح حامل لرسائل الدولة من أجل بناء مشروع وطني لتجاوز الأزمة العنيفة التي مرت بها الجزائر حيث أن «الفضاء الجمعوي في قلب الفضاء العام، ويحتوي الفعل الإلتزامي أو ألإسهامي حول قضية أو هدف ما يحمل في طياته فعلا وموقفا سياسيا» (عمر دراس، 2005: 27).

عمل النظام السياسي خلال كل مراحل ما بعد الاستقلال إلى توظيف المجتمع المدني بوضع زبائنه على رئاسة الجمعيات خاصة الجمعيات الطلابية التي لعبت دورا كبيرا في نشر إيديولوجية وأعراف ومبادئ الحزب الواحد، إلا أننا نشير في هذه المرحلة من التاريخ المدني، أن الجامعة عرفت تنوعا في الإيديولوجيات مما جعلها تعيش حالات صراع دائم لإثبات كل جماعة موقفها ووجودها، فبالنسبة إلى أغلب الباحثين تظل فترة التسعينيات وقبلها من أخصب الفترات السياسية والفكرية التي عرفها الفضاء الجامعي.

4.قراءة وصفية لبرنامج "قهوة وجرنان" في قناة النهار:

البرامج التي تم اختيارها لتطبيق على مضمونها تقنية تحليل المضمون تم استخراجها كما وضحنا سابقا من إجابات المبحوثين على الاستمارة، حيث تبين لنا أن برنامج قهوة وجرنان من بين أهم البرامج وأكثرها مشاهدة لدى عينة بحثنا مع الاكتفاء باختيار برنامجين لمساعدتنا في البحث لتضمنهما مؤشرات التي تعبر عن المجتمع المدني خاصة ما تعلق منه بالعمل الجمعوي.

برنامج قهوة وجرنان من البرامج التلفزيونية التي تهتم بالقضايا التي تعبر عن اهتمامات المتلقي الجزائري يتم تقديمه على الساعة (08:26) الثامنة وستة وعشرون دقيقة صباحا وفي بعض الأحيان إلى غاية الساعة التاسعة صباحا من تقديم الإعلامي (عصماني)، يتم خلال الحلقة استدعاء ضيف واحد فقط واختيار موضوع معين مثل الحلقات التي سنعمل عليها التي اهتمت بعرض موضوع المجتمع المدني.

كمعطى وصفي للبرنامج لاحظنا الاستعانة بخلفية بلاتوه ذات اللون الأزرق الفاتح يبعث على الارتياح عموما مع مرور عناوين للأخبار بعرض صور لعدد جريدة النهار والتركيز على رمز القناة والجريدة، كما يتم عرض الصفحة الأولى بشكل متحرك بطيء ويعرض عنوان البرنامج على شكل دائرة محيطة به مكتوب عليها قهوة باللون الأزرق وجرنان بلون مخالف باللغة الفرنسية، ويتبعها عنوان الحلقة باللون الأبيض وفي أسفل الشاشة شريط إعلانات يمرر بشكل بطيء للترويج لخدمات مؤسسات مختلفة الأنشطة والاهتمام والتي تمول القناة أو تطلب خدمة الإشهار حيث أن لغة الشريط الإشهاري باللغة العربية والفرنسية.

وضعية البلاتوه متوسط الحجم في شكل يسمح للمقدم أن يقابل الضيف ويكون أكثر قربا منه كما تم تقسيم الشاشة غالبا إلى نصفين الأول صورة الضيف

وثانيا صورة الإعلامي، وفي وسط الصورة الكلية عنوان البرنامج بشكله المرسوم في دائرة إن صح التعبير نسميه (لوغو)، وأمام طاولة البلاتوه شاشة تلفزيونية تحتوي على صورة قصر الحكومة وأمامه في الوسط عنوان البرنامج.

البرامج التي تم تحليل مضمونها وتضمنت مفهوم المجتمع المدني في الجزائر هي كالآتي:

الجدول رقم (33):عناوين حلقات برنامج ﴿قهوة وجرنان﴾

عنوان البرنامج	قهوة وجرنان
عنوان الحلقات	1.المجتمع المدني... بين الوجود والجمود 2.المجتمع المدني والنشاط الجمعوي ... الغائب الحاضر
تاريخ بث الحلقات	ـ 18 فيفري 2015 ـ 02 مارس 2016
المدة الزمنية	ـ 29:41د ـ 28:25د

تظهر معطيات الواقع المحلي الجزائري العديد من المواضيع على السطح بالإضافة إلى المواضيع المسكوت عنها، فخلال البحث عن مفهوم المجتمع المدني، وجدنا شقين من التصورات غير المنفصلين الأول يمثل الممارسات الجمعوية والثاني يمثل التنظيم المدني المتجسد في أكاديمية المجتمع المدني، فعند ملاحظة العناوين نرى أن غياب نشاط المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة هو المسئول الأول عنها رغم توفير الإطار القانوني لممارسة الأنشطة وأن المشكل في الفاعلين، مادام أن المجتمع السياسي قبل بوجود المشروع نظريا حيث أننا سنحاول توضيح

الارتباطات بين النسق الإعلامي الذي شهد تحولا في نوع الملكية والنسق المدني المتمثل في المجتمع المدني كجزء يشكل لنا ما نعتبره مجالا عاما.

الجدول قم (34):موضوع حلقات برنامج ﴿قهوة وجرنان﴾

الموضوع	التكرار	النسبة
سياسي	12	%12
اقتصادي	/	/
اجتماعي	88	88%
إعلامي	/	/
فكري	/	/
مجموع	**100**	**100%**

تميزت البرامج التي ناقشت موضوع المجتمع المدني بصبغتها الاجتماعية بنسبة 88% لارتباطاته بالعمل الاجتماعي للجمعيات والهيئات المدنية خاصة في ملامستها لعنصر التوعية، أما نسبة 12% هي تأكيد على ربط العلاقة بين الحقل السياسي والمجتمع المدني من خلال الترويج لفكرة مرافقة الأحزاب السياسية للعمل الجمعوي.

الجدول رقم (35):الهدف من مواضيع الحلقات

الهدف	التكرار	النسبة
الإعلام	40	40%
التعبئة	60	60%
التفسير	/	/
التثقيف	/	/
المجموع	**100**	**100%**

يتمثل الهدف من إجراء حوار تلفزيوني مع فاعلين في الإطار المدني للمجتمع من خلال التنظيمات المدنية والجمعيات في محاولة تحقيق إعلام المتلقي بنسبة 40% بوجود نشاطات جمعوية وثانيا توجيهية إلى تبني ممارسات جمعوية والدخول في نسق الحراك الجمعوي، وذلك نتيجة لظهور حركات اجتماعية واحتجاجية في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للانتباه ومحاولة وضع الجمعيات كوسيط الأفراد المطالبين بمطالب اجتماعية والحكومة بشكل دقيق والنظام بشكل أدق من حيث توصيف.

الجدول رقم (36): صفة ضيوف الحلقات

الضيوف	التكرار	النسبة
محللون سياسيون	/	/
ناشطون مدنيون	02	100%
ناشطين سياسيين	/	/
رجال إعلام	/	/
أساتذة جامعيون	/	/
المجموع	**02**	**100%**

استضاف البرنامج شخصيتين ناشطتين في المجتمع المدني، حيث استضافت الحلقة الأولى (أحمد شنة) ممثلا لأكاديمية المجتمع المدني، متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية، ويعتبر من الناشطين في الحركة الاجتماعية والثقافية والفكرية، يشغل منصب الأمين العام للأكاديمية حقوق الإنسان، التي تعتبر منظمة وطنية اجتماعية واقتصادية، علمية وتربوية، ثقافية شاملة، تأسست بالجزائر العاصمة يوم الثلاثاء 30 جويلية 2002 وفقا لأحكام القانون 31/ 90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 وتحصلت على الاعتماد رقم 16 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 13 سبتمبر 2003؛ أما الضيف الثاني فقد تمثل في

الناشطة المدنية (نادية دريدي) رئيسة الجمعية الوطنية لترقية وحماية المرأة والشباب، التي تأسست بمجهودات (سعيدة بن حمزة) من ولاية وهران و(حدة) من ولاية سطيف سنة 1990.

الجدول رقم (37):القوالب الإعلامية لحلقات البرنامج

النوع	التكرار	النسبة
حديث تلفزيوني	/	/
مناظرة	/	/
حوار تلفزيوني	02	100%
المجموع	**02**	**%100**

تنتمي البرامج التي نحن بصدد تحليل مضمونها إلى نوع البرامج الحوارات التلفزيونية التي تسعى وتهدف للتعرف على رأي الضيف حول موضوع معين يكون عنوانا للحلقة، حيث أن برنامج قهوة وجرنان هدف إلى إجراء حوار تلفزيوني مع ناشطين في المجتمع المدني حول أداء الجمعيات وممارسات المجتمع المدني في الجزائر.

الجدول رقم (38): استخدام الصورة

نوع الصورة	التكرار	النسبة
مباشرة	2	100%
الأرشيف	/	/
صورة + هاتف	/	/
المجموع	**02**	**100%**

الصورة التي تم عرضها في برنامج قهوة وجرنان على قناة النهار من نوع التصوير المباشر بنسبة 100% الذي يسعى لاستضافة ضيف معين في الفترة الصباحية للنقاش حول إحدى المواضيع التي تهم الشأن العام.

الجدول رقم (39):استعمال اللغة

اللغة	التكرار	النسبة
اللغة العربية الفصحى	222	67.68%
اللغة العامية (الدارجة)	100	30.48%
اللغة الفرنسية	06	1.82%
المجموع	**328**	**%100**

دائما ما يراعي استخدام اللغة في البرامج التلفزيونية نوع المضمون الموجه إلى فئة من الجماهير، حيث نعلم أن موضوع المجتمع المدني وبشكل مباشر العمل الجمعوي يهم كل فئات المجتمع وبتعبير أدق كل جماهير والمتلقين للمضمون الإعلامي، كما أن هناك عامل أخر يتحكم في استعمال اللغة وهو نوعية الضيوف حيث أن في البرنامج الأول الذي استضاف (أحمد شنة) تم خلاله استعمال اللغة العربية بشكل كبير جدا حتى في البرنامج الثاني ولو بشكل نوع ما قليل الاستعمال مقارنة مع البرنامج الأول، فقد بلغت نسبة 67.68% استخدام اللغة العربية الفصحى التي نسميها البسيطة والمفهومة باعتبارها المكون والعنصر الأساسي في هويتنا الوطنية وتليها نسبة 30.48% استعمال اللغة العامية التي غالبا ما نسميها اللغة الدارجة وهذا راجع إلى التنوع اللامادي في اللسان الجزائري الذي يعبر عن امتزاج لغات أخرى مع الجزائرية، أما اللغة الثالثة التي تم استعمالها تمثلت في اللغة الفرنسية بنسبة 1.82% وذلك لوجود تركيبة من المجتمع المفرنسة لكن استعمالها اقتصر على كلمات فقط، كملاحظة غياب اللغة الأمازيغية يطرح نفسه بشكل كبير جدا في مجال السمعي البصري الخاص حيث أننا نعلم أن النسق الإعلامي يلعب

دورا كبيرا باعتراف المجتمع بعناصره التاريخية المكونة لهويته والابتعاد قدر المستطاع عن التوظيف الإيديولوجي لموضوع الهوية الذي يكون مناسباتيا خلال المراحل الانتخابية خاصة الرئاسية.

5.هيمنة الإعلام على المجتمع المدني: تتفيه المجال العمومي الجزائري

يظهر في العديد من النقاشات البحثية الأكاديمية حول مفهوم المجتمع المدني النقاش حول الأسبقية التاريخية للمجتمع السياسي، لكننا في هذا السياق سنحاول تفكيك والبحث فيما وراء الصورة النمطية للمجتمع السياسي في الأنظمة الشمولية والمجتمع المدني الذي يعد عنصرا أساسيا في بناء الأطر العامة للمجال العمومي القادر على مواجهة آليات هيمنة الدولة وفق تصور هابرماس، تستحق هذه الفكرة نظريا كل الاحترام لكن في محاولات إسقاط المفهوم على واقعنا المعاش بمعطياته ومتغيراته، نجد أن الخطاب الإعلامي المتجسد في «برنامج قهوة وجرنان» على قناة النهار تداول لفظ المجتمع المدني بنسبة 26.61% وهذا أمر طبيعي، ما دام هذا الموضوع هو محور الحلقة التي بثت لكن تم تصور المفهوم وفق إيديولوجية وحصره في الحراك الجمعوي الذي يهدف إلى بناء وعي جماعي اتجاه قضايا اجتماعية وفكرية بسيطة بتجاوز علاقته بالحقل السياسي.

علاقة المجتمع المدني بوسائل الإعلام خاصة السمعية البصرية منها تضع الفرد وجها لوجه مع المعلومة وممارسات المجتمع المدني حيث أنها «تراهن على المواطن كشريك حقيقي في تدبير الشأن العام، كما تراهن على بناء فضاء عمومي متعدد ومتنوع ومحفز يسهر على تنشيطه جميع الفاعلين بالاحتكام إلى ثقافة المجتمع المدني والى الممارسة الإعلامية التي تقوم بتدعيمها» (عبد اللطيف بن صفية، د س: 09)، نعود دائما إلى طرح موضوع الصلة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام الخاصة بالجزائر وعلاقتها بمفهوم جد مهم وهو الديمقراطية والسبل والمسالك البنائية التي تساعد لقيامها حيث أننا نرجع لطرح فكرة امتلاكنا لمجال عمومي

حديث صوريا نفس الإسقاط المغزى على المجتمع المدني حيث أننا لم نرى طرحا جادا لدور المجتمع المدني في تشكيل ممارسات سياسية حيث تم تتفيه الفكرة في طرح غائب تماما.

كما تم استعمال كلمة ديمقراطية تشاركيه من طرف الصحفي بنسبة 1.43% وتم تجاهلها من طرف الضيوف في ممارسة تهدف إلى إبعاد كل التهم حول فكرة حقيقة تسييس الحراك الجمعوي والمجتمع المدني وبالتالي إضعاف المجال العمومي وإغراقه في التنميط والتتفيه، فقد هدف المضمون الإعلامي للبرنامج لتحطيم كل التمثلات التي تعتقد أن المجال السياسي يتحكم في المجال المدني وذلك في خطوة لإبعاد المجتمع السياسي وإخراجه من قفص الاتهام بالرغم من وجود إحدى مؤشراته في البرنامج، تمثلت في الأحزاب السياسية التي تكررت بنسبة 03.95% وغالبا جاءت في سياق الدفاع عن المجتمع المدني من التسييس لكن على عكس ما نشاهده في الواقع المعيش من تعزيز لشرعية النظام السياسي من طرف التنظيمات المدنية التي تؤكد على تواطأ المجتمع المدني وهيمنة السياسي على المجال العام خاصة في ظل «فقدان الدولة الوطنية الحد الأدنى من شرعيتها» (علي الكنز، 2001: 203).

تحقق فرضية بخصوص سؤال آخر حول علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني مفادها أنه كلما تم تتفيه وتنميط المجتمع المدني كجزء والمجال العام في شموليته وفق إيديولوجية النظام السياسي كلما اقتنع الفرد والمجتمع ككل أن الوضع الذي يعيشونه يفرض ذاته بشدة ويجدون مبررا لوجوده ، وذلك لا يتحقق إلا بإيجاد إعلام موازي في شكل صوري بعيد عن السلطة ووظيفيا يخدم توجهات السلطة السياسية في الخفاء للحفاظ على الشرعية التي بنيت وفق منطلقات وأسس بنائية وهمية لضمان ستاتيكية المجتمع المدني.

كما قد تم ربط متغير المواطنة بالمجتمع المدني ففي تصورات أغلب الباحثين حول المفهوم وجود ارتباطات مع ما يعرف بالديمقراطية التشاركية حيث يعمل المجتمع المدني على تعزيز قيم المواطنة نظريا لكن على مستوى الممارساتي في الواقع المعيش يجب النظر في خلفية أو تصور الفرد الجزائري للمواطنة، فقد تم تداولها بنسبة 2.15% أي تحول المجتمع المدني إلى وسيط حيث يتم استعمال مفرد (وسيط) بنسبة 2.15% فعلاقة مفهوم المواطنة وكلمة وسيط في حركتهما داخل مفهوم المجتمع المدني مع المجتمع السياسي تخضع لعملية تمييع لكلمة مواطنة لخدمة مصالح النخب السياسية المهيمنة على المشهد الاجتماعي والسياسي مما يضع المجتمع المدني في قبضة السلطة السياسية ليصبح وسيلة وآلية من آليات الضبط الاجتماعي وبالتالي انحراف كل حراك اجتماعي يحاول التغيير أو مجرد التفكير فيه.

يعمل المجتمع المدني في الجزائر وفق تصورات تسير بالأوامر سواء على مستوى الجمعوي أو على مستوى التنظيمات المدنية مثل أكاديمية المجتمع المدني وغيرها، حيث روجت القناة لوجود مجتمع مدني هادئ ظاهريا وهجين باطنيا من خلال صناعة مدنية مؤطرة ومؤدلجة « همشت القدرة على تصور بدائل أخرى للنظام القائم» (علي حاكم صالح، 2008: 398)، تعامل وتوظيف المجتمع المدني من خلال تبني أدائه والنقاش حوله في قناة النهار من خلال برنامج نقاش على المباشر الذي يتجسد في تكرار وحدة الكلمة توعية وتأطير بنسبة 7.91% بالرغم من الايجابية في مفردة توعية وتأطير، لكن لم تخرج عن إطارها الاجتماعي لتلامس الإطار السياسي والحراك الاحتجاجي الذي يعرفه المجتمع الجزائري على مستوى المحلي .

لم تخرج تحولات المجال العمومي عن سياق تضييق الخناق على عناصره، ومن بينها المجتمع المدني حيث تم إعادة إنتاج نفس الظروف لكن باستخدام الزبونية التي عرضت نفسها لخدمة الإيديولوجيات السلطوية سواء النخب أو الأفراد على

المستوى الأدنى، كما تم نقاش مؤشرات المجتمع المدني في قناة النهار باعتبارها تمثل إحدى قنوات السمعي البصري الخاص في الجزائر بأقل أهمية في الطرح وعدم ربطه بالمجال السياسي لكن عند النظر في معطيات الواقع المعاش نجد أن المجتمع المدني داعم للتركيبة البنائية لاستمرارية الأنظمة التوتاليتارية وذلك من خلال إعلان الولاء التام لخدمة الشرعية السياسية لهذه الأنظمة السلطوية.

نجد أنفسنا في هذه النقطة أمام ضرورة الحديث عن علاقة المشاركة السياسية بالمجتمع المدني كعنصرين مهمين في تركيبة المجال العام حيث أن حركات الجمعوية والمدنية في الجزائر يهيمن عليها العقل القبلي أو العنصر القابل للتفاوض معه مقابل امتيازات خاصة في الفترات الانتخابية تعمل كدعامة لتعزيز وملء الوعاء الانتخابي وتكون أكثر نشاطا في مرحلة الانتخابات الرئاسية، لذلك قلنا سابقا أن هناك صراع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني فعلى مستوى الديمقراطيات الغربية لكن في الحالة الجزائرية نشهد تواطأ الفاعلين في المجتمع المدني مع مشروع السلطة السياسية.

6.اختزال ممارسات المجتمع المدني .... نحو الانحراف الوظيفي للمجال العمومي:

نقصد باختزال ممارسات المجتمع المدني في العمل الجمعوي وإنشاء الجمعيات التي تلامس كل ما هو اجتماعي ومواضيع ذات صلة بالأسرة والشباب، بواسطة آلية من آليات الضبط الاجتماعي، لتشويه وتحطيم كل حراك اجتماعي يهدد الشرعية السياسية، في هذه النقطة ربما يتساءل الكثير منا عن جدوى إدراج العلاقة ترابطية بين المجتمع المدني متمثلا في الجمعيات والحقل السياسي، نعلم جيدا أن الحركات الاحتجاجية في شموليتها تحمل مطالب اجتماعية واقتصادية من الحكومة في الغياب التام للتأطير الجمعوي بل هناك الهاء للقضايا الكبرى للمجتمع ليتم

تقويض الاهتمام بها وحصر نشاط الجمعيات في المساعدات الخيرية المادية التي تقدم لفئة معينة في المجتمع المحلي.

كما أنه لا بد علينا التركيز على ممارسات الأداء الجمعوي في ظل عقلية الاقتصاد الريعي الذي يسعى من خلال تقديم الامتيازات إلى ضم كل نشاط اجتماعي وثقافي وسياسي من أجل دعم استمرارية الإدارة المركزية، فقد عرفت المرحلة التي ترأس فيها السيد عبد العزيز بوتفليقة الجزائر تحولا في الإطار القانوني المنظم وفتح المجال أمام الأفراد لإنشاء جمعيات وطنية ومحلية.

تقتضي الضرورة في تناول موضوع الجمعيات كعنصر بارز في أبجديات المجتمع المدني الجزائري وربطه بمتغير هو قديم الوجود لكن بشكل منظم وحديث ما يعرف بالتطوع الذي يمس جوانب الوعي الجماعي بعيدا عن الحقل السياسي، حيث اقتصر الطرح الجمعوي على مواضيع الفئات الاجتماعية وتقديم مساعدات مادية فيما يمكن تسميته خدمة اجتماعية تتفادى الاقتراب من كل ما له علاقة بالحقل السياسي من مواطنة وفهم لمفاهيم خارج المنطق السياسي المطلوب، مما يؤدي إلى انحراف وظيفة المجال العمومي والسماح بتمرير إيديولوجية السلطة السياسية باستعمال قنوات المجتمع المدني والتغاضي عن تقديم مرافقة النقدية لأعمال السلطة، حيث تحول النشاط الجمعوي إلى عملية إفراغ من محتواه وحصره في اتجاه التطوع الخيري لذلك نشهد في الحراك والأداء الجمعوي بروز جمعيات ذات طابع خيري أو تطوعي بسيط لا يخرج عن الأطر المحددة له سلفا.

تعد الجمعيات من أهم المؤسسات المدنية التي تعمل على تحقيق أهداف المجتمع المدني فهي عبارة عن «تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها المواطنون بشكل تعاقدي أو بشكل دائم من أجل حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون تدخل الدولة، تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع» فقد تم تداول كلمة جمعيات في حلقات برنامج قهوة وجرنان بنسبة

27.69% مما يؤدي بنا للقول أن المخيال الاجتماعي للفاعلين الاجتماعيين في العمل الجمعوي يعتبرون هذا الأخير هو أساسا المجتمع المدني حيث تكرر أيضا في وحدة الجملة بنسبة 16.04% (تشكل الجمعيات الأغلبية في المجتمع المدني)، وهذا ما أنتجه المخيال العام للسلطة السياسية من تمييع لممارسات المجتمع المدني.

مقابل تكرار كلمة جمعيات وجدنا تكرار وحدة كلمة تعبر أيضا عن ممارسات المجتمع المدني تمثلت في كلمة تنظيمات مدنية بنسبة 11.51% وهنا نلاحظ أن المجال العام الذي نملكه مشوه أو لنقل مشكل من طرف الإدارة المركزية التي تتحكم في كل الأمور والمجالات فهي تعمل على تتفيه كل حراك جمعوي جاد والهيمنة على نشاطاته لإغراقه في حلقة مفرغة أو حلقة صفرية لا جدوى من وجودها ولا تشكل عنصرا هاما في البناء الاجتماعي.

تعتمد الجمعيات على آليات لتحقيق أهدافها ليس على مستوى كل الأنساق البنائية للمجتمع بل تكتفي بالنسق الاجتماعي والثقافي والابتعاد الواعي عن السياسي ظاهريا فهي لا تشكل وعيا مواطناتي أو تساهم في نقاش معطيات المجال السياسي، ففي غالبيتها تعمل على تقديم القدر الكافي من الحملات التحسيسية حول الظواهر الاجتماعية أو البيئية إلى غير ذلك كما تم عرض الضيوف تكرار كلمة حملات تحسيسية بنسبة 3.23% ويظهر أيضا بشكل واضح في وحدة الجملة (نقوم كجمعيات بحملات وطنية حول مختلف الظواهر الاجتماعية) بنسبة 9.87% في هذا الطرح نحن لا ننكر الدور التوعوي للجمعيات للتصدي للظواهر الاجتماعية بل إننا نريد القول أن هذا المجهود تم تمييعه ليدور في حلقة مغلقة ومفرغة، كما أن بروز وحدة جملة تعبر عن اتصال الجمعيات بالفرد التي تتجلى في (عمل الجمعيات يكون في الميدان بالاتصال المباشر مع المواطن) بنسبة 20.89% نلاحظ أن الفكرة المروجة هي ذات طابع خدماتي اجتماعي سطحية أو لنقل لا تعبر عن جوهر بناء ووجود مجال عام.

الحملات التحسيسية وسيلة ترتبط بمتغير مهم هو التطوع الذي يمكننا إعطاءه تعريف إجرائي بأنه كل نشاط يقوم به الفرد بإرادته لا ينتظر منه مقابل مادي حيث بلغت نسبة تكراره 3.95% ويبرز أيضا في وحدة الجملة (العمل التطوعي بارز في المجتمع المدني والجمعيات بالتحديد) بنسبة 12.34%، هذا النوع من الممارسات الجمعوية يتخذ من الجانب الاجتماعي ميدان له خاصة في ظل ثقافة التطوع التي هي قديمة في المجتمع الجزائري كممارسة من خلال ما عرفناه سابقا من تنظيم تقليدي (تاجماعت) أو (الوزيعة) أو (كبار الدواوير) التي كانت تشكل لنا تضامنا نوعيا في تشكيله وتنظيمه.

خلال البحث في متغير التنظيمات الجمعوية يراودنا تساءل حول نوع الوعي الذي تشكله الجمعيات باختلاف أنواعها المحلية أو الوطنية حيث في النقاش مع الضيوف الناشطين في المجتمع المدني ترددت وحدة كلمة التي تعبر مهمة من مهام الجمعيات المطالبة ببناء وعي حول مختلف المسائل خاصة بناء وعي جماعي الذي تكرر بنسبة 1.07% يحمل الضيوف تصورات حول الوعي الجماعي الذي يتمثل في توجيه الشباب وفئات المجتمع إلى حملات تطوعية بيئية صحية ..الخ، تعرض لنا التناقضات التي يحملها المجتمع المدني مجالا عاما من السهل جدا السيطرة عليه حيث «استغلت النخب الحاكمة المهيمنة على جهاز الدولة تناقضات المجتمع المدني ونقاط ضعفه لتخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم»(برهان غليون، 2001: 733)، كما أن الوعي الجماعي المنمط الذي تسعى الجمعيات والهيئات المدنية إلى تشكيله لا يفي بالغرض لبناء دولة مجالها العام ممزق وتتخلله إيديولوجيات تثبط نشاطه « فغياب ثقافة المواطنة والحس المدني والوعي السياسي هي مجموعة من العوامل التي سهلت مهمة السلطات العمومية في إخضاعها لاستراتيجيات اندماجية والقيام بوظيفة العضو المطيع والمسالم والمكمل لدور الدولة» (عمر دراس، 2005: 23).

تفكك المجال العام والفشل يحكم كل محاولة تأسيسه وفق تصور متوازن كما أن بناء الوعي من طرف الجمعيات ورد تكراره في وحدة الجملة (توعية وتأطير الشباب من مهام الجمعيات) بنسبة 16.04% عملية تشكيل وعي جماعي للشباب تتميز بالزيف وممارسة وظيفة الضبط الاجتماعي على المجتمع.

دور الإعلام متمثلا في قناة النهار لتشكيل مجال عمومي مؤطر يسير وفق صناعة إيديولوجية تعمل على إفراغه من محتواه النقدي والوظيفي بتحطيم كل متغيراته بما فيها المجتمع المدني حيث أن هشاشة هذا الأخير نابعة من محاولات رؤساء الجمعيات للاستفادة قدر المستطاع من امتيازات النظام الريعي وهذا ما يشكل أيضا عائق أمام بناء مجال عام في الجزائر ويؤدي أدواره بشكل طبيعي لكن ممارسات المجتمع السياسي للهيمنة على التنظيمات المدنية وعلى الحراك الجمعوي يشكل خطر يهدد قيام مجال عام ولو بطبيعة عربية لا تطابق كثيرا النسخة الأوربية حيث تعززت هيمنة السياسي بالنسق الإعلامي الخاص الذي عرفته الجزائر.

المثال الأبرز الذي ناقشته قناة النهار مع ضيف حلقة من حلقات برنامج قهوة وجرنان التي استضافت أحمد شنة الأمين الوطني لأكاديمية المجتمع المدني التي تكررت بنسبة 8.27% وعبر عنها في وحدة جملة جعلتنا نلاحظها بشكل مستمر (أن أكاديمية المجتمع المدني تعمل على تأطير المواطن وتوعيته) بنسبة تكرار 16.04% كلمة تأطير وتوعية في سياقها الضمني ترتبط بعناصر محددة مثل الجانب الاجتماعي والبيئي والفكري البسيط وغض النظر وتجاوز عملية بناء الوعي السياسي وتأطير الناخب في تنظيم معين خلال الفترات الانتخابات ليصبح «المجتمع المدني مجالا عاما تناقش فيه المشاكل والقضايا التي تنشأ وتدرك كمشاكل حياتية» (راندا النشار وآخرون، 2010: 38) مما يجعلنا نقول أن إعادة إنتاج نفس المعطيات على مستوى الممارسة في الحراك الجمعوي والمدني يشكل لنا غطاء ملون

بداخله حرص السلطة السياسية على أن يكون المجتمع المدني أحد قنواته لدعم شرعيته السياسية التي فقدها ممارسة وتجاوبا.

الخلاصة:

ترتبط إشكالية وجود مجال عمومي بالعناصر المكونة له وممارساتها اليومية في المنظومة الاجتماعية من طرف فعلين اجتماعيين حيث يشدد هابرماس على متغير مهم، قد تم تناوله في هذا الفصل وهو المجتمع المدني الذي يتشكل من التنظيمات المدنية والجمعيات، هدفها بناء وعي الفرد وإتاحة الفرصة له للنقاش العقلاني حول مختلف القضايا التي تهمه من خلال تموقعه في تنظيم معين.

ان دراسة المجتمع المدني في الفكر الغربي دائما ما يتم ضمنه طرح فكرة ضرورة وجود وظيفة التنظيمات المدنية، في مواجهتها لسلطة الدولة والحد من توغلها والتدخل الأحادي في تسيير شؤون المجتمع، لكننا في محاولات إسقاط المفهوم على الحالة الجزائرية فإننا نرى ونشهد تحول وظيفي في لجوهر المجتمع المدني.

البناء التأسيسي للمجتمع المدني في الجزائر لم يخرج عن الإطار والتوظيف الإيديولوجي للنظام السياسي عبر فترات تاريخية مستمرة، مما جعلنا أمام مشهد دائم لهيمنة المجال السياسي على المجال المدني واستخدامه كقناة لتمرير خطابات السلطة في خطوة لتعزيز وجودها، ودعم شرعيتها التاريخية بعد أن تعرضت للانهيار والذي يتجلى في الحركات الاحتجاجية الرافضة لتسيير النخب الحاكمة لمؤسسات الدولة.

يستعمل النظام السياسي في علاقته مع الحركات الاجتماعية المكونة للمجتمع المدني عقلية إغراق كل نشاط وحراك جمعوي، في التتفيه والتبسيط من خلال تبني

وإيجاد آليات مثل الإعلام التلفزيوني لتحطيم الحراك الجمعوي وحصره في الأداء الخيري .

في ظل النظام السياسي الشمولي المغلق والنظام الاقتصادي الريعي لن يكون هناك مجال عمومي وفق المنطق الهابرماسي ولا أقل منه بل سنحصل على مجال عمومي شكلي وفوضوي داخليا، تسيطر عليه الإدارة المركزية من خلال استعمالها لإعلام موازي ظاهريا يبدو في طابع خاص ومستقل عن الدولة لكن على مستوى الخطاب يكرس هيمنة ايديولوجية النظام السياسي، فقد أشار دافيد ماركواند (David Marquand) " أن الدولة والسوق تعمل على إضعاف النشيط للمجال العمومي" (عبد الرحمان عبد القادر شاهين، 2015: 114)، آليات المجتمع السياسي للسيطرة على المجال العمومي باستعمال الإعلام التلفزيوني كقناة النهار التي تهدف لإخضاع المجتمع المدني الى فلسفة السلطة السياسية وتحويله الى العنصر المطيع بهدف افراغه من محتواه النقدي.

البرنامج الذي بثته قناة النهار ﴿قهوة وجرنان﴾ خلال تناوله لحراك المجتمع المدني عمد الى تنميطه وحصر نشاطاته في الجانب الاجتماعي والثقافي البسيط والإبعاد الكلي لأي فكرة، تتناول العلاقة بالحقل السياسي لإثبات وتجاوز فكرة تسييس العمل الجمعوي في جزئيته وشموليته، فالإعلام الموازي الذي نملكه يبرر الوضع القائم للمتلقي بأنه وضع طبيعي.

الفصل الخامس: دور قناة النهار في تشكيل رأي عام: قضية التقاعد النسبي نموذجا

تمهيد

2. كرونولوجيا الرأي العام في التاريخ الإنساني

3.البناء النظري لمفهوم الرأي العام

4.قراءة وصفية لبرنامج قضية ونقاش

5.سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: مدخل لفهم الحراك النقابي

6.سوسيولوجيا الصراع في المجال العمومي: قراءة في تشكل الرأي العام

7.تشكيل الرأي العام حول قضية التقاعد النسبي في قناة النهار التلفزيونية

8.خلاصة

تمهيد:

يحتاج المجتمع لبناء مجال عمومي إلى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مرتبطة بوعي الفاعل الاجتماعي الذي يشترط في تركيبته الاجتماعية والنفسية والوجدانية تقبل جميع الاختلافات التي يفرزها النقاش العمومي على أسس عقلانية حول مختلف المسائل المجتمعية، خاصة المسائل التي ترتبط بمصير أو وضعية مجموعة اجتماعية داخل التنظيم الاجتماعي، حيث مفهوم الرأي العام «من أصعب المفاهيم...لأن فهمه وتفسيره يعتمد على الأقل على أربعة مقاربات تتمثل الأولى في الجانب القياسي والكمي للآراء، ثانيا الرأي العام كقوة سياسية، ثالثا الرأي العام كتنظيم، رابعا الرأي العام كاتصال سياسي» (Raymond Boudon, 2001 : 166)، تلتقي المقاربات التي تحدثنا عنها في نقطة أساسية ومحورية وهي علاقتها بالحقل السياسي، باعتباره الحقل القريب جدا من الفاعل الاجتماعي والمهم بالنسبة له بشكل كبير.

يكون الرأي العام في وضعية عملية وتفاعلية حين يرتبط ويصاغ في نسق اتصالي معين وحدث ذلك بشكل ملفت للانتباه خلال ظهور الصحافة المكتوبة ودورها الرئيسي في بناء المجال العمومي البرجوازي، فحسب هابرماس: وظفت الطبقة البرجوازية الإعلام لتشكيل رأي عام مضاد وناقد للسلطة السياسية وهو الحال كذلك بالنسبة لاستعمالات الأنظمة السياسية للحقل الإعلامي في ترويض وتشكيل الرأي العام.

نتيجة الانفتاح الإعلامي الذي عرفته الجزائر اهتمت القنوات التلفزيونية بجميع القضايا التي تهم الشأن العام بأساليب مختلفة وهو ما حدث مع قناة النهار التلفزيونية التي تبنت بنية تواصلية في الاهتمام بقضية التقاعد النسبي، هذه الأخيرة التي شكلت رأيا عاما بالنسبة لفئة العمال خاصة فئة الأساتذة المنتمين إلى التنظيم

النقابي كناباست والتي أقحمت نفسها في صراع مع التيار الرسمي لمؤسسات التقاعد وبالتالي مع السلطة السياسية الممثلة لهيئات الدولة ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في خطوة لممارسة الاعتراض على مشروع إلغاء التقاعد المسبق.

انتقل الصراع من استعمال الشارع كفضاء لممارسة المعارضة على مشروع التقاعد إلى البنيات الإعلامية، وهذا ما يتسق بشكل تام مع التوشيف الذي سبق وقدمه بورديو، حيث يرى في هذا السياق، أن الإعلام قد حوّل المجال العمومي إلى مجال إعلامي يعرض الرؤى المشوهة، وبالتالي سنحاول في هذا السياق فهم آليات تشكيل الرأي العام حول موضوع التقاعد المسبق في قناة النهار التلفزيونية وذلك من خلال برنامج قضية ونقاش والبحث في خلفيات الخطاب الإعلامي بتبني تقنية تحليل المضمون.

2.كرونولوجيا الرأي العام في التاريخ الإنساني:

عرفت الدراسات التي اهتمت بمفهوم الرأي العام نشاطا كبيرا في البحث حول قياسات الرأي العام ومعرفة مدى تكونه بفعل وسائل الاتصال الجماهيري حيث عرف استعمال مفهوم آخر شكل التباسا لمعظم الباحثين وهو الاتجاه الذي نعتبره مرحلة أولية وجنينية لدى الأفراد لتكوين رأي عام حول قضية تهمهم وتمس مصالحهم.

من الملاحظ أن الرأي العام يتميز بقوته وحضوره العملي في ظل المجموعة Le group من خلال تفاعل الفاعلين الاجتماعين حول موضوع يمثل بالنسبة لهم أهمية كبيرة ويمس مصالحهم وأمورهم اليومية بشكل مباشر، لذلك يتم الالتفاف حول بعضهم البعض ليكوِنوا رأيا عاما، هذا الأخير الذي يعد عنصرا بنائيا للمجال العام.

سنحاول من خلال التنقيب التاريخي البحث في تجليات وظهور مفهوم الرأي العام في الحضارات الإنسانية بهدف التأصيل التاريخي للمفهوم، فبناء قاعدة بحثية راسخة حول امتدادات المفهوم تجعلنا في حضن الحضارة اليونانية التي تميزت بانتقالها من المراحل التفكير اللاهوتي والخرافي إلى المرحلة الوضعية التفسيرية، حيث وجدنا أن اليونان القديمة عرفت ظاهرة الرأي العام فقد «أعطت حكومة المدينة التي كانت تتصف بالديمقراطية للرأي العام الفرصة ليعبر عن نفسه فقد كانت تستمد سلطتها منه وكانت المدينة أين يجتمع ذوي الحقوق في المشاركة في النقاشات حول القضايا العامة باستثناء العبيد والنساء والأطفال» (محي الدين عبد الحليم، 2009: 48)، أفرز وجود المدينة مظاهر التمدن، الذي أنتج بدوره تنظيما جديدا في المرحلة اليونانية.

يجب الإشارة إلى أن الديمقراطية التي تحدث عنها الباحث هي ديمقراطية خاصة أو لنقل ديمقراطية الأسياد فلا مبادئها في المشاركة متساوية ولا تقسيمها للمجتمع عقلاني، حيث أن كلمة (ذوي الحقوق) تختص بها الطبقة البرجوازية التي كانت تسيطر على كل شيء، وفي نفس الوقت تمنح الفرصة داخل تكويناتها لإبداء الرأي والمشاركة في النقاشات التي تدور حول مختلف قضايا الشأن العام.

كما نجد أفلاطون وأرسطو من بين الفلاسفة الذين «لم يستخدموا مفهوم الرأي العام بنفس المعاني التي نستخدمها إلا أنهم كثيرا ما تحدثوا عن الرأي العام الجماهيري Mass opinion» (أحمد بدر، 1998: 41)، نلاحظ أن الحضارة اليونانية لم تخلوا من استعمالات المفهوم ولو بشكل غير دقيق مثل الاستعمالات الموجودة الآن لكن بوادر ومظاهر المفهوم كانت موجودة فقد صاحبت بروز تنظيم المدينة، بالإضافة إلى بروز سمات المفهوم في الحضارة الرومانية حيث «عرفوا ما هو قريب جدا من المفهوم مثل صوت الشعب أو صوت الجمهور (Acta duirna) (محي الدين عبد الحليم، 2009: 48)، إلا أن الكثير من الباحثين، ومن خلال قراءتنا حول المفهوم في الحضارة الرومانية، أكدوا على أن المرحلة الرومانية تميزت بالعبودية والقسوة على الإنسان غير المصنف في خانة أصحاب الحقوق، لكنها عرفت مظاهر الرأي العام بشكل مغلق يقتصر على فئات محددة بمعايير مسبقا.

قد من الضرورة الملحة أن نتطرق إلى المفهوم في الديانات السماوية هذه الأخيرة التي كان لها نصيب أيضا في تنظيم شؤون الأفراد في تنظيم اجتماعي، فقد عرفت مثلا الديانة المسيحية «عبارة الاتفاق العام (Consensus) وهي مبنية على مفهوم الشعور العام أو الشعور الجمعي (Seusus communise) التي كان يستعملها أنصار البابا وخصومهم، وأنصار الإمبراطور للتعبير عن التقارير السائدة والاتجاهات العامة للرأي العام في المناطق المختلفة المتنازع عليها» (دانا محمد عماد فرحات، 2015: 33).

عرضنا فكرتين أساسيتين: الأولى تتمثل في أنه ما يمكن تسميته بالرأي عام يحتاج إلى اتفاق عام أي إلى إجماع حول رأي واحد بخصوص قضية تهم مجتمع أو مجموعة معينة؛ أما الفكرة الثانية، فهي محاولات الاستيلاء والسيطرة على الرأي العام موجودة بشدة سواء بتوظيف الديني أو السياسي أو الاقتصادي إلى غير ذلك.

عند القيام بالتنقيب في النص الديني للإسلام نجد مظاهر الرأي العام أو مرادفا له مثل كلمة الشورى التي أمر بها النبي محمد (ص) للقيام بعرض أمور العامة في التسيير والقرار بإشراك أصحابه، فقد «وضع الإسلام أصولا عامة منها مبدأ الشورى كما اعترف الإسلام بالحريات والحقوق منها حرية الرأي وحرية المعتقد» (سناء محمد الجبور، 2010: 17)، يحتاج النظام الديني إلى معايير للنجاح والاستمرارية لذلك نلاحظ اهتمام بمفهوم الرأي العام كونه يعبر عن اهتمام وضرورة معرفة آراء المحكومين حول قضايا العامة.

عرف الرأي العام اهتماما متزايدا ودراسات مكثفة وبروزا خاصة في «القرن السابع عشر والثامن عشر أي تم احترام قوة الرأي العام الجماهيري نتيجة ظروف بروز الطباعة وزيادة الوعي والتحولات التي عايشتها المجتمعات الأوربية في مجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث ظهر ذلك في كتابات باسكال (Pascal) وفولتير (Voltair) وهوبز ولوك وهيوم (Hume) ووليم تمبل (W. Temble)، وخلال القرن الثامن عشر أعطي روسو تسمية الإرادة العامة للتعبير عن الرأي العام» (أحمد بدر، 1998: 44).

إن ظهور الرأي العام واكتسابه للقوة، جعلته يقف ويراقب أعمال السلطة السياسية، ثم تدعم ذلك بشكل أكثر فعالية ومرونة مع بروز وسائل الإعلام، خاصة الصحافة في بداياتها الأولى، هذه الأخير التي وصفها هابرماس بأنها تشكل

الرأي العام من خلال أعمدة الرأي النقدية، وهذا هو سر قوة المجال العمومي، فالصحافة مكنته من ممارسة وظيفته النقدية.

ارتبط التطور البنائي والممارساتي للرأي العام «بالدور الذي لعبته الصالونات (Les Salons) في فرنسا، أين تم تكوين رأي عام له أهميته في ظل وجود البرجوازية» (أحمد بدر، 1998: 44) نكتشف هنا علاقة ثلاثة متغيرات الصالونات في فرنسا والطبقة البرجوازية والرأي العام، فإن عملية إنتاج هذا الأخير بهدف الدفاع عن المصالح البرجوازية خاصة في السوق وضد الدولة لتحفظ مركزها وقوتها حيث أن العناصر التي تم ذكرها في شموليتها ومعانيها تجعلنا نقف على مفهوم مركب يجمعها في صيرورتها وهو المجال العمومي المرتبط بأعمال هابرماس.

لعبت أحداث الثورة التنويرية في فرنسا، خلال المرحلة التي أعقبت نضال البرجوازية من أجل تشكيل رأي عام عن طريق الصحافة المكتوبة للحفاظ على تواجدها وقوتها في المنظومة الاجتماعية، دورا مهما في بروز نقاشات عامة سمحت بتكوين الرأي العام، كما أن بعض الكتابات ترجع استخدام المفهوم لأول مرة في « القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية على لسان وزير المالية لويس السادس عشر جاك نكير (Jaques Necker) للتعبير عن التحكم في سلوك المستثمرين في بورصة باريس، عندما كانت الدولة تتوجه للجماهير بغية الحصول على قروض وطنية» (أحمد بدر، 1998: 41).

جعل هذا الحراك من فرنسا ميدانا للمسائلة من طرف الباحثين، حيث برزت عدة مفاهيم على سطح البحث العلمي خلال المرحلة التنويرية، من بينها الرأي العام. بالرغم من شيوع هذا الطرح إلا أننا نجد طرحا أخر حول المصدر الحقيقي لمفهوم الرأي العام، والذي «يرجعه بعض الباحثين إلى الأصل

الأنجلوسكسوني عند استعماله لأول مرة في انجلترا مطلع القرن الثاني عشر، إذ تطرق إليه رجل الدولة والكاتب جون ساليزبوري (John Salisbury) سنة 1159 واعتبره سندا للبرلمان والسلطة» (دانا عماد محمد فرحات، 2015: 32)، تتجلى علاقة متغير الرأي العام بالحقل السياسي بشكل كبير في الأنظمة الديمقراطية، لكن في نفس الوقت علينا الحذر من استعمالات مفهوم الديمقراطية ممارساتيا، والتي ستحيلنا في الواقع إلى وجود عدة ديمقراطيات، ففي هذه الفكرة نتحدث عن الديمقراطية التي تملك شرعية انتخابية نابعة من رغبات الفاعلين الاجتماعيين وتحولات الرأي العام لدى هؤلاء، حيث أن الشرعية التي يمنحها الرأي العام هي عنصر ضروري في نظرية الديمقراطية، مرافقة الرأي العام للسلطة السياسية ضرورة واجبة كونه يعمل على نقل ردة فعل الفاعلين في المجتمع على آليات تسيير مؤسسات الدولة، و بها يتحصل النظام السياسي على شرعية حقيقية.

عرفت القرن العشرون إنتاجا نظريا هائلا لعدة مفاهيم سوسيولوجية، وحتى إعلامية خاصة في ظل التحولات التي بدأت تعرفها جل المجتمعات الأوربية على المستوى الصناعي والاجتماعي والسياسي، وحدث ذلك في خضم الصراع القطبي بين الدول المتحالفة، حيث عمل كل منهما على استخدام وسائل الاتصال الجماهيري لتكوين رأي عام متحرك ومتعدد الوظائف، لكن بعد سقوط القطب السوفيتي عمدت كل القوى السياسية الكبرى إلى إنتاج وصناعة الرأي العام بطرق سلسلة وممنهجة من خلال الاستعانة بقدرة وسائل الاتصال الجماهيري، والتي يتم وصفها بالقوة الناعمة خاصة في بدايات ظهورها ـ أي بروز الصحافة المكتوبة نتيجة اختراع الطباعة ـ التي لعبت دورا مهما في تشكيل رأي عام له ارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية والسياسية، لتقوم الوسيلة الإعلامية بوضعها في نسق إعلامي يحقق الهدف المرجو من المحتوى، مثل التلفزيون الذي مازال يملك قدرة التأثير على المتلقي، رغم ما يتعرض له من منافسة من الميديا الاجتماعية.

مواصلة للبحث حول مفهوم الرأي العام في التاريخ الإنساني نجد علاقة بين ظاهرة المجال العام، والرأي العام في الأبعاد التاريخية، ووفق ما تبناه هابرماس أركيولوجيا، سنتطرق إلى الحالة الجزائرية بنوع من الاستقلالية البعيدة عن المراجع النظرية البحتة والتسويقية، حيث نرى أن الرأي العام يشكل الاستثناء، من حيث الوجود والتأسيس الأكاديمي وحتى الميداني، فمعظم الدراسات حول المفهوم ارتبطت بفترة تاريخية خلال الثورة التحريرية بالجزائر من خلال العمل على تدويل القضية ومحاولات بناء رأي عام عالمي والوصول به إلى العالمية لتحقيق مطالب الاستقلال والحق في تقرير المصير بالإضافة إلى الاهتمام الأكاديمي بطرق قياس الرأي العام.

لا تسمح لنا الظروف الفوضوية للحقل السياسي عندنا من الحديث براحة على رأي عام فعال، وفق التصور النظري الغربي، لأنه قد تم تمييعه وتجاهله بشكل أصبح في الخانة العدمية الوجودية، إلا في النادر من القضايا المتعلقة بالجانب الوجداني والعاطفي والارتباط الديني وكذا التاريخي، مثل القضية الفلسطينية التي نتفق جميعا في مناصرتها، من خلال رأي عام جزائري واضح المعالم، وغير ذلك نجد أنفسنا في الشعبوية ولا مأسسة حقيقية، وهذا في ظل وجود سلطة سياسية تفتقد لشرعية حقيقية، فالرأي العام كمفهوم يجذب إليه عدة مفاهيم مهمة، تساعد على بنائه، وفي الوقت نفسه يساهم غيابها أو تغييبها في عجزه وعدم قيامه، وبالتالي سهولة أدلجته، لذلك قلنا سابقا أننا نملك مجالا عموميا تعرض للكثير من الانزلاقات، ولا زال يتعرض لمحاولات إجهاض، الأمر الذي يرهن مشروع مجال عام عقلاني.

3.البناء النظري لمفهوم الرأي العام:

تختلف تعريفات وتصورات المفاهيم حسب الزاوية التي يركز عليها كل باحث لبناء تعريف لمفهوم معين، وكذلك الاختلاف حسب الحقول المعرفية التي ينتمي إليها الباحث، فمفهوم الرأي العام يتكون من جزأين الأول (رأي) « من قولك رأى كذا وكلمة أرى في حد ذاتها تعبر عن أمر قابل للشك وعلى هذا الرأي معناه عدم الجزم أو القطع بصحة أمر معين» (محي الدين عبد الحليم، 2009: 15)، أما كلمة (العام) فهو «الوقوف على وفاق معقول يسمح بعمليات متنوعة لاتخاذ القرار بغيت التحرك للأمام مع الحفاظ على تماسك الجماعة على المدى البعيد» (محمد صفوت حسن، 2012: 7)، نستنتج من التعريفات اللغوية والمعنى أن الرأي العام يحتاج إلى توافق حول مسألة معينة يتم بموجبها اتخاذ قرار ما دون الجزم به مادام من إنتاج الجماعة.

سنرى خلال عرضنا لمجموعة من التصورات أن كل باحث انشغل بمتغير أو جانب من مفهوم الرأي العام وذلك حسب الاهتمامات البحثية فقد عرفه فلويد ألبورت (Floyed Alport) على أنه « تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين» (محي الدين عبد الحليم، 2009: 20)، يشمل التعريف ما يعرف بالاتفاق العام لمجموعة من الأفراد لكن في المقابل تم التغاضي عن فكرة أساسية، وهي الكيفية والمعايير والأسس التي يعتمد عليها الأفراد للوصول إلى رأي عام ما حول مسألة معينة خاصة، في ظل مجتمع غير متجانس عرقيا وهوياتيا ودينيا ...الخ.

كما عبر ميرابو (Mirabeau) خطيب الثورة الفرنسية عن قوة الرأي العام حين قال أن «الرأي العام هو سيد المشرعين» (رفيق السكري، 2016: 13)، تمثل هذه المقولة تأريخا لمرحة من تاريخ أوربا خلال التمرد على السلطة الكنسية

والملكية حيث عرفت خرجات للتنديد بالواقع البائس والمرور كتجاوز لذلك بالاختيار الديمقراطي والدفاع عن المبادئ الثلاثة التي يؤمن بها فلاسفة التنوير (الحرية، المساواة، والأخوة)، كما نلاحظ في تعريف ميرابو للرأي العام عبارة المشرعين (مشرع) وهنا ندخل في سياق آخر هو الدافع عن حق المشاركة لجميع الأفراد في إدارة مسائل المجتمع.

تناول هربرت بلومر (Herbert Bulmer) موضوع الرأي العام خلال أبحاثه العلمية حيث يعتبره «نتاج التفاعل الذي يحدث في سياق اجتماعي سياسي بين الجماعات وهو ليس بالضرورة رأي الأغلبية أو الرأي الشائع بين الأفراد، حيث نرى أن رأي بعض جماعات الأقلية قد يمارس تأثيرا أقوي بكثير في تشكيل الرأي العام باعتباره نتاجا جمعيا يمثل الجمهور في تحركه نحو اتجاه قضية ما بهدف إيصالها إلى من بيدهم سلطة اتخاذ القرار» (أحمد بدر، 1998: 196)، تصور بلومر لمفهوم الرأي العام أكثر تعبيرا من ناحية التركيز على الفاعلين الاجتماعيين المهتمين بهدف واتجاه الرأي العام بمعنى فاعليتهم في المنظومة الاجتماعية، لكننا نرى أن هناك جزء غائبا وهو كيفية الوصول إلى إجماع، بمعنى المراحل التي تمكن الفاعل الاجتماعي من بناء توافق مع الآخر، ونتحدث هنا عن مشروع هابرماس الذي وضع شروط للتواصل العقلاني في بناء الرأي العام الذي يجب أن تحترم فيه تقديم الحجة والبرهان ويكون النقاش فيه علنيا حول المسائل التي تهم المجتمع في جزئيته وكليته.

في نفس السياق القريب من تصور مشروع هابرماس لبناء مجال عمومي استعانة بمتغير الرأي العام، يرى جون ديوي (John Dewey) بخصوصه أنه « يستلزم استعمالا فعالا ومنظما (Effective And Arganized Argument) وذلك من أجل الوصول إلى الاتفاق عن طريق المناقشة، ونتيجة لذلك فالرأي العام ليس حاصل جمع آراء الأفراد، ولكنه ذلك الذي ينتج عن الاهتمام المشترك لجمع كبير من

الأفراد بالنسبة للمسائل المختلف عليها» (أحمد بدر، 1998: 60)، الأسس التي وضعها جون ديوي هي أسس أولية قاعدية لفكر هابرماس حول العقلانية التواصلية، لكننا أمام إشكال في الممارسة بالواقع المعاش الذي يختلف في الخصائص من مجتمع لآخر، فمثلا في علاقة الرأي العام بالحقل السياسي يجب توفر في هذا الأخير شرعية سليمة منبثقة فعليا من إرادة المجتمع ليجد الرأي العام متنفسا له في المنظومة الاجتماعية ويكون في إطار المجال العمومي الشرعي.

نجدها أن التصورات البنائية التي تم إدراجها لفهم طبيعة الرأي العام، فارغة من إقحام متغيرات وعوامل الحقل السياسي والاقتصادي وإمكانية تأثيرهما في تشكيل الرأي العام، كما أننا لم نلاحظ توظيفا لأداء الرأي العام داخل المنظومة الاجتماعية وعلاقته بالأطر البنائية الأخرى، من مشاركة سياسية ومجتمع مدني، أي علاقة متغيرات المجال العمومي ارتباطيا، كما لم نلحظ توظيفا للوظيفة النقدية التي يمكن للمجال العام القيام بها.

رأينا من الضروري إقحام تعريف آخر، والذي يرى أن الرأي العام هو عبارة عن «وفاق جماعي بشأن الأمور السياسية والمدنية توصل إليه الجماعات المكونة للمجتمع الأكبر، ويمكن أن تتنوع هذه الجماعات من كيانات صغيرة، إلى جماعات ومجتمعات دولية ضخمة، فتعامل هابرماس مع مفهوم الرأي العام يركز على النشاط التواصلي والحوار الرشيد وتنوع الرؤى» (محمد صفوت حسن، 2012: 8)، اهتمام الباحثين على الصعيد الغربي بالرأي العام كوحدة مستقلة عن متغيرات الحقل السياسي والمدني لا يؤمن به هابرماس في مشروعه الذي يهدف من خلاله الوصول إلى ممارسة الديمقراطية التداولية.

اهتمام الباحثين العرب بمفهوم الرأي العام نظريا، وبقياسه في الميدان لم يمكننا من بناء تصور واضح حول الرأي العام عموما، والرأي العام العربي

خاصة، لذلك سوف نركز على توظيف التصورات حول المفهوم الأكثر تداولا وشيوعا، منها ما قدمه مختار التوهامي الذي يرى أن الرأي العام هو «الرأي السائد بين الأغلبية الواعية من الشعب، في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مسا مباشرا» (محي الدين عبد الحليم، 2009، 21)، نجد هنا عنصر الوعي كمتغير ضروري في تكوين الرأي العام حول قضية تكون مشتركة الاهتمام بين أفراد المجتمع كمتفاعلين في المنظومة الاجتماعية، يتضامنون مع بعضهم البعض ليعبروا عن رأيهم حول قضايا تهم الشأن العام.

إن الرأي العام كظاهرة اجتماعية تستدعي الاهتمام من حيث إفرازاته وتكونه في الواقع المعيش حيث يراها حامد قويسي «كمفهوم اجتماعي يعبر عن تشكل اتجاهات التفكير واتخاذ المواقف والتعبير وأيضا كمفهوم سياسي يعكس علاقة الدولة بالمجتمع» (فتحي حسين عامر، 2013: 38)ـ، تتميز وضعية الدولة بالمجتمع بلا استقرار أو الاستقرار من منطلق إمكانيات السماح للرأي العام بالتشكل وفق حرية واستقلالية تضمن له أن يكون حلقة وصل بين السلطة السياسية والفاعل الاجتماعي حيث يقول في هذا الصدد ميكيافليي أن من غير الحكمة تجاهل الحاكم رأي رعيته، لأن هذا يجعلنا أمام وضعية من الخلل والفوضى.

يعتبر موضوع الرأي العام من بين أصعب المواضيع في الحقل البحثي، كونه يتميز بعامل التحول والتعدد والتنوع في المجتمعات الإنسانية، حيث إذا ما أردنا تحديد تعريف له، فانه يتوجب علينا لزاما أخذ بعين الاعتبار متغير الجانب السيكولوجي كمرحلة أولية يقوم على الاتجاه في تكونه، والمتغير الاجتماعي في تشكله، أي القضية التي ترجع أسبابها إلى طبيعة الواقع المعاش (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي ..الخ)، لقد عرفت دراسات الرأي العام

توهجا في جانب قياسات الرأي العام حول مختلف القضايا التي تهم المجتمع وهذا باختلاف مضمونها وهدفها.

تشكل الرأي العام في بحثنا، هو ما تكون من نقاشات عبر التلفزيون في قناة النهار حول قضية التقاعد النسبي بالجزائر، والذي ترتب عنه تضامن العمال خاصة في قطاع التعليم، ونعني هنا كل المنخرطين في نقابة الكناباست بشكل عام، في محاولة منها للتصدي لقرارات السلطة السياسية، من خلال إيصال خطابها ومطالبها الاحتجاجية، إلى منبر التلفزيون كنسق مجتمعي يؤثر في المتلقي بغرض الدفاع عن حقوقهم وقضيتهم، وهنا نحن نحاول فهم تمظهرات تشكيل قناة النهار للرأي العام حول قضية تهم الفئة العمالية، فكيف تم تشكيل الرأي العام عبر قناة النهار؟ ولصالح من تمت العملية؟ حيث أشرنا سابقا إلى أن الإعلام الخاص يقوم بوظيفة الإعلام الموازي المدعم للإعلام الحكومي، كيف نقدم قراءة سوسيو إعلامية لهذه المتغيرات في ظل مقاربة المجال العام؟ لكن نشير وننوه إلى أننا سوف نستعمل براديغم علم الاجتماع التنظيم لتفسير الجزء الأول والأساسي للرأي العام وهو القضية التي تتمثل في تبني نقابات التعليم للقيام بحركات اجتماعية مطلبية وعليه سوف نلجأ لتفسيرات تدخل ضمن إطار الحقل المعرفي علم اجتماع التنظيم.

تم اختيار ثلاثة حلقات من برنامج (قضية ونقاش) على أساس النتائج التي قمنا باستخراجها نتيجة توزيع الاستمارة على العينة، وبناءا على عنوان البرنامج تم البحث عن موضوع شكل الرأي العام على المستوى الوطني وعليه وقع اختيارنا كما بينا سابقا على موضوع التقاعد النسبي لتطبيق تقنية تحليل المضمون على مضامين الحلقات التلفزيونية التي بثت على قناة النهار الفضائية.

4.قراءة وصفية لبرنامج قضية ونقاش:

برنامج قضية ونقاش الذي تبثه قناة النهار ينتمي إلى البرامج التي تتناول قضايا الشأن العام من اقتصاد وسياسية واجتماع يقدمها الإعلامي «أحمد حفصي» على الساعة العاشرة ليلا، ومن بين القضايا التي شكلت رأيا عاما وارتأينا أنها تحتاج منا إلى تحليل وفق دور الإعلام في تشكيل الرأي العام، اخترنا قضية التقاعد النسبي التي برزت فيها نقابة التعليم الكناباست كفاعل رئيسي في النقاش.

خلفية البلاتوه الموجودة في برنامج قضية ونقاش عبارة عن صورة لتجمع سكني باللون الأزرق الفاتح المتناسق جدا مع لون شعار قناة النهار الموجود أعلى الشاشة، وبخصوص عنوان البرنامج كتب باللون الأحمر الفاتح موضوع في مربع وبجانبه عنوان الحلقة باللون الأبيض، وقد تميزت وضعية الإعلامي في التقديم على شكل واجهة الشاشة وعلى طاولة مستديرة يتوسط الإعلامي فيها الضيوف، وغالبا ما كانت تقسم الشاشة إلى عدة أجزاء يظهر فيها الإعلامي والضيوف جميعا.

تم توظيف مادة إعلامية خلال البرنامج، حيث تمثلت في بث صور متحركة حول الموضوع تميز غالبا بحضور الخطاب الرسمي بشكل طاغي جدا على الخطابات الأخرى.

جدول رقم (44): حلقات برنامج قضية ونقاش:

عنوان البرنامج	قضية ونقاش
عنوان الحلقات	1.التقاعد النسبي حق مكتسب أم إجراء ظرفي (الجزء الأول) 2.التقاعد النسبي حق مكتسب أم إجراء ظرفي (الجزء الثاني) 3.التقاعد النسبي حق مكتسب أم إجراء ظرفي (الجزء الثالث)
تاريخ البث	24 أكتوبر 2016 24 أكتوبر 2016 24 أكتوبر 2016
المدة الزمنية	26:25د 36:04د 32:41د

تتعلق حلقات البرنامج التي يتم تحليل مضمونها بعنوان رئيسي، جاء في ثلاثة أجزاء تتناول موضوع التقاعد النسبي، حيث يقصد بكلمة تقاعد أنه «الاستغناء عن الخدمات المقدمة من الموظف بعد وصوله السن القانوني للتقاعد والذي يتراوح سنه القانوني في أغلب دول العالم ما بين سنة 60 سنة الى 65 سنة مع وجود بعض الاستثناءات» (يوسف حمسم الطائي وآخرون، 2006: 505).

أما التقاعد النسبي كمفهوم يعني أنه « بإمكان العامل طلب الإحالة على التقاعد إذا بلغ سن 50 سنة على الأقل ومدة عمل واشتراك في الضمان الاجتماعي لا تقل عن 20 سنة بالنسبة للرجل، أما المرأة العاملة فتنخفض 5 سنوات من السن

ومدة العمل » (بداوي محمد، 2008/ 2009: 30)، هنا نفهم أن التقاعد النسبي يخضع لإرادة الموظف وفق شروط معينة طبعا وهذا في إطار القانون التنظيمي 12-83 الخاص بتنظيم التقاعد في الجزائر المطبق منذ 1984 لا نريد التعمق في تفاصيل منظومة التقاعد من ناحية القانونية لان موضوعنا الرئيسي هو كيف تم التسويق وتشكيل الرأي العام لموضوع التقاعد النسبي باستخدام قناة النهار الفضائية التي تنتمي لنوع الإعلام الخاص في الجزائر، ان صح التعبير نقول أنه خاص ولو أننا عبرنا سابقا عليه بكلمة إعلام موازي.

جدول رقم(45): موضوع الحلقات:

الموضوع	تكرار	النسبة
سياسي	38	38%
اقتصادي	20	20%
اجتماعي	42	42%
إعلامي	/	/
فكري	/	/
مجموع	100	100%

تميزت حلقات المعروضة في برنامج قضية ونقاش على قناة النهار التلفزيونية بظهور ثلاثة وجهات نظر حول موضوع التقاعد النسبي، الطرح الأول هو طرح سياسي مرتبط باستضافة نائب برلماني لحزب حركة النهضة والحديث عن فشل الأغلبية المتمثلة في الأفلان والأرندي في تسيير مؤسسات الدولة بنسبة 38%، والطرح الثاني هو اقتصادي بنسبة 20% الذي يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ومداخليه الريعية وعقلية السوسيال المنتجة في خضم النظام الريعي منذ بداية الاستقلال بالإضافة إلى ربط الموضوع اقتصاديا بصندوق النقد الدولي،

وأخيرا الطرح الاجتماعي بنسبة 42% المتعلق بمعارضة الجبهة الاجتماعية من نقابات مستقلة لقرار إلغاء التقاعد النسبي خاصة نقابات التعليم من بينها الكناباست التي تم إقصائها من الحوار الوطني حول الموضوع حيث تم الاكتفاء باجتماع صندوق التقاعد صندوق التضامن الاجتماعي وحزب الأغلبية ونقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

نجد كملاحظة أولية خلال عرض أجزاء الحلقات المعروضة في قناة النهار أن كل من السيد جواد بوركايب مدير التضامن الاجتماعي بوزارة العمل، والسيد محمد لخضر مستشار الأمين العام للمركزية النقابية (UGTA) في وضعية على طاولة بلاتوه بجانب بعضهما البعض وفي المقابل السيد مسعود بودبية المكلف بالإعلام على مستوى نقابة الكناباست، بالإضافة إلى الناشط السياسي هاني بوشاش نائب برلماني في حركة النهضة وهذا ما يعبر عن سيناريو محكم من طرف الجهات الرسمية لإقناع المتلقي بأن إلغاء التقاعد النسبي حتمية لا مفر منها بالإضافة إلى حضور التواصل الهاتفي عبر كامل الأجزاء مع مدير العام لصندوق التقاعد.

جدول رقم (46): الهدف من مواضيع الحلقات:

الهدف	التكرار	النسبة
الإعلام	41	36.28%
التعبئة	22	19.46%
التفسير	50	44.24%
التثقيف	/	/
مجموع	113	100%

تهدف حلقات البرنامج كأول خطوة لتبرير الوضع، والحجج التي تحتم على منظومة التقاعد إلغاء التقاعد النسبي من خلال محاولة تحقيق هدف التفسير بنسبة 50%، والاستعانة لتوضيح الموضوع للمتلقي، وخاصة فئة العمال، بمدير الضمان الاجتماعي لوزارة العمل، الذي عمد في عرض تبريرات إحصائية لصندوق التقاعد، مع إبراز الغاية من إلغاء التقاعد النسبي، كما عمل ممثل نقابة (UGTA) إلى دعم الطرح الحكومي كونه يمثل المركزية النقابية وثانيا دعمه للنظام السياسي في كل المراحل السياسية والمدنية، وحتى في مواضيع تشكل الرأي العام لدى فئات العمال، وبالتالي يمكن الحديث عن تحول نقابة (UGTA) إلى جزء من معادلة تزييف المجال العمومي في كليته، وتزييف وتضليل الرأي العام المحلي والوطني حول القضية، التي أثيرت ضد فئة العمال، وتليها نسبة 41% محاولة تحقيق هدف الإعلام، من خلال تحويل فئة العمال المستهدف الرئيسي من المضمون، وإقناع العامل بضرورة تبني خيار مؤسسة الدولة المكلفة بتطبيق نظام التقاعد، وذلك تحت شعار ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة، هذه الشعارات التي رفعها كل من ممثل النقابة الوطنية للعمال الجزائريين، والهدف الأخير المراد تحقيقه هو التعبئة بنسبة 22%، من خلال تعبئة العمال لقبول بالوضعية الجديدة، وتقبل فكرة حتمية المرور إليها لعدم تدمير المستقبل التقاعدي للجيل الموالي.

جدول رقم (47): ضيوف الحلقات:

الضيوف	التكرار	النسبة
محللون سياسيون	/	/
ناشطون مدنيون	02	%40
ناشطين سياسيين	01	20%
رجال إعلام	/	/
أساتذة جامعيون	/	/
جهات رسمية تمثل مؤسسات الدولة	02	40%
المجموع	05	100%

بالنسبة للضيوف تم حضور ضيفين من الجهة الرسمية لمؤسسات الدولة ويتمثل الحال في مدير صندوق التقاعد ومدير الضمان الاجتماعي بوزارة العمل بنسبة 40%، بالإضافة إلى ناشطين نقابيين تمثلا في المكلف بالإعلام على مستوى نقابة كناباست ومستشار الأمين العام لنقابة العمال الجزائريين (UGTA) بنسبة 40%، كما تميزت الحلقات بحضور ناشط سياسي وهو نائب في المؤسسة البرلمانية بحزب حركة النهضة بنسبة 20%.

موضوع التقاعد النسبي الذي أحدث ضجة كبيرة على المستوى المحلي وفي الأوساط العمالية تتم مناقشته على أكثر من مستوى وعلى عدة جوانب لذلك نرى أن السياسي حاضرا خاصة وأنه يمثل ما يصطلح عليه معارضة لأن طبيعة الإصلاح إن صح التعبير هو من أولوية وصلاحية الحكومة ذات الأغلبية الأفلانية ودعم الأرندي.

جدول رقم (48): القوالب الإعلامية:

نوع القالب	التكرار	النسبة
حديث تلفزيوني	/	/
مناظرة	/	/
حوار تلفزيوني	03	100%
المجموع	03	100%

تنتمي حلقات برنامج قضية ونقاش إلى نوع البرامج حوارات التلفزيونية الذي يعد من أهم القوالب الإعلامية التي تهدف لتحديد موضوع معين ويتم تناوله من طرف الضيوف حسب وجهات النظر حيث يهدف «لإخبار المجتمع عن حقيقة جوهر الأحداث والتطورات التي تهم وتمس شرائح اجتماعية واسعة» (عبد الدائم عمر حسن، 2003: 296)، يهدف هذا النوع لاستعماله في موضوع التقاعد النسبي لتكوين وتشكيل رأي عام لكن بأي طريقة يشكل؟ ولصالح من يتم تشكيله في قالب معين؟ فقد يتم تصنيف هذا النوع من الحوارات في خانة «حوار الرأي» للتعرف على رأي ووجهة نظر الضيوف المختلفون في المراكز الاجتماعية والأدوار حول موضوع يهم الشأن العام.

جدول رقم (49): نوع الصورة:

نوع الصورة	التكرار	النسبة
مباشرة	/	/
اأرشيف	03	50%
صورة +هاتف	03	50%
المجموع	06	100%

الحوارات التي دارت في برنامج قضية ونقاش على قناة النهار الفضائية هي حوارات مسجلة مسبقا وتم بثها بعد تسجيلها حيث يتم التعامل مع المضمون الإعلامي بتقيات المونتاج والقص إلى غير ذلك لتؤدي الوظيفة وتحقيق الأهداف المرجوة من عرضها فقد تم استعمال نوعين من الصور في الحلقات الثلاثة من البرنامج تمثلت الأولى باستخدام صور من الأرشيف بنسبة 50% والاستخدام الثاني للصورة تمثل في عرض صورة مع اتصال هاتفي بنسبة 50%.

تمثل الصورة أحد أهم عناصر البرامج الحوارية يتم « توظيفها لإثراء النقاش من خلال استعمالها لأداء وظيفة الإيضاح أثناء الحوار» (محمد معوض إبراهيم، ن س: 03)، فالصورة تخاطب وعي ولا وعي المتلقي لتصمنها مكونات تأثير من لون وحركة وحملها لأفكار قادرة للوصول إلى المتلقي.

جدول رقم (50): اللغة المستخدمة:

اللغة	التكرار	النسبة
لغة عربية فصحى	349	63.11
لغة عربية عامية	144	26.03
لغة فرنسية	60	10.84
المجموع	553	100

تعتمد وسائل الإعلام على عدة عوامل للتأثير على المتلقي بغية الوصول إلى الهدف المنشود وهو ما تعمل عليه قناة النهار من خلال برنامجها قضية ونقاش لإيضاح المحتوى الإعلامي الذي يتم عرضه ومن بين هذه العوامل عامل اللغة التي يخاطب بها القائم بالاتصال المتلقي حيث أنها كلما كانت واضحة وبسيطة كلما تحقق هدف التأثير على المتلقي فقد تم استعمال اللغة العربية الفصحى في حلقات البرنامج بنسبة 63.11 % لكنها ليست فصحى قحة لكنها تقترب منها وامتزاجها بتعبيرات عن الموضوع المناقش فيه باستعمال اللغة العامية أيضا بنسبة 26.03% هذه الأخيرة التي تمثل جزء كبير جدا من لسان المتكلم في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى استعمال اللغة الفرنسية ي التعبير عن الآراء خاصة ما يتعلق بالمصطلحات التقنية حول التقاعد النسبي إلى غير ذلك بنسبة 10.84% وكملاحظة فان استعمالات اللغة الفرنسية يعبر عن الازدواجية اللغوية الموجودة في مجتمعنا حيث تركزت بشكل كبير على المتكلم الأول ممثل نقابة العمال الجزائريين الذي عاصر الإدارة المفرنسة في الجزائر خلال مرحلة بعد الاستقلال والممثل الثاني لوزارة العمل.

5.سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: مدخل لفهم الحراك النقابي

لا يمكن دراسة تشكيلات الرأي العام في وسائل الإعلام كمتغير مهم لفهم إفرازات المجال العمومي دون الاهتمام بالمعطيات التاريخية والحفر التاريخي والتحليل السوسيولوجي للحراك النقابي باعتباره جوهر الحركات الاجتماعية، تعرف الحالة الجزائرية حركات اجتماعية هي في الحقيقية بالدرجة الأولى مطلبية بروح اشتراكية ونتيجة لفوضى الممارسة السياسية وتسيير السلطة السياسية لمؤسسات الدولة وفق عقلية مسايرة للأوضاع وشراء السلم الاجتماعي وتبرز فكرة أخرى لتحليل الحركات الاجتماعية تتمثل في الثورة على فكرة الوصي الموزع للثروة الريعية حيث أنه كلما كان هناك اختلال توزيعي أو توزيع على أساسا الجهوية للفوائد البترولية كلما نتج عن ذلك حركات احتجاجية التي يترتب عنها خروج الجبهة الاجتماعية إلى الشارع واعتباره كمجال عام مادي يحتضن تمظهرات الصراع بين المطالب الاجتماعية والسلطة السياسية.

الحركات الاجتماعية كفعل حاضر في التاريخ البشري غير مرتبط بالحالة الجزائرية بل يعبر عن امتدادات تصل إلى « أواخر الستينات فقد كان العالم على ما يبدو يمر بتحولات عميقة ومثيرة إن لم نقل ثورية مثل الحركات المناهضة للحرب وثورة مايو 1968 بفرنسا، واحتجاجات الطلاب بألمانيا والتعبئة المؤيدة للديمقراطية في أجزاء متنوعة مثل فرانكو مدريد وبراغ الشيوعية، والحركات النسائية والبيئية هذه الأخيرة التي ستضاف إلى تشكل السياسيات الجديدة في السبعينات»(Donatella della porta and Mario Diana, 2006 : 12)، هذا التأصيل التاريخي المهم المنبثق من عمق التاريخ الأوربي يلاحظ من خلاله توفر عامل المطلبية (مطالبة) والصراع في المجال العمومي مع قوى الحقل السياسي لكن هذا التصور لم يظهر بداية الستينات كمعطى جاهز يعبر عن الحركات الاجتماعية بل امتد إلى غاية القرن العشرين حيث « كان النقاد في نهاية الأربعينيات من القرن

العشرين قد عبروا عن أسفهم للافتقار النسبي الى النظرية لدراسة الحركات الاجتماعية وفي ستينات القرن العشرين اشتكوا من أنه في دراسة التغيرات الاجتماعية انخفض الاهتمام بالحركات الاجتماعية نسبيا، أما بحلول منتصف 1970 اعتبروها من أكثر المجالات الاجتماعية حيوية»(Donatella Della porta, 2006 : 12).

الاهتمام بموضوع الحركات الاجتماعية الذي سمح بتشكل وإنتاج الرأي العام حول موضوع ما يتم فيه النقاش العام ليس بالاهتمام الجديد في حقل علم الاجتماع بل هو مرتبط بشكل ما بمظاهر التمدن وإفرازات الثورة الصناعية والانتفاضات التنويرية إلى غير ذلك.

اهتمامنا في مجال الأطروحة بمفهوم المجال العام وبمتغيراته المكنونة له يحيلنا إلى البحث في أبعاد المفهوم التي من بينها بحضور ضروري تفاعلي الرأي العام كمتغير ديناميكي الذي نرى أنه من غير المجدي دراسته بمعزل عن الحركات الاجتماعية التي تتصل بموضوع التقاعد النسبي وحراك النقابي الذي عرفته الجزائر اثر مشروع قانون هذا الأخير، وكتعريف للحركات الاجتماعية التي عرفها تشارليز تيلي « بأنها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب» (رمضاني صوراية، 2016: 342)، ان طبيعة الحركات الاجتماعية تعبر عن ردة فعل لعدم قبول الفاعل الاجتماعي بمعطيات تمثل واقعه المعاش فقد يتم رفضها بشكل آلي وردة فعل آلية لمجرد معارضته لمصالحه ومصالح مجموعته حيث أن هذه الممارسة في جوهرها هي ممارسة مطلبية تهدف إلى البروز وتكوين رأي عام مطلبي فالحركات الاجتماعية «تنتج لنا أيديولوجية أي تمثيل يهدف لتحقيق أهداف المجموعة وفقا لمعايير المشاركة الجماعية» (Alain Touraine,1979 : 11).

طبيعة الحركات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ سنة 2011 غالبا ما اتسمت بطابعها المطلبي المحض من خلال مطالبة المجوعات المحتجة النخب في أعلى هرم السلطة والممثلة لمؤسسات الدولة بمجموعة من المطالب الاجتماعية وخاصة المهنية التي لها علاقة مباشرة بالتوظيف العمومي وما نحن بصدد مناقشته هو الظرف التي كونت الرأي العام باستعمال وسائل الإعلام كقناة النهار من خلال مطالب الأسرة التربوية المتمثلة في نقابة الكناباست الذين قاموا بإعلان معارضتهم للقرار الحكومي بإلغاء التقاعد النسبي.

شكل موضوع التقاعد النسبي مطلبا أساسيا للجبهة الاجتماعية في شقها المهني الخاص بالعمال حيث تم توظيف قناة النهار لتمرير رسائلها في برنامج قضية ونقاش لتعبر عن عدم الرضا بالوضع الجديد والإصلاح في نظام التقاعد، استعملت فئة العمال كعينة ممثلة في نقابة الأساتذة كناباست للدفاع عن مطلبها في ضرورة النظر حول موضوع التقاعد النسبي لكن عمليا علينا أولا تحديد مفاهيمي لمفهوم النقابة حيث اعتبرت أنها « تنظيم جماهيري ينظم في إطاره العاملون في معين أو في مجموعة من القطاعات وفق قانون محدد يتم الاتفاق عليه في إطار هيئة تأسيسية تتمتع بصلاحية التطبيق»(محمد السويدي، 1991: 121)، نلاحظ في صيرورة الفصل الأخير حول الرأي العام أننا سوف نستعين كمرور للتحليل الميداني بتصورات ومفاهيم تنتمي إلى حقل علم الاجتماع التنظيمات وذلك بهدف فهم وتفسير الحراك النقابي في ظل وسائل الإعلام الفضائية ولفهم نوع تشكيلات قناة النهار للمجال العمومي من خلال مفهوم الرأي العام.

كما يعرف سيدني وينر النقابات العمالية أنها «منظمة دائمة من العمال الأجراء تهدف إلى تحسين ظروف العمل من الأخطار التي تداهمهم خارج العمل وداخله، ومن الملاحظ أنها تدافع عن مصالح العمال وحقوقهم كالأجور وتحسين ظروف العمل وشروطه» (رجعي قطامش، 2000: 62)، من الطبيعي جدا أن

يواكب العمال التطورات الصناعية والحركات العمالية العالمية من خلال إنشاء نقابات تدافع عن مصالحهم لضمان تحيق حقوقهم المادية والمعنوية داخل التنظيم المهني.

العلاقة الارتباطية بين الحركات الاحتجاجية والرأي العام تتميز بالفعل وردة الفعل حيث أن الحركة الاحتجاجية هي حركة مطلبية تهدف للتأثير على السلطة أو من بيدهم القرار وتهدف لكسب عطف الرأي العام ولا يكون ذلك إلا بتبني نمط اتصالي يروج لهذا الفعل الاحتجاجي.

6.سوسيولوجيا الصراع في المجال العمومي: قراءة في تشكل الرأي العام

صيرورة التحولات الاجتماعية منذ سنة 2011 التي عرفت بخروج عدد كبير من الأفراد الرافضية لزيادة في مواد الغذائية يحتم علينا كباحثين اليوم فهم الحراك المجتمعي بالجزائر حيث أن تبني وتوجه الفرد الجزائري لطرق احتجاجية للمطالبة بحقوقه وممارسة سلوكيات قطع الطريق والخروج الى الشارع وتنظيم مسيرات والتجمع أمام قصر الحكومة إلى غير ذلك كان السلطة السياسية تتحكم في زمام الأمور نتيجة لعيش حالة من البحبوحة المالية أي توفر عامل المالي لفوائد الأرباح البترولية لكن مع تغير الظروف الدولية لعدة عوامل (عامل السوري والإيراني) إلى غير ذلك أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط ليحدث توقف وتحول في تحقيق المطالب المجتمعية للجماعات الاحتجاجية والذي بالضرورة سوف يؤدي إلى زيادة التوتر بين الجماعات المطلبية والسلطة السياسية التي تتولى تنظيم مؤسسات الدولة سواء الخدماتية أو الاقتصادية.

سنقوم بعرض جدول لوحدة الكلمة في إطار تحليل مضمون لحلقات برنامج قضية ونقاش فضرورة دراسة المجال العمومي في ظل انفتاح السمعي البصري للاستثمار الخاص يؤدي بنا الى تفكيك المفهوم والتعامل مع المتغير الأخير له في

هذا الفصل وهو الرأي العام وعليه نود طرح أسئلة فرعية لمساعدتنا على التحليل فكيف نفهم الرأي العام في ظل الصراع الموجود في المجال العمومي بشموليته؟ وكيف يتشكل الرأي العام ولصالح من يتشكل الرأي العام في الجزائر من خلال قناة النهار؟ ما هي العلاقة الارتباطية بين الحقل السياسي والحقل الاقتصادي ودورهما في تشكيل المجال العمومي بشكل أوسع والرأي العام بشكل جزئي ومحوري؟

جدول رقم (51): وحدة الكلمة ((الجزء الأول)) :

وحدة الكلمة	ت	ن.م
الجبهة الاجتماعية	06	6.06%
النقابات	11	11.11%
المنفعة العامة	06	6.06%
حوار	05	5.05%
إقصاء	06	6.06%
رأي والرأي الآخر	05	5.05%

جدول رقم (52): وحدة الجملة ((الجزء الأول)):

وحدة الجملة	تكرار
ـ معندناش ثقة في ناس لي تسير أمرنا كما ينبغي	03
ـ حبيتو ثقة وأنتوما تدو خيرات الجزائر غير ليكم، الشباب كله حرق راها ليكم	02
ـ ممثل نقابة العمال الجزائريين في تصريح حنا لي درنا تقاعد 97	02
ـ ممثل نقابة العمال: حنا متنا من أجل الجزائر ورانا في كل القطاعات	03

عرف المجال العمومي برغم ضبابية المفهوم وعدم وضوح وجوده في المجتمع الجزائري إلا أننا ننوه ونذكر أن مجالنا العام من نوع خاص لا يسمح بتشكله وفي نفس الوقت هناك محاولات لتمييع بوادر قيامه نتيجة إخضاعه لهيمنة مؤطرة لذلك فهو محمل بالكثير من الصراعات خاصة المواجهة مع السلطة السياسية ولنقل النخبة السياسية التي تسير المجتمع بشرعية ثورية بحيث لا ترى من المهم انتقال الحكم إلى جماعة أخرى.

إن صراع الجماعات الاجتماعية في الحالة الجزائرية متعلق بالدرجة الأولى حسب نظرنا بالعامل الاقتصادي لأنه كلما شعر الفرد الجزائري أنه غير مستفيد من مداخيل الريع التي يعتقد يقينا أنها ملك الجميع والجزائر للجميع كلما توجه إلى الشارع للمطالبة بحقوقه هي في الحقيقة مشروعة من ناحية المنطق السياسي لأن المالك لشرعية سياسية ولو مزيفة هو مطالب بتوفير إمكانيات ومناخ عيش حسب الوعود التي أطلقها في المرحلة الانتخابية، معطيات سيناريو الحقل السياسي والاقتصادي كفيل بتحويل الفرد الجزائري إلى إنسان غاضب وثائر طوال الوقت وهذا ما تشهده ما يعرف بالجبهة الاجتماعية التي تكررت نسبة تداولها 6.06% في حلقات البرنامج التي تم تحليل مضمونها.

الجبهة الاجتماعية بمفهومها الواسع هي مجموعة من الفئات الاجتماعية المنضوية تحت تنظيم نقابي تهدف إلى تلبية مطلبها من خلال تبني سلوك الإضراب وغيره من السلوكيات والممارسات للضغط على أصحاب القرار لتحقيق مصالحهم المهنية والمعيشية.

مادمنا في الحديث عن تشكل الرأي العام فمن الضروري ميدانيا التنبه الى مصدر بناء الرأي العام الخاص بموضوع التقاعد وهو النقابات التي تكررت بنسبة 11.11% وهي هيئة تنظيمية تهدف الى تمثيل مجموعة من العمال وفق ما يسمح به

القانون حيث من العملي أكثر الإشارة إلى التجربة الجزائرية التي تتميز بتاريخ نقابي جدير بالاهتمام فقد «عاش العامل الجزائري تجربته النقابية الأولى والأساسية داخل الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية CGT والتي كانت تحت سيطرة الحزب الشيوعي الفرنسي» (ناصر جابي، 2014: موقع الكتروني)، أما مرحلة الاستقلال فقد شهدت احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين العمل النقابي هذه الأخيرة التي كانت ولازالت تحت وصاية المباشرة للدولة، لكن الممارسات النقابية عرفت تحولا كبيرا خاصة خلال المرحلة البوتفليقية والتي نتج عنها بروز نقابة الكناباست بشكل كبير رغم أنها عنيت بفئة الأساتذة والتربويين في قطاع التعليم.

يحتاج المجال العام وفق تصورات السلطة السياسية إلى شرعية تدعم شرعيته التاريخية وتدعم أرقامه الناتجة عن العملية الانتخابية بشكل ما، فيقوم بالهيمنة على الممارسات النقابية باطنيا والترويج لشعارات التعددية ظاهريا في خطوة مهمة لكسب تعاطف المجتمع الدولي بالدرجة الأولى ولإنتاج آلية من آليات الضبط الاجتماعي لتساعده على التموقع وتعزيز هذا الأخير.

إن تشكل الرأي العام حول قضية التقاعد النسبي والحركات النقابية مثل نقابة الكناباست في ممارستها لحق الاعتراض على مشروع التقاعد جعل النقاش الذي دار في برنامج قضية ونقاش يطرح فكرة المنفعة العامة التي تكررت بنسبة 6.06% انطلاقا من فكرة تم الترويج لها لإقناع المتلقي العامل الشاب وكذا العنصر الشاب المقبل على التخرج من خلال أن مصلحة الأجيال قد تمس وتتعرض للخطر لكن علينا فهم أن توظيف استعمال كلمة منفعة عامة تميزت بتداول واستخدام مطاطي الذي لم يعطي نفس المعني والمقصد من خلال كل متحدث، كما أننا لاحظنا تعزيز فكرة خطورة الإبقاء على التقاعد المسبق في وحدة الجملة بتكرارها أكثر من 4 مرات كالأتي (إذا بقينا في نفس الوضعية تاع تقاعد النسبي

نمشو لإفلاس الصندوق منا على خمس سنوات) تم تكرارها باللغة العربية والفرنسية.

الاستعمال الذرائع للمنفعة العامة تم بشكل متكرر وبشكل كبير جدا لإقناع المتلقي وفي نفس الوقت الذي هو العامل بأن ضرورة التخلي عن التقاعد المسبق لا يمكن التفاوض حولها حيث أن هابرماس في هذا الصدد كثيرا ما يركز على أن النقاشات التي تحدث داخل المجال العمومي تهدف لتحقيق الصالح العام والحفاظ على توازنات المجتمع لكننا في عملية فهم وتفسير كلمة منفعة عامة ليست بالضرورة أنها تعني تحقيق الصالح العام لأننا شهدنا عدة توظيفات سياسية ومؤسساتية ونقابية للكلمة كما أنه لا يحق لأي هيئة معنوية تحديد المنفعة العامة إلا التي تملك شرعية تاريخية وثورية ويتجلى ذلك في وحدة جملة لممثل نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ((حنا متنا من أجل الجزائر ورانا موجودين في كل القطاعات)) بتكرارها 03 مرات.

دور المجال العمومي في النظم الاجتماعية هو الوصول إلى حل جماعي ووفاق سواء سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بين أفراد المجتمع شرط النقاش العقلاني بشكل تحاوري فقد تكررت كلمة حوار في حلقات البرامج بنسبة 5.05% هذا الأخير الذي من المفروض أنه يعد عاملا في الوصول إلى إجماع بخصوص قضية التقاعد المسبق كما أن أهمية المجال العمومي تبرز «من خلال ضمان صحة الممارسة التداولية عبر انفتاحها على الرأي العام وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في الجدل الدائر حول الشأن العام بتقديم الحجج بالتفاعل العقلي لتحقيق الصالح العام»(بلال عبد الله، 2017: 05)، ضرورة تبني عامل الحوار في المواضيع التي تهم جميع الجماعات المكونة للنظام الاجتماعي مثل موضوع التقاعد الذي تم فتح الحوار حوله بين أطراف سياسية ونقابية وجهات رسمية لكن السؤال

الذي يجب طرحه هو ما هو اتجاه الحوار حول موضوع التقاعد المسبق؟ وكيف يمكن قراءة معطيات النقاش ؟ وهل شكلت لنا رأيا عاما؟

نجد في مقابل كلمة حوار كلمة أخرى معاكسة لها تمام تم تداولها وتكرارها بشكل واسع في النقاش الميدياتيكي وتتمثل في وحدة كلمة (إقصاء) بنسبة تداول بلغت 6.06% هذه النسبة التي تعبر عن مدى تجدر الصراع الموجود في المجال العمومي على عدة مستويات، صراع بين السلطة السياسية والطبقات العمالية، والصراع بين النقابات في حد ذاتها فيقصد بالصراع الذي أدى إلى إقصاء نقابة الكناباست من اجتماع الثلاثية الذي ناقش مشروع التقاعد وكذلك الإقصاء الذي يمكن فهمه بطريقة أخرى تمثل في ضرب نقابة كناباست من طرف نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي تحسب على النظام السياسي المنبثقة منه واليه.

الصراع النقابي بين ممثل نقابة الكناباست والاتحاد العام للعمال الجزائريين في المجال العمومي الجزائري يظهر بشكل علني في خطابات الموجهة لبعضهم البعض خاصة في وحدة الجملة التي بينت حجم الصراع والاتجاهات المتضاربة بين النقابتين، لنبدأ بخطاب ممثل نقابة الكناباست الذي قال بصريح العبارة (معندناش ثقة في ناس لي تسير أمرنا كما ينبغي) بتكرار 03 مرات والمقصود بهذا الخطاب الذي يريد تقديم إيضاح للمتلقي أن مشاورات التي استدعت فيها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين من غير الممكن وضع الثقة بها لعدة اعتبارات منها انتماء النقابة وخطها العام الواضح والداعم للمشاريع الحكومية .

كما أن حركية نقابة UGTA مجمدة حيث لم تعرف إضرابا أو أي ردة فعل لأي وضع يلامس ظروف العامل وهذا مؤشر لغياب ثقة ليس فقط بين السلطة السياسية ونقابة الأساتذة بل أزمة ثقة بين النقابات التي تنتمي وتسعى لتحقيق نفس الأهداف من خلال الدفاع المشروع عن الأوضاع المهنية للعامل ولعل أكثر

دليل على أن هناك توتر ولا ثقة بين النقابات تكرار مرتين وحدة جملة الموجهة من ممثل نقابة الكناباست إلى ممثل نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (حبيتو ثيقا وأنتوما تدو خيرات الجزائر غير ليكم، الشباب كله حرق راها ليكم) في الحقيقة أمر يتعدى اختلاف في تحقيق الأهداف ومصالح العامل وتتعلق أيضا باستفادة نقابة (UGTA) من امتيازات النظام الريعي باعتبارها طرف أسياسي في تشكيل رأي عام عمالي يتماشى وتصورات وتطلعات السلطة السياسية ولازال يتعقد الجيل الذي أسس لنقابة (UGTA) أنه يملك الوصاية على العمال الجزائريين ويظهر ذلك في تكرار وحدة الجملة ((حنا لي درنا تقاعد 97)) وهذا في حد ذاته مستقى من عقلية التمثيل السياسي الثوري حيث أن « الماضي ما قبل الصناعي أصبح محل تمجيد وهذا بطبيعة الحال شكل من أشكال رفض الحاضر بتجزئته وبؤسه وتعسفه»(محمد بشير، 2018: 36).

معظم النقاشات التي دارت حول مفهوم الرأي العام نفهم مدى حرص الباحثين على الاهتمام بتجاذب المفهوم من خلال الصراع في النقاش الذي يحدث بين المجموعة الواحدة أو عدة مجموعات للخروج برأي واحد يشكل توافقا جماعيا فقد لاحظنا ذلك في تحليلنا للمضمون الإعلامي بتكرار كلمة رأي والرأي الآخر «فالظهور الاجتماعي للرأي العام قد وسع من أدوار ووظائف الفضاء العمومي ومن مؤسساته الممارسة له عن طريق الاستفتاء، المجالس الشعبية المختلفة، الأحزاب السياسية والصحافة الجماهيرية والوسائل الأخرى حتى أصبح الرأي العام من صلب مواضيع الفضاء العمومي فهو متواجد في قلبه النابض»(فلة بن عربية، 2008/ 2009: 160-161).

يصل الأمر في استعمال جملة الرأي والرأي الآخر بالنسبة لمقدم البرنامج تعبيرا صريحا في بداية الحلقات مع تعبيرات مشابهة في تركيبة لغوية «نحن نقبل الاختلاف» لدى ضيوف الحلقات برغم من أن كل هذا النقاش يمثل جوهر المجال

العمومي ومعيار تشكل الرأي العام إلا أننا نلاحظ توظيف كل هذه العوامل من طرف وسائل الإعلام المتمثلة بقناة النهار للتأثير في المتلقي وإقناعه كعامل ينتمي الى المنظومة الاجتماعية بضرورة تقبل الوضعية الجديدة حيث يعتبر هابرماس وشوتز (Schütz) أن الرأي العام «هو نتاج تعايش لأفراد داخل فضاء عمومي مشترك، أين يتفاعلون، يناقشون ويتبادلون الآراء» (فلة بن عربية، 2008/ 2009: 162)، السياق الذي يتشكل منه المجال العمومي الذي ينسج داخله مفهوم الرأي العام يقوم على أسس تقبل الآخر بأفكاره ومبادئه وتطلعاته مادام أن الحيز المادي يجمعهم وآلة المجتمع كما يسميها بورديو التي يعيشون داخلها.

عرف الرأي العام توهجا في المجتمعات الأوربية خلال ظهور الصحافة المكتوبة وبشكل واضح في أعمدة الرأي التي كانت تتناول قضايا الشأن العام من طرف الطبقة البرجوازية، حيث ان ظروف والمعطيات الكرونولوجية لتشكل الرأي العام مشابهة تمام لمعطيات تشكل المجال العمومي ومصاحبة له في نفس الوقت، فصراع النقابات في المجال العام بالجزائر شكل لنا رأيا عاما صعب التحديد والفهم لأن طبيعة موضوع النقاش فيه جانب سياسي حاضر بشكل ظاهري وخفي وعلاقته بالظاهرة الزبونية المنبثقة من النظام الريعي.

7. قضية التقاعد النسبي في قناة النهار التلفزيونية: قراءة في تشكل الرأي العام

يشكل الإعلام التلفزيوني محطة محورية في المجتمع باعتباره مؤسسة اجتماعية تتصل مباشرة بالفرد (المتلقي) لتمنحه العديد من التركيبات المعرفية والتوجهات من خلال الصناعات الثقافية والسياسية والاجتماعية حيث تحمل هذه الأخيرة خلفيات وإيديولوجيات قد تكون خفية أو معلنة لتخاطب المتلقي يمضون محكم ومؤطر لتحقيق مجموعة من الأهداف حسب الأولويات التي تم تحديدها عند إعداد المضمون والرسالة الإعلامية من قبل القائم بالاتصال.

لدينا يقين ثابت كباحثين أن دورنا الرئيسي هو تفكيك معطيات الواقع المعيش بمنهجية علمية بغرض فهم التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري ولهذا الغرض حاولنا تفسير مخرجات النمط الإعلامي الجديد الذي يتعارف عليه عموما بالإعلام الخاص الذي تزامن ظهوره مع فترات مهمة من تاريخ الحركات الاجتماعية التي مررنا بها كتنظيم اجتماعي.

اهتمام الإعلام الموازي وبشكل واضح قناة النهار التلفزيونية بقضايا الرأي العام يستدعي وقفة تفسيرية لتمظهرات التناول والاهتمام خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة تهم شريحة أكبر من المجتمع مثل فئة العمال التي مارست الاعتراض على إلغاء قانون التقاعد النسبي هذا الأخير الذي حظي بتغطية إعلامية كثيفة من طرف قناة النهار من بينها تصنيفه من بين المواضيع المهمة التي حظيت بتناول في برنامج قضية ونقاش.

كمرحلة ثانية من الدراسة الميدانية حول الرأي العام سنتعامل مع متغيرات وحدة الكلمة والجملة المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (53): وحدة الكلمة ((الجزء الثاني)):

الكلمة	تكرار	نسبة المئوية
التقاعد النسبي	18	%18.18
معارض	13	%13.13
مؤيد	09	%9.09
صندوق التقاعد	16	%16.16
الاشتراكات	04	%4.04

جدول رقم (54): وحدة الجملة ((الجزء الثاني

الجملة	التكرار
.توجه العامل بعد التقاعد الى العمل بالأجر	04
.نقابة الكنابست هي نقابة قطاعية	04
.لجنة المجلس الشعبي تقصي نقابات معينة من الحوار	02
.إجراءات إلغاء التقاعد النسبي لازم تكون لأنها مهمة للأجيال القادمة	03

طرح مسألة التقاعد النسبي في الإعلام التلفزيوني بقناة النهار من خلال برنامج قضية ونقاش تميز بالخطاب الإقناعي لكسب تأييد جماهيري لمشروع الحكومة مما يعني إعداد مضمون إعلامي موجه لتحقيق هدف كسب تعاطف وتأييد الرأي العام خاصة الفئات العمالية التي تتنوع في انتمائها النقابي.

الموضوع الذي أثار جدل وشكل رأيا عاما هو التقاعد النسبي هذا الأخير كمسألة تهم الجماعات الاجتماعية تكرر بنسبة 18.18% مرة على مستوى

التداول في حلقات البرنامج فقد حظي بتغطية نوعية في المجال الميدياتيكي بغرض التأثر على المتلقي وهنا يرى هابرماس أن «وظيفة الإعلام تغيرت من التوسط في إدارة النقاش العام وإيصاله إلى الجمهور إلى وظيفة تشكيل الخطاب العام وتحديد مسائله وفقا لأجندات تحدد مسبقا» (عز الدين عبد المولى، 2015: 86)، يشير الباحث إلى التحولات التي عرفها الإعلام من إدارة النقاش وتوزيع الكلمة إلى صناعة الخطاب بخلفية معينة لتكوين رأي عام ملائم حول مختلف المسائل التي تهم الشأن العام.

كمرحلة ثانية من تشكل الرأي العام تأتي فترة المعارضة والتأييد في جو يسوده النقاش والصراع من أجل الخروج بقرار أو وفاق جماعي، لقد سجلنا تكرار كلمة مؤيد 9% حيث تشكل التأييد من طرفين أساسين الأول الممثل الرسمي للدولة ونسميه الممثل الرئيسي بدعامة الممثل النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي نسميه الممثل الثانوي الذي يدعم الممثل الرسمي وبالتالي يدعم مشاريع الحكومة باعتباره الابن البار والمطيع لفلسفة النظام السياسي في شموليته ويظهر ذلك بشكل جلي وواضح في تكرار جملة (لا يوجد ولا نقابي في (UGTA) متحفظ على مشروع التقاعد لأننا مقتنعين بخيارات الحكومة) بتكرار 3 مرات من طرف ممثل نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي بحكم سنه خرج تماما من فضاء العمل ومازال يفكر ويرث التمثيل النقابي بعقلية اشتراكية وأكثر وأبعد من ذلك عقلية الحزب الواحد وفق مبدأ الوصاية برغم من أنه « قد ابتعد عن واقع العمل الإنتاجي ولكن المشكلة هي أنه مازال يحتكر الكلمة والتمثيل العماليين، وهكذا فهو يعطي لمن هم خارج المؤسسة صورة خاطئة عن الوضعية العمالية بالجزائر»(محمد بشير، 2018: 43).

أما التأييد الرسمي فيظهر جليا في جملة (هذه الإجراءات لازم تكون لأنها مهمة بالنسبة للأجيال القادمة) تكرر ل 3 مرات وبالتالي يجب ملاحظة إقحام

طرف آخر في الصراع من أجل إعطاء مصداقية ومشروعية لإلغاء نظام التقاعد النبي وهو الأجيال القادمة.

طبيعة الحوار الذي يتطلبه المجال العمومي في جوهره لابد أن يتكون من مؤيد ومعارض وفق نقاش عقلاني بالاستناد إلى المحاججة والإقناع للخروج بقرار جماعي يمثل رأي الفاعلين الاجتماعيين وكردة فعل طبيعية على الجانب المؤيد لإلغاء التقاعد النسبي نجد الجانب المعارض بتكرار كلمة معارض 13% والذي يمثل في جانيه الأول نقابة الكنابست والجانب الثاني فاعل في المجال السياسي النائب البرلماني لحركة النهضة، يأتي منطلق دفاع ممثل نقابة الأساتذة كناباست استنادا على جملة يستعملها الكثير من الجزائريين في حركاتهم المطلبية وهي أن لهم الحق في الاستفادة من خيرات الجزائر هذه الأخيرة التي «ساهمت في إعطاء شرعية كبيرة للكثير من الممارسات المطلبية ذات العلاقة بالمستوى الاقتصادي» (**ناصر جابي، مجلة إنسانيات الكترونية**)، أما تأييد جانب السياسي من منطلق معارضة طريقة تسيير الأغلبية لمؤسسات الدولة والتي تنظر إليها أنها فشلت في مهمتها التمثيلية والتسيير الفعال والعملي.

يتحكم في الحقل الميدياتيكي الكثير من العوامل التي من شأنها تغيير وتحويل اتجاه المضمون من بينها ما عرضه لنا بيير بورديو في دراسته حول وظائف الإعلام لينتج مفهوم سماه باله الأوديمات الذي يعتبره الإله الخفي لعالم الإعلام فهو ذو علاقة قوية بالمنطق التجاري للعلام، كما أن هناك عامل آخر يتمثل في طريقة الحوار المبنية في المضمون الإعلامي والتي تشكل الخطاب وتحاول التأثير في الرأي العام حيث يظهر ذلك من خلال «تفاعل المتحاورين الذين يمارسون الفعل التواصلي في مكان محدد بحضور الجمهور حضورا عينيا وبمساعدة البنيات التواصلية ووسائل الإعلام الجماهيرية، ويقع نشر المحتوى الذي يصاغ بين جدران تلك الأماكن المشيدة فيزيائيا وتعميمه خارج دائرة التفاعل المباشر بين أشخاص

معنيين وكلما تمكن أولئك الأشخاص المتحاورين من فك ارتباطهم بمكن الحوار بمعناه الفيزيائي واستطاعوا الامتداد بفعلهم التواصلي إلى المجال الافتراضي والتواصل مع القراء والمستمعين أو المشاهدين المرتبطين بالإعلام العمومي، اتضحت أهمية التجريد الذي يوسع مجال البنية المكانية للتفاعلات البسيطة ويحولها الى فضاء عام»(عز الدين عبد المولى، 2015: 100)، الهدف من فتح النقاش في الإعلام التلفزيوني هو إشراك الجميع في مسألة التقاعد النسبي لكن ما تم فعليا عند تقديم قراءة لما وراء الخطاب هو التضييق على نقابة الكنابست ووضعها في قفص الاتهام الذي يظهر للمتلقي أنها نقابة غير موجودة في كل القطاعات ويضح ذلك في جملة التي تكررت أكثر من 4 مرات (نقابة الكنابست هي نقابة قطاعية)، وهنا نجد فكرة مهمة يروج لها المضمون الإعلامي وهي أن مطالب نقابة الكناباست هي مطالب غير مشروعة لأنها قطاعية ولا تخص جميع فئات العمال بل تقتصر على فئة عمال تابعين لقطاع التعليم ومحاولة تضليل المتلقي من خلال فكرة أخرى مضادة وهي وأن النقابة الوحيدة التي يتملك حق التمثيل الجماعي هي نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

يأخذ الإعلام اليوم مكانة إستراتيجية عملية عند معالجة قضايا الرأي العام فيقوم بوضعها بقالب إعلامي معين يكون معد مسبقا لتحقيق أهداف تشويه معطيات الواقع المعيش خاصة إذا ما علمنا أن طبيعة النظام الإعلامي تتحكم فيها طبيعة النظام السياسي لذلك يرى هابرماس «أن وسائل الإعلام تعمل على تضليل الرأي العام وبالتالي تحكم المجال العمومي لزيف معطيات الواقع المعيش»(Eric Dacheux, 2003 : 199-198)، تحكم النسق التواصلي بصيرورة الرسالة الإعلامية في موضوع التقاعد النسبي يهدف لتحقيق وظيفة الإقناع من منطلقات توعوية موجودة في الخطاب الرسمي والثانوي متجليا في وحدة الجملة " القضية قضية توعية وتحسيس ونفهموا المواطن ونطمنوه أن كل حقوقه مضمونة»

بتكرار 3 مرات التي تهدف أيضا في السياق الى التأثير على المتلقي وتفسير له المعطيات السببية لانتهاج إجراء التقاعد النسبي وهو كمعطي أولي مرتب في أجندة الأولويات.

بعث الأريحية في الخطاب الرسمي الموجه إلى المتلقي أي فئة العمال وهي أنه مادام العامل يقدم لصندوق التقاعد الذي تكرر بنسبة 16% الاشتراكات المفروضة عليه هذه الأخيرة التي تكررت 4% فان حقه في التقاعد مضمون بشكل ملفت للانتباه إعلاميا من خلال «وضع القواعد بشكل جزئي من قبل وسائل الإعلام، هذه هي الطريقة التي يحددون بها جزئيا ما يستحق أن يرى وما لا يستحقه، وما الذي يمكن الإعلان عنه ومالا يمكن ذلك، وما هو مقبول إعلاميا وما هو غير مقبول»(Zineb Benrahhal Serghini et Céline Matuszak, 2009 : 39-40).

الخلاصة:

إن طبيعة الصراع الموجودة في المجال العمومي بين النقابات العمالية حول موضوع التقاعد النسبي شكل لنا موضوع يصنف في إطار المواضيع التي تلامس جوهر الرأي العام، حيث لم يكتفي الخطاب الرسمي والثانوي متمثلا في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بإعلان موقفهم، المؤيد لإلغاء نظام التقاعد المسبق بتمرير مجموعة من الخطابات من خلال الإعلام التلفزيوني الرسمي بل تعدى ذلك الى نقل الصراع في الإعلام الخاص، ولو أننا نتحفظ على عبارة الخاص لتبريرات عرجنا عليها في فصل الأول من البحث.

طبيعة المجال العمومي في الحقيقة جد معقدة لكنها تظهر في الممارسة حين تتوفر الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة، ليصبح المجال العمومي «وسيط بين الفضاء السياسي والاقتصادي»(Eric Dacheux, 2003 : 199)، كلمة وسيط تحيلنا إلى مفهوم الرأي العام الذي يعتبر في جوهره الحلقة الرئيسية والمرنة بين الحقل السياسي والفاعل الاجتماعي.

المضمون الذي تم عرضه في برنامج قضية ونقاش أخذ صبغة إقناعية من حيث المحتوى والفاعل الاتصالي، المؤيد لمشروع إلغاء التقاعد النسبي ولاحظنا كيف أن فلسفة السلطة السياسية قامت بضرب نقابة، تملك شرعية تاريخية والمنبثقة من رحم النظام السياسي بنقابة الكناباست الممثلة لقطاع التعليم وهذا ما يمكن التعبير عنه بأن « شعبوية الدولة حاصرت كل فكر نقدي» (محمد بشير، 2018: 60) كما نضيف أيضا أن البنية التواصلية للإعلام تتأثر بنظام الأوديمات الذي يروج للقناة ويجلها أكثر مشاهدة حيث أن الأوديمات لها منطق وتفسير خاص عند القائم بالاتصال الذي يرى أن ارتفاع نسبة المشاهدة يعني لفت نظر المتلقي الى

المضمون المنتج وهذا بحد ذاته تأثر وعملية مرغوبة ومسطرة من طرف النخب الحاكمة التي تريد وضع كل المعطيات أمام المتلقي الجزائري بطريقتها الخاصة.

خاتمة عامة:

خاتمة العامة:

طبيعة المجال العمومي الموجود في المجتمع الجزائري هو مجال تعرض لانزلاقات في التأسيس ومحاولات تحطيمه من طرف السلطة والنخب الحاكمة مما يؤثر هذا الأخير على قيام ديمقراطية ترتكز على المواطنة والأسس العقلية في تسيير الشأن العام وهذا ما يتعارض مع فلسفة النظم الشمولية التي ترى بأن أي حراك يسعى لتأسيس مشاركة سياسية عقلانية ومجتمع مدني يقوم بوظيفة نقدية بالاضافة الى رأي عام حقيقي غير مزيف كل هذه المتغيرات تكل خطرا على شرعيتها.

ان التحول في المشهد الإعلامي الذي عرفته المنظومة الإعلامية في الجزائر غير من أنماط المشاهدة لدى المتلقي حيث شهدنا في المعطيات الميدانية تحول في المشاهدة من القنوات الأجنبية والعربية التي تعرض مواضيع تهم الشأن العام للفرد الجزائري الى القنوات التلفزيونية المحلية الخاصة التي لفتت انتباه المتلقي بعرضها لمضامين إعلامية كقناة النهار التي أصبحت تشكل مصدرا للمعلومة لدى المتلقي وهذا نتيجة حتمية لطريقة عمل القائم بالاتصال.

يظهر دور القائم بالاتصال في نوع البرامج التلفزيونية التي يقوم بإعدادها استنادا الى خلفية ترتيب الأولويات في طرح المواضيع حيث ومن خلال برنامج نقاش على المباشر تمت إعادة إنتاج هيمنة فكرة الشرعية الثورية متجسدا ذلك في الخطاب الإعلامي المنتج مما يجعلنا نقف على نقطة أساسية تخص مفهوم المشاركة السياسية بالتحديد وهي الترويج للمرحلة الانتخابية بأفكار تحاول إقناع الفئة الشبابية بتبني السلوك الانتخابي وهو التوجه العملي الى صناديق الاقتراع وذلك سعيا من النخب الحاكمة لشرعنة وضعها المزيف باستعمال آليات تخاطب وعي ولا وعي المتلقي منها استخدامات الصورة ايدولوجيا لتدعم استمرارية السلطة السياسية وفلسفة الحكم.

يشكل منطق الريع أحد الأساليب الناجحة في التأسيس لواقع يرضى ويرضخ بالمعطيات المشكلة للحقل السياسي بالاضافة الى إعادة بعث فكرة الأب الوصي والتبرير التاريخي لتولي تسيير مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية ...الخ ولا يكون ذلك إلا من خلال تجنيد أكبر عدد ممكن من الزبونية التي تقبل بالتضحية من أجل إبقاء الوضعية على حالها والحفاظ على الاستمرارية في شكل أدوار شبيهة بالأدوار التي يتقنها الممثل في السيناريوهات وهنا ترتاح القوى التي تتحكم في كل شيء بهذه الوضعية التي تبدو مثالية بالنسبة إليها وبالتالي فشل وعدم وجود أي جدوى من قيام مجال عمومي نقدي.

استعمال الخطاب الإعلامي الموجه للمتلقي لإنتاج تصور حول مفهوم المجتمع المدني وحصره من الناحية العملية في العمل الخيري والتطوعي كما أن مضامين قناة النهار ركزت على عدم وضع أي ارتباطات بين أبعاد المجتمع المدني والمجال السياسي وذلك في نوع من اختزال لمهام الممارسات المدنية، بالاضافة الى أن المضامين التي تعرض لا يمكنها الخروج عن توقعات المرسومة من طرف سواء سلطة الضبط السمعي البصري أو النظام السياسي هذا الأخير كلما كان منفتحا ممارساتيا ويقبل فكرة إشراك أطرف المجتمع في الحكم كلما تحصلنا على نظام اعلامي يعرف نوعا من الحرية والعكس صحيح.

عملية تشكيل الرأي العام تحتاج في الى خطاب إعلامي حذر خاصة عندما يخاطب فئة اجتماعية معينة حول قضية تمس مصالحهم وامتيازاتهم مسا مباشرا لذلك نقول أن دور الإعلام التلفزيوني قناة النهار نموذج في تصميم راي عام يتوافق وتصورات السلطة السياسية ويدعم طرحها يجعلنا نقول أن الرأي العام يتعرض لانحراف وظيفي داخل النظم الشمولية.

الملاحق

الملحق رقم(01)

العدد 16

السّنة الواحدة والخمسون

الأحد 21 جمادى الأولى عام 1435 هـ

الموافق 23 مارس سنة 2014 م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

إتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

الملحق رقم (02):

فهرس

قوانين

قانون رقم 14 – 03 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر..... 4

قانون رقم 14 – 04 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري. 6

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 14 – 103 مؤرّخ في 10 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 12 مارس سنة 2014، يتضمن نقل اعتماد في ميزانية تسيير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية..... 20

مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن إنهاء مهام الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي..... 23

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن إنهاء مهام مدير جامعة مستغانم..... 23

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن إنهاء مهام الأمين العام لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات..... 23

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن إنهاء مهام مدير المدرسة الوطنية للصحة العمومية..... 23

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي..... 23

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 يتضمن تعيين الأمين العام لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات..... 23

قرارات، مقرّرات، آراء

المجلس الدستوري

قرار رقم 02 / ق. م د / 14 مؤرخ في 8 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 10 مارس سنة 2014، يتعلق باستخلاف نائب في المجلس الشعبي الوطني..... 24

وزارة الماليّة

قـرار وزاري مشتـرك مؤرّخ في 8 شوّال عـام 1434 الموافـق 15 غشت سنة 2013، يتعلّق بحق الطابع المطبق على بطاقة المقيم الخاصة بالأجانب..... 25

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1434 الموافق 12 سبتمبر سنة 2013، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1430 الموافق 25 أكتوبر سنة 2009 الذي يحدد تعداد مناصب الشغل الخاصة بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات و تصنيفها و مدة العقد بعنوان الإدارة المركزية للمديرية العامة للضرائب..... 25

ملحق رقم(03):

المادّة 18 : كل شخص يتخذ من أي سند أو وثيقة السفر حالة مدنية غير حقيقية أو يستعمل سندا أو وثيقة سفر مسلمة تحت حالة مدنية غير حالته المدنية أو يستعمل حالة مدنية أخرى غير حالته المدنية أويقوم بمحاولة الاستعمال المزور لجواز سفر الغير، يتعرض إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين 222 و223 من قانون العقوبات.

المادّة 19 : يتعرض الموظف الذي يسلّم وكل من يساعد على تسليم وثيقة أو سند السفر لشخص وهو يعلم أنه لا حق له في ذلك، للعقوبات الجزائية المنصوص عليها في المادة 223 من قانون العقوبات.

الفصل الخامس
أحكام انتقالية ونهائية

المادّة 20 : يحدد تاريخ السحب النهائي لجواز السفر غير البيومتري الإلكتروني قيد التداول عن طريق التنظيم.

المادّة 21 : تلغى أحكام الأمر رقم 77 – 1 المؤرخ في 3 صفر عام 1397 الموافق 23 يناير سنة 1977 والمتعلق بوثائق سفر المواطنين الجزائريين.

المادّة 22 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 14 – 04 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمعي البصري.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 119 و120 و122 و126،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 98 –01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 والموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالأحزاب السياسية،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالإعلام،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 –09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني،

– وبمقتضى القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 91–05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،

ملحق رقم (04)

المادّة 2 : يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في أحكام المادة 2 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 وأحكام هذا القانون وكذا التشريع والتنظيم ساريي المفعول.

المادّة 3 : يمارس النشاط السمعي البصري من طرف :

– الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة للاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي،

– مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها،

– المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها.

المادّة 4 : تنظم خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية.

المادّة 5 : تتشكل خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها من القنوات الموضوعاتية المنشأة من قبل مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي، أو أشخاص معنويين يخضعون للقانون الجزائري ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية.

المادّة 6 : تمارس سلطة ضبط السمعي البصري المنشأة بموجب المادة 64 من القانون العضوي رقم 12 – 05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمذكور أعلاه، مهمتها وفقا لأحكام هذا القانون.

الفصل الثاني
التعاريف

المادّة 7 : يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية :

– **الاتصالات :** هي كل إرسال أو بث أو استقبال للعلامات أو الإشارات أو الكتابات أو الصور أو الأصوات أو المعلومات مهما تكن طبيعتها بواسطة الأنظمة السلكية أو الراديوية أو البصرية أو غيرها من الأنظمة الكهرومغناطيسية.

– **الاتصال السمعي البصري :** هو كل ما يقدّم للجمهور من خدمات إذاعية أو تلفزية مهما كانت كيفيات بثها بواسطة الهرتز أو الكابل أو الساتل.

– **عمل سمعي بصري :** هو كل عمل سمعي بصري ما عدا الأعمال السينماتوغرافية والجرائد والحصص الإعلامية، والمنوعات، والألعاب، والبرامج الرياضية المعادة، والإعلانات الإشهارية، والاقتناء عبر التلفزيون.

– **خدمة البث التلفزيوني أو قناة :** هي كل خدمة اتصال موجهة للجمهور بوسيلة إلكترونية تلتقط في آن واحد من طرف عموم الجمهور أو فئة منه ويكون برنامجها الرئيسي مكونا من سلسلة متتابعة من الحصص التي تحتوي على صور وأصوات.

– **خدمة البث الإذاعي أو قناة :** هي كل خدمة اتصال موجهة للجمهور بوسيلة إلكترونية تلتقط في آن واحد من طرف عموم الجمهور أو فئة منه ويكون برنامجها الرئيسي مكونا من سلسلة متتابعة من الحصص التي تحتوي على أصوات.

– **الخدمة العمومية للسمعي البصري :** هي نشاط للاتصال السمعي البصري ذات المنفعة العامة التي يضمنها كل شخص معنوي يستغل خدمة للاتصال السمعي البصري، في ظل احترام مبادئ المساواة والموضوعية والاستمرارية والتكيف.

– **القناة العامة :** هي قناة تحتوي تشكيلتها برامج تلفزيونية أو سمعية موجهة إلى الجمهور الواسع، تحتوي على حصص متنوعة في مجالات الإعلام والثقافة والتربية والترفيه.

– **القناة المشفرة :** هي خدمة البث التلفزيوني التي تكون إشارتها مرمزة جزئيا أو كليا بواسطة وسيلة ترقيم لغرض التحكم في النفاذ إلى محتوى البث.

– **قناة موضوعاتية أوخدمة موضوعاتية :** هي برامج تلفزيونية أو سمعية، تتمحور حول موضوع أوعدة مواضيع.

– **خدمة اتصالات راديوية :** هي خدمة تقتضي إرسال موجات راديوية أو بثها أو استقبالها لغايات خاصة بالاتصالات.

– **الخدمة الإذاعية :** هي خدمة اتصالات راديوية تكون إرسالاتها معدة ليستقبلها عموم الجمهور مباشرة. ويمكن أن تشمل هذه الخدمة إرسالات صوتية أو تلفزية أو أنواعا أخرى من الإرسال.

– **اتصال موجه للجمهور بوسيلة إلكترونية :** هو وضع كل ما لا يحمل صفة مراسلة خاصة مهما كانت طبيعتها من إشارات أو علامات أو كتابات أو صور أو أصوات أو رسائل تحت تصرف الجمهور أو فئات منه عن طريق وسيلة اتصال إلكتروني.

ملحق رقم (05):

المادّة 10 : يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي في إطار مهامهم للخدمة العمومية، إعداد برامج موجهة للمجتمع بجميع مكوناته للمساهمة في تلبية حاجاته في مجال الإعلام والتربية والثقافة والترفيه.

المادّة 11 : يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي، وفي إطار احترام المبادئ الديمقراطية المكرسة دستوريا :

– تشجيع الحوار الديمقراطي وتنمية المبادلات الثقافية بين مختلف مناطق الوطن، وترقية قيم السلوك الحضاري والتسامح والمواطنة،

– المساهمة في تنمية الإبداع الفكري والفني وكذا إثراء المعارف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية،

– اتخاذ تدابير ملائمة لتسهيل استفادة الأشخاص ذوي العاهات البصرية و/أو العاهات السمعية من البرامج المسموعة والتلفزيونية.

المادّة 12 : يستفيد الأشخاص المعنويون الذين يستغلون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي في إطار أداء مهامهم من :

– الاحتفاظ بالإمكانيات التي تحوز عليها، لاسيما الترددات الراديوية والهياكل القاعدية،

– الأولوية في حق استخدام الموارد الراديوية الضرورية لأداء مهامهم للخدمة العمومية المقررة في دفاتر الشروط.

المادّة 13 : يحدد إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي وقانونها الأساسي بموجب مرسوم.

المادّة 14 : يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات البث التلفزيوني التابعة للقطاع العمومي ضمان مهام الخدمة العمومية من طرف القنوات التلفزيونية المنشأة عن طريق التنظيم.

المادّة 15 : يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات البث الإذاعي التابعة للقطاع العمومي ضمان مهام الخدمة العمومية من طرف القنوات الإذاعية المنشأة عن طريق التنظيم.

المادّة 16 : يمكن المؤسسات العمومية الوطنية والهيئات والشركات العمومية المساهمة في الرأسمال الاجتماعي للأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات للاتصال السمعي البصري المرخصة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
خدمات الاتصال السمعي البصري المرخصة

المادّة 17 : تعد خدمة للاتصال السمعي البصري المرخّص لها، كل خدمة موضوعاتية للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي تنشأ بمرسوم وفق الشروط المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

المادّة 18 : يمكن خدمات الاتصال السمعي/البصري المرخصة المذكورة في المادة 17 أعلاه، أن تدرج حصص وبرامج إخبارية وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : يجب أن تتوفر في المترشحين المؤهلين لإنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري الموضوعاتية، كما هي محددة في أحكام القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمذكور أعلاه، الشروط الآتية :

– أن تثبت خضوع الشخصية المعنوية للقانون الجزائري،

– أن تثبت حيازة جميع المساهمين للجنسية الجزائرية،

– أن يتمتع جميع المساهمين بالحقوق المدنية،

– أن لا يكون المساهمون قد حكم عليهم بعقوبة مخلة بالشرف أو النظام العام،

– أن يكون رأسمالها الاجتماعي وطنيا خالصا،

– أن تثبت مصدر الأموال المستثمرة،

– أن يكون ضمن المساهمين صحافيون محترفون وأشخاص مهنيون،

– أن يثبت المساهمون المولودون قبل يوليو 1942 أنّه لم يكن لهم سلوك معاد لثورة أول نوفمبر 1954.

ملحق رقم (06):

الفرع الأول

الرخصة

المادّة 20 : تشكل الرخصة التي تقدمها السلطة المانحة بموجب مرسوم، العقد الذي من خلاله تنشأ خدمة للاتصال السمعي البصري الموضوعاتية، طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمذكور أعلاه.

المادّة 21 : يطبق نظام الرخصة على البث بواسطة الكابل واستخدام الترددات الراديوية عن طريق الهيرتز والساتل سواء كان البث مفتوحا أو عبر وسيلة تشفير.

المادّة 22 : يتم تنفيذ الإجراء المتعلق بمنح الرخصة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري بواسطة إعلان الترشح، وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادّة 23 : لا يمكن الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي الخاص الخاضع للقانون الجزائري أن يكون مساهما في أكثر من خدمة واحدة للاتصال السمعي البصري.

المادّة 24 : يحدد الإعلان عن الترشح المبلغ للرأي العام عبر أية وسيلة وطنية للإعلام، سيما :

- القدرات المتوفرة للبث الأرضي و/أو عبر الساتل و/أو عبر الكابل،
- طبيعة خدمة الاتصال السمعي البصري المزمع إنشاؤها،
- المنطقة الجغرافية المغطاة،
- اللغة أو لغات البث،
- كل المعلومات الأخرى والمواصفات التقنية المكملة، التي تضعها الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي تحت تصرف سلطة ضبط السمعي البصري،
- القواعد العامة للبرمجة،
- القواعد المطبقة على الإشهار والرعاية والاقتناء عبر التلفزيون،
- نسب الأعمال الفنية والبرامج الوطنية.

المادّة 25 : تتضمن دراسة ملف الترشح من طرف سلطة ضبط السمعي البصري، الاستماع العلني للمترشحين الذين استوفوا الشروط.

ويؤخذ بعين الاعتبار بوجه خاص :

- تنويع المتعاملين مع ضرورة الحيطة من تعسف الوضعيات المهيمنة والممارسات الأخرى التي تعيق حرية المنافسة،
- تجربة المترشحين في الأنشطة السمعية البصرية،
- التمويل وآفاق نمو الموارد لفائدة النشاط السمعي البصري،
- المساهمة في الإنتاج الوطني للبرامج.

المادّة 26 : يترتب عن منح الرخصة لإنشاء كل خدمة للاتصال السمعي البصري دفع مقابل مالي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 27 : تحدد مدة الرخصة المسلّمة باثنتي عشرة (12) سنة لاستغلال خدمة بث تلفزيوني، وست (6) سنوات لخدمة بث إذاعي.

المادّة 28 : تجدد الرخصة المذكورة في المادة 27 أعلاه، خارج إطار الإعلان عن الترشح، من طرف السلطة المانحة بعد رأي معلل تبديه سلطة ضبط السمعي البصري.

المادّة 29 : تسلّم الرخصة باسم الشخص المعنوي الذي وقع عليه الاختيار.

المادّة 30 : تستغل الرخصة من طرف المستفيد دون سواه.

المادّة 31 : يحدد أجل الشروع في استغلال خدمة الاتصال السمعي البصري بسنة واحدة (1) بالنسبة لخدمة البث التلفزيوني، وستة (6) أشهر بالنسبة لخدمة البث الإذاعي.

و في حالة عدم احترام هذه الآجال من طرف المستفيد، تسحب الرخصة منه تلقائيا.

المادّة 32 : يبدأ سريان الآجال المذكورة في المادة 31 أعلاه ابتداء من تاريخ إبرام العقد مع الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي، المنصوص عليه في المادة 37 أدناه.

المادّة 33 : مع مراعاة الأحكام الواردة في القانون العضوي وهذا القانون، وفي حالة عرض مؤسسة تستغل خدمة للاتصال السمعي البصري للبيع، يمكن السلطة المانحة خارج الإعلان عن الترشح، تحويل الحقوق المرتبطة بالرخصة لفائدة المالك الجديد.

ملحق رقم (07):

المادّة 51 : مدة عضوية أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ست (6) سنوات غير قابلة للتجديد.

المادّة 52 : في حالة إخلال عضو سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بالتزاماته المحددة في هذا القانون العضوي، يصرح رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بعد مداولة طبقا للمادة 54 أدناه، بالاستقالة التلقائية للعضو المعني.

ويصرح رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة أيضا بالاستقالة التلقائية لكل عضو يصدر في حقه حكم قضائي نهائي بعقوبة مشينة أو مخلة بالشرف.

المادّة 53 : في حالة شغور منصب عضو سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لأي سبب كان، يتم الاستخلاف بتعيين عضو جديد لاستكمال الفترة المتبقية، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه.

وعند انقضاء هذه الفترة المتبقية، يمكن تعيينه من جديد عضوا في سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إذا لم تتجاوز هذه الفترة المتبقية السنتين، وبحسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه.

المادّة 54 : لا تصح مداولات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إلا إذا حضرها عشرة (10) أعضاء وتكون المداولة بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

في حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 55 : تكون مداولات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وقراراتها باللغة الوطنية الرسمية.

المادّة 56 : تتنافى مهام أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة مع كل عهدة انتخابية أو وظيفة عمومية أو أي نشاط مهني.

تحدد تعويضات أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بموجب مرسوم.

المادّة 57 : لا يمكن أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وكذا أفراد أسرهم وأصولهم وفروعهم من الدرجة الأولى، أن يمارسوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة مسؤوليات أو يحوزوا مساهمة في مؤسسة مرتبطة بقطاع الإعلام.

الباب الرابع
النشاط السمعي البصري
الفصل الأول
ممارسة النشاط السمعي البصري

المادّة 58 : يقصد بالنشاط السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي، كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي، أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة.

المادّة 59 : النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية.

تحدد كيفيات الخدمة العمومية عن طريق التنظيم.

المادّة 60 : يقصد بخدمة الاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي، كل خدمة اتصال موجهة للجمهور لاستقبالها في آن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه، يتضمن برنامجها الأساسي حصصا متتابعة ومنتظمة تحتوي على صور و/أو أصوات.

المادّة 61 : يمارس النشاط السمعي البصري من قبل :

- هيئات عمومية،
- مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي،
- المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

ويمارس هذا النشاط طبقا لأحكام هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به.

المادّة 62 : يعهد إلى الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي تخصيص الترددات الموجهة لخدمات الاتصال السمعي البصري المرخص بها بعد أن يمنح خط الترددات من قبل الجهاز الوطني المكلف بضمان تسيير استخدام مجال الترددات الإذاعية الكهربائية.

المادّة 63 : يخضع إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري، والتوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزي، وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم.

ملحق رقم (08)

المادّة 51 : مدة عضوية أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ست (6) سنوات غير قابلة للتجديد.

المادّة 52 : في حالة إخلال عضو سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بالتزاماته المحددة في هذا القانون العضوي، يصرح رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بعد مداولة طبقا للمادة 54 أدناه، بالاستقالة التلقائية للعضو المعني.

ويصرح رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة أيضا بالاستقالة التلقائية لكل عضو يصدر في حقه حكم قضائي نهائي بعقوبة مشينة أو مخلة بالشرف.

المادّة 53 : في حالة شغور منصب عضو سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لأي سبب كان، يتم الاستخلاف بتعيين عضو جديد لاستكمال الفترة المتبقية، حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه.

وعند انقضاء هذه الفترة المتبقية، يمكن تعيينه من جديد عضوا في سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إذا لم تتجاوز هذه الفترة المتبقية السنتين، وبحسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه.

المادّة 54 : لا تصح مداولات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إلا إذا حضرها عشرة (10) أعضاء وتكون المداولة بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

في حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 55 : تكون مداولات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وقراراتها باللغة الوطنية الرسمية.

المادّة 56 : تتنافى مهام أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة مع كل عهدة انتخابية أو وظيفة عمومية أو أي نشاط مهني.

تحدد تعويضات أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بموجب مرسوم.

المادّة 57 : لا يمكن أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وكذا أفراد أسرهم وأصولهم وفروعهم من الدرجة الأولى، أن يمارسوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة مسؤوليات أو يحوزوا مساهمة في مؤسسة مرتبطة بقطاع الإعلام.

الباب الرابع
النشاط السمعي البصري
الفصل الأول
ممارسة النشاط السمعي البصري

المادّة 58 : يقصد بالنشاط السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي، كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي، أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة.

المادّة 59 : النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية.

تحدد كيفيات الخدمة العمومية عن طريق التنظيم.

المادّة 60 : يقصد بخدمة الاتصال السمعي البصري في مفهوم هذا القانون العضوي، كل خدمة اتصال موجهة للجمهور لاستقبالها في آن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه، يتضمن برنامجها الأساسي حصصا متتابعة ومنتظمة تحتوي على صور و/أو أصوات.

المادّة 61 : يمارس النشاط السمعي البصري من قبل :

- هيئات عمومية،
- مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي،
- المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

ويمارس هذا النشاط طبقا لأحكام هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به.

المادّة 62 : يعهد إلى الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي تخصيص الترددات الموجهة لخدمات الاتصال السمعي البصري المرخص بها بعد أن يمنح خط الترددات من قبل الجهاز الوطني المكلف بضمان تسيير استخدام مجال الترددات الإذاعية الكهربائية.

المادّة 63 : يخضع إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري، والتوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزي، وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم.

ملحق رقم(09):

دليل الاستمارة:

استمارة الاستبيان

بعد التحية والتقدير

هذه الاستمارة خاصة ببحث علمي ميداني لتحضير شهادة دكتوراه حول موضوع ﴿دور الاعلام الخاص في إعادة تشكيل المجال العمومي. قناة النهار نموذجا.﴾

فالرجاء منك القراءة المتأنية للأسئلة والإجابة عنها حسب رأيك الخاص، المعلومات المقدمة من طرفك لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي وبسرية تامة.

شكرا جزيلا على تعاونكم ولكم منا فائق التقدير والاحترام

طالب: بوحلوان عبد الغاني

تحت إشراف: أ.د طيبي غماري

هام جدا:

- **ضع/ ي علامة (X) داخل مربع الإجابة الصحيحة**

- لا داعي لتذكر/ ي الاسم

أسئلة خاصة بالبيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 18 الى 25 ☐ 26الى 45 ☐ 46 سنة فأكثر ☐

المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المهنة: عمل حر ☐ موظف ☐ بطال ☐ عامل يومي ☐ طالب ☐

1.هل تملك تلفاز؟ نعم ☐ لا ☐

2.هل تشاهد التلفاز؟ بمفردك ☐ مع العائلة ☐ مع الأصدقاء ☐

3.كم مدة الوقت التي تقضيها تشاهد التلفاز؟

ساعة ☐ ساعتان ☐ أكثر من ساعتان ☐

4.ما هي القنوات التي تتابعها كثيرا؟

القنوات الجزائرية ☐

القنوات العربية ☐

القنوات الأجنبية ☐

القنوات الجزائرية والعربية ☐

القنوات الجزائرية والأجنبية ☐

القنوات العربية والأجنبية ☐

5.ما هي أوقاتك المفضلة لمشاهدة القنوات التلفزيونية؟

في الصباح ☐

في الظهيرة ☐

في المساء ☐

في الليل ☐

لا وقت مفضل ☐

6.أذكر القنوات الجزائرية التي تشاهدها؟

قناة الوطنية ☐

قناة النهار الإخبارية ☐

قناة الشروق ☐

قناة الشروق والنهار ☐

قناة الشروق والنهار والوطنية ☐

7.هل تشاهد قناة النهار الإخبارية؟ دائما ☐ أحيانا ☐ لا أشاهدها ☐

8.ما هي أنواع البرامج التي تشاهدها في قناة النهار؟

اجتماعية	
سياسية	
دينية	
رياضية	
ثقافية	
اجتماعية وسياسية	
دينية واجتماعية	
اجتماعية ودينية وسياسية	

9.ما هي عناوين البرامج التي تتابعها في قناة النهار؟

.....

.....

.....

11. ما هو رأيك في برامج قناة النهار؟

جيدة وصريحة ☐ مقبولة المستوى ☐ رديئة ☐

12.هل تعتبر قناة النهار فضاءا لطرح مختلف الأفكار الخاصة بالأفراد في المجتمع الجزائري؟

نعم ☐ لا ☐

علل:

.....

.....

13. هل تنافس قناة النهار القنوات العربية والأجنبية؟ نعم ☐ ☐

علل:

.....

.....

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب**

باللغة العربية:

1. .أبو قاسم سعد الله (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، ط1.
2. .أحمد بدر (1998)، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه، مصر: الدار العربية للنشر والتوزيع
3. .أحمد محمد الروبي (2015)، يورغن هابرماس مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1.
4. .برهان غليون (1992)،بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. .بلال عبد الله (2017)، الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة دراسة لدور اتحاد الشغل مبادرة الإصلاح العرب.
6. توفيق المدني (1997)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب.
7. .حسن مصدق (2005)، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصلية، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1.
8. 8.دانا محمد عماد فرحات (2015)، دور الفضائيات اللبنانية في تشكيل اتجاهات الرأي العام اللبناني نحو الطائفية، رسالة ماجستير ، ، جامعة الشرق الأوسط: تخصص الإعلام.
9. 9.داود الباز (2006)، حق المشاركة في الحياة السياسية، مصر الفكر الجامعي.
10. 10.درويش الحلوجي (2004)، التلفزيون واليات التلاعب بالعقول،سوريا: دار كنعان للدراسات والنشر.

11. رجعي قطامش (2000)، القانون وحرية التنظيم النقابي، رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ط1.

12. رفيق السكري (2016)، تقنيات الاتصال الالكتروني الحديثة والرأي العام الالكتروني، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1.

13. رندا النشار وآخرون (2010)، المجتمع المدني والعدالة، مصر:المركز القومي للترجمة، ط1.

14. سامية خضر صالح (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية «اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا،عين شمس: دار الكتب العربية.

15. سيد فهمي (2007)، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

16. صالح خليل أبو إصبع (2006)، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط5.

17. طارق محمد عبد الوهاب (2000)، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر.

18. عبد الإله بلقيز وآخرون (2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

19. عبد الدائم محمد حسن (2003)، إنتاج البرامج التلفزيونية، القاهرة، مصر: دار القومية العربية للثقافة.

20. عبد الرحمان عبد القادر شاهين (2015)، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1.

21. عز الدين عبد المولى (2015)، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة: بحث في دور الجزيرة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1.

22. عزمي بشارة (2012)، المجتمع المدني: دراسة نقدية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط2.

23. علي أسعد وطفة، تأملات في مفهوم الشباب وثقافة الشباب: جامعة الكويت.

24. علي الكنز (2001)، من الإعجاب بالدولة الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.

25. علي حاكم صالح وحسن ناظم (2008)، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، المنظمة العربية للترجمة.

26. العياشي العنصر (1998)، التجربة الديمقراطية في الجزائر، الجزائر: المركز العربي للبحوث ودار الأمين للنشر والتوزيع

27. العياشي عنصر (2000)، ما هو المجتمع المدني الجزائر نموذجا، جامعة دمشق.

28. عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي « دراسة في الأدوار المهنية والوظيفية»، مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، ط1.

29. فايز الصياغ (2005)، علم الاجتماع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

30. فتحي حسين عامر (2013)، استطلاعات الرأي العام على الإنترنيت، القاهرة، مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، ط1.

31. فلاح مريم (2013)، قوة الدين في المجال العام، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط1.

32. قدور عبد الله ثاني، سميائية الصورة « مغامرة سيميائية في أشهر الإرساليات البصرية في العالم، وهران، الجزائر: دار الغرب للنشر ولتوزيع.
33. ليلى زيدان (2007)، المجتمع المدني والنموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
34. محسن الخوني (2009)، التنوير والنقد: منزلة كانط في مدرسة فرانكفورت، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط2.
35. محمد الجفيري، إعداد وتقديم البرامج الإذاعية والتلفزيونية، دار صناع الإبداع للإنتاج والتوزيع.
36. محمد السويدي (1997/ 1998) ، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
37. محمد بشير (2018)، علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر الرعيل الأول، الجزائر: دار كنوز للنتاج والنشر والتوزيع
38. محمد صفوت حسن (2012)، الأخبار والرأي العام تأثير الدعاية على الحياة المدنية، الجزائر: دار الفجر لنشر والتوزيع، دار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع، ط1.
39. محمد عرب صاصيلا (1998)، علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
40. محمد عوض ابراهيم (ن س)، واقع الحوار التلفزيوني وكيفية الارتقاء به في القنوات الفضائية العربية، جامعة عين شمس المعارك لجامعة الكويت.
41. محمد ناشي وآخرون (2013)، فضاءات العمومية ضمن السياق المغاربي: عناصر من أجل بناء إشكالية سوسيوتاريخية، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية، وهران: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

42. محي الدين عبد الحليم (2009)، الرأي العام (مفهومه وأنواعه)، القاهرة، مصر: مكتبة أنجلو مصرية.

43. مختار التهامي (1974)، الرأي العام والحرب النفسية،القاهرة، مصر: دار المعارف.

44. محمد ابراهيم خيري الوكيل (2015)، المجتمع المدني: دراسة تحليلية مقارنة مصر فرنسا سعودية، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1

45. ناجي عبد النور (2007)، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، جامعة عنابة.

46. ناصر الشيخ علي (2010)، جور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

47. نصر الدين لعياضي وآخرون (2013)، ثورة الصورة: المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

48. نصر الدين لعياضي، (أكتوبر 2005)، تاريخ نظريات الاتصال، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية.

49. وليد خالد أحمد حسن (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، الدوحة، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات دكتوراه.

50. وناسة سياري و عيسى قادري (2012)، الأجيال الملتزمة والحركات الوطنية القرن 20 في البلدان المغاربية، وهران، الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

51.يوسف حجيم الطائي وآخرون (2006)، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي متكامل، عمان : دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1.

باللغة الأجنبية

52. Alain Touraine (1979), mouvements sociaux d'aujourd'hui acteurs et analystes, les éditions ouvrières.

53. Donatella Della porta and Mario Diana (2006), social movement an introduction, publishing black well.

54. Jacques Milan (1988), les légitimités problématique de la république a propos de " Pouvoir" de Guglielmo Ferrero, Le Livre de Poche, Hachette.

55. Jean-Pierre cot et Jean-Pierre Mounier (1974),pour une sociologie politique: France, éditions du seuil,.

56. Lahouari addi (1994), l'algerie et la democratie: paris, éditions la découverte,.

57. Luke Goode (2005), Jürgen Habermas democracy and the public sphere, London: Pluto press,.

58. Thierry paquot (2009), l'espace public, paris: éditions la découverte.

القواميس والمعاجم:

59. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان: مكتبة لبنان.

60. كريم شلبي (1989)، معجم المصطلحات الإعلامية، القاهرة، مصر: دار الشروق.

61. معن خليل العمر (2000)، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

باللغة الأجنبية:

62. Boudon Raymond et d'autres (2001), Dictionnaire De Sociologie, Paris: Larousse

63. Grand Dictionnaire Larousse (1983), Erreur Perimes Larousse.

المداخلات والمقالات:

64. أحمد ناصوري (2008)، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، عد 02.

65. أنور محمد فرح محمود (2017)، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الراشد، مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد 3، العدد 1.

66. بن يحي فاطمة و طعام عمر (2015)، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد 11، جوان 2015.

67. جيلاي عبد القادر (2015)، الإعلام المرئي الجزائري في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

68. حسين يوسف بوكبر (2016)، مفهوم المجتمع المدني عند ميشل فوكو بين تقنيات الحكم وإمكانية المقاومة، مجلة تبيين، العدد 18.

69. رشيد العلوي (2015)، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مجلة دلتا نون، العدد 02.

70. رشيد حمدوش (2013)، مفهوم الشباب وعملية بناء الرباط الاجتماعي: عناصر للنقاش مع محاولة بناء نمطية للشباب في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 05.

71. رمضاني صوراية (2016)، الحركات الاجتماعية مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جوان 2016.

72. فايز عبد الله مكيد العساف (2012)، أساليب الإدارة المتقدمة للدعاية الإعلامية الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 29.

73. قرش السعدية (2016)، ثقافة الصورة التلفزيونية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة.

74. نور الدين علوش (2013)، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنت ارنت وهابرماس: استمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة، مجلة اضافات، العدد رقم 22.

75. فيروز زرارقة (2014)، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف.

76. عبد اللطيف بن صفية (2011)، وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي ، مجلة اتحاد الإذاعات العربية ، العدد 4 .

77. نصر الدين لعياضي (2011)، فضاء عمومي أم مخيال إعلامي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد رقم 31.

باللغة الأجنبية:

78. Éric Dacheux (2003), un nouveau regard sur l'espace public et la crise démocratique, hermès la revue, n36.

79. François Debras (2015), le monopole de la légitimité démocratique, revue de la faculté de droit de l'unv de liège, n 02.

80. Zineb Benrahhal Serghini et Céline Matuszak (2009), Lire ou relire Habermas : lectures croisées du modèle de l'espace public habermassien, OpenEdition Journals

الرسائل والأطروحات:

81. بداوي محمد (2009)، سوسيولوجيا المتقاعد في الجزائر (دراسة ميدانية بمنطقة الحنايا تلمسان)، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص المدينة والمؤسسة الصناعية في الجزائر، جامعة وهران.

82. بوزيان عبد الغاني (2010)، استخدامات الشباب الجزائري للبرامج الثقافية التلفزيونية لقناة الأرضية والاشباعات المحققة منها، رسالة ماجستير، جامعة عنابة.

83. بياضي محي الدين (2012)، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة خيضر بسكرة.

84. ثريا زرفاوي (2013)، الانفتاح التلفزيوني في بلدان المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب نموذجا « دراسة وصفية مقارنة لتوجهات صحفيي التلفزيون العمومي والخاص، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

85. حدة بولافة (2011)، واقع المجتمع المدني إبان الاستعمار وبعد الاستقلال، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حاج لخضر باتنة.

86. رمضان بلعمري (2012)، القطاع السمعي البصري في الجزائر إشكاليات الانفتاح، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.

87. فلة بن عربية (2009)، صيرورة المنظومة الاتصالية والفضاء العمومي دراسة مقاربتية لآليات التشكيل في المجتمعين الغربي والعربي والإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3.

88. نوري دريس (2007)، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية(دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف وساحة طاوس عميروش في مدينة بجاية)، رسالة ماجستير منشورة، لنيل شهادة في علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعك قسنطينة، الجزائر.

89. ياسر علي محمد عودة(2014)، المشاركة السياسية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

90. يحي بن يمينة (2014)، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر « شباب مدينة وهران نموذج»، رسالة ماجستير، جامعة وهران.

91. شاوش إخوان جهيدة (2015)، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.

92. .حسن مصدق: الفضاء العمومي

http://burhanghalioun.net/?text=%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1

يوم الزيارة: 22/ 10/ 2015

93. رشيد العلوي (2014)، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤمنون بلا حدود:

http://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A5%D9%84%D9%89-

%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%8A-
%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%B2%D8%B1-851
يوم الزيارة: 3/ 07/ 2016

94. يوسف حنطابلي (2013)، نزيف حاد في الحركة الجمعوية وأحزاب تبحث عن الشباب، جريدة الشروق:
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/179267.html
يوم الزيارة: 13/ 5/ 2014

95. عبد الرحيم العطري (2005)، سوسيولوجيا الشباب: من الانتفاضة إلى سؤال العلائق: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=39783&r=0
يوم الزيارة: 28/ 2/ 2017

96. محمد غالم، انتخابات الدولة والمجتمع، إنسانيات:
http://journals.openedition.org/insaniyat/8150
يوم الزيارة: 18/ 9/ 2016

97. منيب شبيب (2012)، حرية المشاركة السياسية كحق إنساني، مركز للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية:
https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=17822&cid=24
يوم الزيارة: 11/ 5/ 2016

98. ناصر جابي (2017)، المواطن فهم أن الانتخابات ليست وسيلة للتغيير والتداول على السلطة:
http://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-/%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%84
يوم الزيارة: 14/ 4/ 2017

99.ناصر جابي (2018)، هل تحكم الاوليغارشية في الجزائر، موقع القدس العربي: http://www.alquds.co.uk/?p=857011
يوم الزيارة: 10/ 1/ 2018

100. احمد زهير (2005)، المقاومات النظرية لمفهوم المجتمع المدني:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=50376&r=0
يوم الزيارة 14/ 6/ 2017

101. محمد كامل عجلان (2010)، أطروحة العقد الاجتماعي والحرية الفردية، الحوار المتمدن:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=208513&r=0
يوم الزيارة: 19/ 11/ 2016

102. قانون الإعلام (2012)، الجريدة الرسمية:
http://www.apn.dz/ar/images/textes_reformes_politiques_ar/10-loi_organique12-05.pdf
يوم الزيارة: 19/ 2/ 2017

الفهرس

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
إهداء	أ
شكر	ب
مقدمة عامة	1
الفصل التمهيدي : الإطار المنهجي والتقني العام	
تمهيد	8
الدراسات السابقة والانطلاقات المنهجية	9
الإشكالية	11
الفرضيات	16
المنهج	16
التقنية	16
أهداف الدراسة	17
أهمية الدراسة	17
مجتمع البحث والعينة	18
تحديد المفاهيم	22
الفصل الأول: تاريخانية المجال العمومي ... إسهامات هابرماس .	
تمهيد الفصل:	27
2- إشكالية الترجمة المفاهيمية للمجال العمومي	28
3- الخلفية السوسيولوجية والتاريخية لمفهوم المجال العام	31
4- تصورات النظرية لمفهوم المجال العام	38
5- مأسسة المجال العمومي والديمقراطية	42
6- إمكانية تأسيس مجال عمومي في المنظومة الإعلامية الجزائرية	46

خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني : البحث الميداني الاستطلاعي	
تمهيد الفصل	56
2- أنماط مشاهدة التلفزيون	57
3 3- تأثير التحول الإعلامي في الجزائر على المتلقي	61
4- الأداء الإعلامي لقناة النهار	67
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: تمظهرات إعادة إنتاج الهيمنة في المجال السياسي ببرنامج نقاش على المباشر	
تمهيد الفصل	80
2- التصورات النظرية لمفهوم المشاركة السياسية	82
3- أشكال الممارسة السياسية وممارستها	87
4- وصف برامج قناة النهار	89
5- الشباب والمشاركة الانتخابية في ظل التعبئة الإعلامية	99
6- الديمقراطية والصناعة السياسية بالصورة الإعلامية	113
7- إعادة إنتاج هيمنة الشرعية الثورية على المجال السياسي في برنامج نقاش على المباشر	125
خلاصة الفصل	137
الفصل الرابع: مأسسة المجتمع المدني وفهم ممارساته في ظل انفتاح السمعي البصري بالجزائر.	
تمهيد الفصل	141
2- البناءات النظرية لمفهوم المجتمع المدني	142
3- الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني ... الحالة الجزائرية نموذجا.	146
4- قراءة وصفية لبرنامج قهوة وجرنان في قناة النهار.	157
5- هيمنة الإعلام على المجتمع المدني: تتفيه المجال العمومي الجزائري	163
6- اختزال المجتمع المدني ... نحو الانحراف الوظيفي للمجال العمومي	166

خلاصة الفصل	**171**
الفصل الخامس: دور قناة النهار في تشكيل رأي عام: قضية التقاعد النسبي نموذجا	
تمهيد الفصل	**174**
2- كرونولوجيا الرأي العام في التاريخ الإنساني	**176**
3- البناء النظري لمفهوم الرأي العام	**182**
4- قراءة وصفية لبرنامج قضية ونقاش	**187**
5- سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: مدخل لفهم الحراك النقابي	**196**
6- سوسيولوجيا الصراع في المجال العمومي: قراءة في تشكل الرأي العام	**199**
7- تشكيل الرأي العام حول قضية التقاعد النسبي في قناة النهار التلفزيونية	**206**
خلاصة الفصل	**213**
خاتمة عامة	**216**
الملاحق	**219**
قائمة المراجع	**232**

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تتطرق إلى موضوع يمثل وضعية جديدة عايشها مجتمعنا الجزائري ونعني هنا التحول في المشهد الإعلامي الذي مس الاعلام السمعي البصري هذا الأخير يجعلنا في موضع تساءل ومحاولة تفسير وفهم دور الاعلام التلفزيوني بطابع ملكية خاصة في إعادة تشكيل المجال العمومي بمختلف عناصره المكنونة له، نقوم بتحليل معطيات الميدان انطلاقا من أن مجتمعنا الجزائري مر بتحولات اجتماعية تتطلب منا تقديم قراءة سوسيولوجية حولها.

الكلمات مفتاحية: الإعلام الخاص، المجال العمومي، المشاركة السياسية، المجتمع المدني، الرأي العام.

Résumé:

Cette étude tente d'aborder un sujet d'une nouvelle situation de la scène médiatique qui a touché les médias audiovisuels. Les derniers nous poussent à nous interroger et à essayer de comprendre le rôle des chaines privées de télévision dans la restructuration de l'espace public avec ses différents éléments, Nous analysons les données du terrain du fait que notre société algérienne a subi des changements sociaux qui nous obligent à fournir une lecture sociologique à leur sujet.

Mots clés: médias privés, domaine public, participation politique, société civile, opinion publique.

Abstact:

The thesis deals with a new trend taking place within the Algerian society, that is of mass-media transformation as a whole and Audio-visual media in particular. This fact urges us to approach the influence of private television channels and their role in defining and shaping the public space, hence enabling us to grasp and explain the outcomes of a sociological research related strongly to the realities of the field.

Keywords : Private media..public space..political participation..civil society..public opinion